العدد 237
الخميس 23 كانون الأول 2004
16 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (83950) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . فاكس (2319927) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الجلسة الثانية للمؤتمر الاستثنائي

وطن حر.. بشعب مقاوم

تحت شعار «وطن حر، بشعب مقاوم» افتتح المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٧ أعمال الجلسة الثانية بالنشيدين الوطني والأممي، بحضور عدد من الرفاق المراقبين والضيوف من مكتب المتابعة للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

بعد التأكد من شرعية المؤتمر تم انتخاب هيئة رئاسة الجلسة وإقرار جدول العمل المتضمن:

١ . عرض تقرير هيئة رئاسة المؤتمر وإقراره.

٢ . عرض التعديلات على النظام الداخلي وإقرارها .

٣ . انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر.

❖ استمع المؤتمر إلى تقرير هيئة الرئاسة عن نشاطها مابين جلستي المؤتمر الأولى والثانية . وقد شارك في النقاش العام وتقديم المداخلات على التقرير /٢٩ رفيقاً/ فعكست المداخلات المسؤولية العالية للرفاق المندوبين في تناول المفاهيم والموضوعات الواردة في التقرير، كما عكست إصرار منظمات الحزب على استعادة الدور الوظيفي – التاريخي للحزب في حياة البلاد، والذي سيلغي حتماً الحالة الفصائلية في الحركة الشيوعية السورية، التي لا ترقى بمفردها أو بمجموعها إلى الدور المطلوب من حزب شيوعي يمتلك الرؤية والخطاب السياسي والممارسة على الأرض، تجتذب إلى صفوفه خيرة المناضلين من أبناء الشعب.

وأكد الرفاق المندوبون أعضاء المؤتمر أن وحدة الشيوعيين السوريين التي ستساهم بدورها في تعزيز الوحدة الوطنية بكل مكوناتها، هي ضرورة موضوعية خصوصا في ظل الانعطاف الجاري على المستوى الدولي والإقليمي والداخلي.

❖ كما ناقش الرفاق أعضاء المؤتمر وبمنتهى المسؤولية التعديلات المقترحة على النظام الداخلي للحزب، والتي بجوهرها تعكس ما تضمنته الورقة التنظيمية، التي أقرها الاجتماع الرابع لوحدة الشيوعيين السوريين في ٢٠٠٤/١٠/١، والتي على أساسها ستجري لاحقاً صياغة اللائحة التنظيمية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين. وكان الهدف الأبرز من التعديلات تطوير البنية التنظيمية للحزب بما يخلق الانسجام والفاعلية بين الهيئات وصلاحياتها على أساس تطبيق المركزية الديمقراطية الخلاقة، الأمر الذي سيمكن الحزب لاحقاً، بعد استرداد وحدته، من تنفيذ وتطوير الرؤية والخطاب والممارسة على الأرض واستعادة الدور الذي غيبته الانقسامات وسياسة التكيف وغياب وجه الحزب المستقل.

وفي ختام النقاش العام والذي شارك فيه ٣٩ رفيقاً، أقر المؤتمر التعديلات وأصبحت نافذة ومن مكونات النظام الداخلي لحزبنا .

❖ بعد انجاز النقاش العام حول التقرير والتعديلات على النظام الداخلي أقر المؤتمر تقرير هيئة الرئاسة مع الملاحظات والتعديلات التي أدخلت عليه واعتبره وثيقة فكرية سياسية جديرة بالتعميم والدراسة في جميع منظمات الحزب واشتقاق المهمات العملية منها على أرض الواقع.

❖ كما أقر المؤتمر القرارات والرسائل التالية:

١ . قرار حول وحدة الشيوعيين السوريين.

٢ . قرار حول دعم نضال المقاومة الوطنية ضد الاحتلال في فلسطين والعراق وجنوب لبنان.

٣ . قرار حول دعم أهلنا الصامدين في الجولان المحتل.

٤ . قرار حول جريدة «قاسيون» ودعمها .

٥ . رسالة إلى القوى الوطنية في سورية.

٦ . رسالة إلى الأحزاب الشيوعية والعمالية الشقيقة.

❖ انتخب أعضاء المؤتمر بالاقتراع السري أعضاء هيئة رئاسة المؤتمر للحزب الشيوعي السوري، وكلفها بانتخاب أعضاء جدد إذا لزم الأمر ضمن العدد المقرر من قبل المؤتمر، كما كلفها بعقد الجلسة القادمة بغضون أقل من عام. كما انتخب أعضاء هيئة المحكمة الحزبية.

وكما كان الافتتاح كان الختام بالنشيدين الوطني والأممي وأعلن المؤتمر اختتام أعمال جلسته الثانية.

■ **النص الكامل لتقرير هيئة الرئاسة بين جلستي المؤتمر الاستثنائي ص٢ ـ ٧**

المقاومة العراقية تصعق الأمريكان بعملية نوعية.. ص13

تقرير هيئة الرئاسة بين جلستي المؤتمر الاستثنائي

أزمة النظام الرسمي العربي: استغناء من الخارج، وكراهية من الداخل

إن انكفاء المخطط الأمريكي تحت ضغط الشعوب ومقاومتها سيعني من كل بد انتهاء عصر الهيمنة الأمريكية وانتقال الأزمة إلى داخلها، وهو ما يتوقعه منظروها الكبار مثل بريجنسكي ويطالبون أجهزة القمع الأمريكية بالتحضير لذلك داخلياً منذ الآن. والمتتبع للوضع يلحظ أن إجراءات الحد من الحريات السياسية والمدنية والشخصية قد سارت قدماً في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأخيرة، وهي تجهز آلة الدولة للانتقال إلى نظام حكم فاشي، والتي هي حسب تعريف ديمتروف: أشد الأشكال الرجعية لحكم الرأسمال الاحتكاري.

إن مابدأته الشعوب في مقاومة ديمقراطية العولمة المتوحشة في سياتل لازال يتصاعد ويقوى في جهات الأرض الأربع، ومن كان يتصور أن أكبر مظاهرة في التاريخ ضد حلف الناتو ستحدث في تركيا حيث كان للحزب الشيوعي التركي والقوى الوطنية الأخرى وعشرات القوى العالمية ومنها وفد الشيوعيين السوريين شرف المساهمة في تلك التظاهرة الأممية ضد حلف الناتو البغيض.

إن من تخب ثقته بالتاريخ أو بالأصح بالمادية التاريخية لا تختلط عليه الأمور فقط، بل يخرج من السياق التاريخي الاجتماعي، فعندما نظمت ندوة فكرية واسعة في دمشق منذ نحو أربع سنوات تحت عنوان: هل للاشتراكية مستقبل؟ قلنا لهم من على منبر الندوة: السؤال يجب أن يكون معكوساً فالأصح القول: هل للرأسمالية مستقبل؟

وهناك معالم كثيرة تؤكد صحة هذا الاستنتاج الذي خرج به مؤتمرنا الاستثنائي في جلسته الأولى:

■ إن استمرار صمود كوبا ومحاصرتها للإمبريالية الأمريكية في عقر دارها وفي الأمم المتحدة بالذات يبرهن أن الإمبريالية الأمريكية ليست كلية القدرة، وهي انطلاقاً من منطق الربح والخسارة الرأسمالي تتعامل مع أي ظاهرة، وينطبق الأمر على الظاهرة الكوبية. فتوازن القوى العسكري مفقود بين الطرفين، ولكن استعداد الشعب الكوبي للمواجهة والتضحية يجعل الإمبريالية الأمريكية تفكر ألف مرة قبل أن تقدم على أية مغامرة عسكرية، لأن خسائرها ستكون كبيرة ولن تعوضها بتاتاً أرباح الغزو إذا نجح. إن كوبا بصمودها تحفز بؤر المقاومة المختلفة في أمريكا اللاتينية والتي حققت سلسلة من الانتصارات في العام الأخير من الأرجنتين إلى البرغواي وأهمها فنزويلا التي تحولت مع رمزها «هوغو شافيز» إلى نموذج عالمي هام لمقاومة الهيمنة الأمريكية. لقد استطاع مايمثله شافيز أن يجند قوى المجتمع الفنزويلي من خلال الالتفات إلى مصالحه الاجتماعية لمواجهة الإمبريالية الأمريكية والقوى المتواطئة معها في الداخل وإنزال الهزيمة بها، وما كان هذا الانتصار ليتحقق لولا الإنجازات الاجتماعية، وخاصة في مجال التعليم والصحة، والتي تحققت خلال فترة زمنية قياسية.

كما أن موجة مقاومة العولمة المتوحشة تزداد اتساعاً في العالم، وتضم قوى جديدة وجديدة إلى صفوفها، آخذة بصياغة البدائل على المستوى العالمي والإقليمي لسياسات الليبرالية الجديدة. لقد كان لمؤتمر «كانكون» ونتائجه صدى كبير، وخاصة في مواجهة ضغوط الكبار في منظمة التجارة العالمية، حيث استطاعت دول صاعدة من العالم الثالث مثل الهند والبرازيل والأرجنتين وجنوب أفريقيا أن تفشل المخططات الأمريكية والغربية للهيمنة على مقدرات الاقتصاد العالمي وبدأت من خلال التوازنات الجديدة المفروضة على الأرض بتبديل شروط اللعبة التي كانت تفرضها الدول الرأسمالية المتقدمة.

■ كما أن متابعة الوضع في روسيا تبين بوضوح أن سياسة الالتحاق بمخططات الإمبريالية الأمريكية لاتجلب إلا الدمار والخراب لمروجيها، وهاهي الإدارة الروسية المتمثلة ببوتين تضطر تحت ضغط الشارع وجهاز الدولة نفسه إلى التمايز، ولو كلامياً في بادئ الأمر، عن السياسة الأمريكية في مجالات هامة إن كانت متعلقة بالعراق أو أوكرايينا أو مجال التسلح.. إلخ.

■ إن الحركة الشيوعية العالمية كجزء مكون من الحركة الثورية العالمية التي تستجمع قواها للنهوض تعيد بناء نفسها اليوم ويتبلور في هذا المجال مركزان هامان يجري فيهما حوار بين أطراف الحركة الشيوعية العالمية:

■ المركز الأول أثينا، بمبادرة من الحزب الشيوعي اليوناني حيث يجتمع في العام مرة أو أكثر ممثلو طيف واسع من الحركة الشيوعية العالمية، وإن كانت هذه الاجتماعات لم تسفر عن نتائج ملموسة بسبب الوزن العالي نسبياً للأحزاب الشيوعية ذات الميل الاشتراكي الديمقراطي في هذه اللقاءات، إلا أن تبلور الاتجاه الثوري في الحركة الشيوعية يسير قدماً ولو بصعوبات كبيرة. ومشكلة اللقاءات في أثينا أنها وصلت إلى نقطة أصبحت فيها غير قادرة على اتخاذ مواقف ملموسة مشتركة بسبب الفيتو الذي تفرضه مجموعة الأحزاب الإصلاحية على أي عمل مشترك، أو موقف مشترك فعلي، ويبقى هذا المركز رغم عدم فاعليته مركزاً هاماً لتبادل الآراء وللتضامن في أحسن الأحوال.

■ أما المركز الثاني في بروكسل، والذي ينظم ندوة سنوية في الأول من أيار كل عام بمبادرة من حزب العمل البلجيكي، فإنه يبدو أكثر وضوحاً في المواقف وأكثر ميلاً إلى فكرة تشكيل مركز أممي جديد للحركة الشيوعية العالمية، وسيكون هذا الموضوع بالذات موضع بحث في الندوة القادمة في الأول من أيار ٢٠٠٥. ومع أن هذا المركز يضم أحزاباً شيوعية مختلفة الجذور التاريخية (ماوية، يسارية متطرفة، شيوعية...)، إلا أنها وبسبب التجربة التاريخية تعيد النظر في الكثير من منطلقاتها السابقة وتجتمع على المقاومة الفعالة والنشيطة لليبرالية الجديدة وللمشروع الإمبراطوري الأمريكي.

والجدير بالذكر أن هنالك أحزاب كثيرة تشارك في اللقاءات بآن معاً في أثينا وبروكسل، ونتطلع إلى أن تقدم هذه الحوارات واللقاءات نتائج ملموسة في المستقبل القريب، لأن الوضع العالمي يتطلب الانتقال من حالة التفكير والتمحيص المجرد إلى حالة الفعل الملموس المستند إلى التفكير والتمحيص في الماضي والحاضر والمستقبل، على هذا الأساس يمكن القول أنه بعد جلسة مؤتمرنا السابقة بدأنا بإعادة العلاقات مع أوساط هامة في الحركة الشيوعية العالمية وأهمها الحزب الشيوعي السوفييتي والمصري، ونشرنا نتائج اللقاءات في حينه في «قاسيون»، وكان من أهم نتائج اللقاء مع الحزب الشيوعي السوفييتي أن كلا منا قد توصل بشكل مستقل عن الآخر إلى نفس النتائج التي أشرنا إليها في تقرير المؤتمر الاستثنائي حول أسباب تراجع الحركة الشيوعية العالمية، كما وصلنا لنفس التشخيص حول انفتاح الأفق التاريخي بالنسبة للحركة الثورية العالمية وانسداده بالنسبة للإمبريالية العالمية. وقد انعكس ذلك في البيان المشترك الذي صدر عن اللقاء والذي نشرته قاسيون في حينه.

إن سياق تطور الأوضاع العالمية ونشاطنا في هذا المجال وكذلك رؤيتنا وتحليلنا يؤكد صحة الاتجاه الأساسي لاستنتاجات الجلسة الأولى للمؤتمر الاستثنائي التي مازالت تحتفظ بحيويتها ومازالت نقطة استناد منهجية لنا في التحليل والرؤية.

الفصل الثاني

الوضع العربي

عندما نقول أن النظام الرسمي العربي قد استنفد نفسه، ننطلق من رؤية منهجية وهي أن النظام الرسمي العربي لم يأخذ مرجعيته من الداخل، أي من شعوبه ولم يستقو يوماً بها، بل كان يستقوي على شعوبه بالدعم الخارجي في مرحلة الحرب الباردة ولايزال يحاول فعل ذلك رغم تغير الظروف.

وطالما تغيرت الظروف السياسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور بداية المشروع الإمبراطوري الأمريكي منذ أوائل التسعينات، والإعلان الرسمي لواشنطن عن ذلك المشروع بعد ١١ أيلول، صار مطلوباً من وجهة نظر واشنطن استبدال الأنظمة الاستبدادية والقروسطية في المنطقة بدكتاتورية رأس المال المعولم، والمسلح، وهذا ماأعلن عنه قادة البيت الأبيض بتغيير هوية الثقافة السياسية لبلدان المنطقة وتغيير لون الخرائط فيها عبر الاستفادة من دور مركزي مرافق للكيان الصهيوني في إنجاز هذه المهمة بعكس ماكان عليه الحال في حرب الخليج الثانية، ولعله من المفيد التذكير بقائمة الممنوعات على النظام الرسمي العربي في ضوء المخطط الأمريكي الصهيوني:

- ممنوع الحديث عن الوحدة العربية وعن التنسيق السياسي وعن التضامن العربي.
- ممنوع الحديث عن الأمن العربي بما فيه الأمن الغذائي.
- ممنوع الحديث الرسمي عن دعم المقاومة أو التفكير باللجوء إليها حتى مع رفض إسرائيل المطلق للسلام.
- ممنوع الحديث عن رفض العولمة أو رفض الإصلاح القادم من الخارج.
- ممنوع الحديث عن الشرعية الدولية إلا وفق المفهوم الأمريكي الصهيوني لها، الذي يلغيها ويستبدلها بالوعود الزائفة، فمنذ مؤتمر مدريد لم يبق أمام النظام الرسمي العربي من عناصر السلام سوى «خارطة الطريق» المحملة بـ١٤ اعتراضاً إسرائيلياً وخطة الفصل الأحادي، وجدار الفصل العنصري الذي يبتلع ٥٨٪ من مساحة الضفة الغربية.

إن رضوخ الحكام العرب لقائمة الممنوعات المشار إليها عمّق ليس فقط من مأزق النظام الرسمي العربي، بل كشف كذلك عمق الأزمة عند الحركة السياسية العربية عامة، وبالمقابل بدأت تتراكم حالات العداء والاحتقان والكراهية عند الشعوب العربية ضد الوحشية الإمبريالية الصهيونية وضد النظام الرسمي العربي على حد سواء، ومن هنا تأتي أهمية تنامي المقاومة في العراق وفلسطين وجنوب لبنان لتؤسس لحركة جماهيرية فاعلة في المرحلة اللاحقة وهذا مانشهده من تنامي التأثير الشعبي السياسي لخيار المقاومة الشاملة، فإذا لم تتجاوز الحركة السياسية العربية وقواها الوطنية أزمتها وصعوباتها، فإن بدائل أخرى ستظهر على الساحة لأن المجتمع مثل الطبيعة لايقبل الفراغ، ومن الواضح الآن أن النظام الرسمي العربي يواجه أزمة مركبة، فهو يفشل شيئاً فشيئاً في استمرار تسويق نفسه لواشنطن ودول الغرب الأخرى وفق صيغة الوكلاء السابقة، وبذات الوقت تزداد كراهية الشعوب له، بسبب استعداد النظام العربي الرسمي للتفريط بالسيادة الوطنية واستمرار القمع ومصادرة الحريات العامة وغياب الديمقراطية عن المجتمع وتفشي ظواهر النهب والفساد والبطالة، والتفسخ الاجتماعي مع كل مايرافق ذلك من بداية انهيار أمن المجتمع بل الأمن الوطني لصالح أمن الأنظمة، ولعل هذا سيكون من بين العوامل التي تجعل لشعارات مايسمى بالإصلاح القادم من الخارج المغلف بشعارات حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتبادل السلطة، سحراً خاصاً لدى بعض المثقفين وبقايا الأحزاب التي خرجت من واجباتها ودورها إزاء الناس وقضاياها الاجتماعية الاقتصادية والديمقراطية، لكن احتلال العراق وماحدث ومايحدث هناك يظهر بجلاء أن حساب القرايا لن ينطبق على حساب السرايا، فالغزاة الجدد لم ولن يأتوا إلى هنا لإصلاح شؤون الشعوب والحفاظ على مصالحها، بل على العكس من ذلك تماماً سيستفيدون من كراهية الشعوب العربية للنظام الرسمي العربي من أجل الوصول إلى هيمنة كاملة على دول المنطقة عبر تفتيت البنية وتغيير الثقافة السياسية والعادات والتقاليد وابتلاع جميع الهويات الوطنية لدول المنطقة لصالح تعميم النموذج الأمريكي بالترغيب والترهيب، ومع ازدياد انكشاف الأهداف الاستراتيجية العدوانية لمشروع إصلاح الشرق الأوسط الكبير لم يعد الترغيب مجدياً، بل صار المطروح، كأداة رئيسية لتنفيذ المشروع هو الخيار العسكري، ولن تفيد النظام الرسمي العربي أية مراهنات على قوى دولية أخرى لوقف جموح واشنطن نحو الحرب، فتلك القوى غير قادرة على ذلك، فأوروبا عملاق اقتصادي وقزم عسكري وروسيا عملاق عسكري وقزم اقتصادي ومفتقدة للإرادة السياسية (الموقف من أوكرانيا نموذج) والصين تعلن أنها منشغلة في أمورها حتى ٢٠١٠ وليس لديها الاستعداد لأن تلعب دوراً عالمياً ضمن توازن القوى القائم، فأمام هذا الواقع لم يبق أمام شعوبنا إلا أن تقاتل وتناضل على جبهتي الداخل والخارج، ولعل النموذج الذي اختطته المقاومة في فلسطين وجنوب لبنان والعراق هو الخيار الوحيد لمواجهة خطر العولمة المتوحشة وفساد النظام الرسمي العربي.

الوضع في العراق:

لقد أكدنا في وثائقنا وفي مجمل خطابنا السياسي أن العراق انتقل من حكم الطغاة إلى حكم الغزاة، وقلنا إن الرهان في قتال المحتلين هو على الشعب العراقي وأن منطق التاريخ سيفرز من بين صفوف ذلك الشعب العظيم مقاومة وطنية عراقية باسلة ستضع المحتلين أمام مأزق لافكاك منه، بغض النظر عن بعض العمليات الإجرامية التي تستهدف المدنيين الأبرياء وهي عمليات مدانة وكنا أول من أدانها لأنها من صنع الاحتلال وعملائه في الداخل والخارج لتشويه سمعة المقاومة الحقيقية التي توجه عملياتها ضد الاحتلال وهذا الذي يعطيها الهوية الوطنية بغض النظر عن انتمائها السياسي أو المذهبي أو العرقي، ونحن لازلنا نعتقد أنه بالمقاومة الشاملة فقط يمكن طرد الغزاة وإعادة بناء الدولة الوطنية في العراق التي فتتها الغزو كهدف أول له أكثر من إسقاط النظام، وبالمقاومة الشاملة للاحتلال يمكن خلق المقدمات الضرورية لإعادة إحياء الوحدة الوطنية لعراق مستقل حر، تعددي ديمقراطي.

ولمعرفة حجم المأزق الأمريكي في العراق علينا تحليل ماينطق به جنرالات الاحتلال وقادتهم في البيت الأبيض والدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الأمريكية والتي تؤكد جميعها على فشل تحويل الاجتياح العسكري إلى انتصار سياسي اقتصادي، وعل هذا ماجعل حسنين هيكل وغيره من الباحثين الاستراتيجيين يؤكدون على أن نهاية المشروع الإمبراطوري الأمريكي ستبدأ من العراق فرغم التعتيم الإعلامي عما يجري في العراق وعن حجم الخسائر التي يتكبدها الاحتلال هناك نلاحظ حالة الاستعصاء المتمثلة بـ:

1- ازدياد عمليات المقاومة وفشل سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها قوات الاحتلال في النجف وكربلاء والفلوجة والرمادي وبعقوبة وسامراء والموصل وغيرها الكثير من مدن العراق.

2- فشل مؤتمر شرم الشيخ حول العراق لأن المشكلة ليست في دول الجوار بقدر ماهي في إرادة الشعب العراقي في الداخل والتعاطي الشعبي عربياً وعالمياً معه.

3- ازدياد عزلة أجهزة السلطة كافة المنبثقة عن الاحتلال والتي تتضاءل قدرتها على حماية نفسها من المقاومة لأن قيادة الاحتلال العسكرية والمدنية في العراق «داخل المنطقة الخضراء» أصبحت حبيسة التحصينات داخل بغداد وهي تتعرض يومياً إلى هجمات المقاومة.

4- الارتباك الشديد حول شكل وكيفية تنفيذ مايسمى بالانتخابات التشريعية والرئاسية في العراق لأنها مفصلة سلفاً بما يؤمن بقاء وديمومة الاحتلال، وتتناقض مع السيادة الوطنية وأولويات الشعب العراقي.

ولايغير من هذه الحقائق محاولة بعض القوى العراقية الاستفادة من واقع الاحتلال المؤقت لتجزئ جسم العراق الجغرافي تحت مسميات تتناقض مع تاريخ وجغرافيا العراق الواحد والمتنوع ثقافياً وعرقياً في إطار الدولة الوطنية العراقية.

عندما يتفق غالبية العراقيين على طرد الغزاة وهم في طريقهم إلى ذلك ستتغلب الوحدة على التجزئة والتناصر الداخلي لصالح العراق الوطني المتعدد المستقل والديمقراطي.

وهنا لابد من توضيح موقفنا من سياسة الحزب الشيوعي العراقي الذي تربطنا به أواصر تاريخية عميقة على أرضية الانتماء الأيديولوجي والمهام التي كنا نحلها بشكل مشترك فيما يتعلق بأوضاع المنطقة. إن للحزب الشيوعي العراقي تاريخاً مجيداً، فقد قدم ألوف الشهداء في معارك النضال الوطني والاجتماعي ضد الاستعمار والديكتاتوريات، ولم يعد مفهوماً لدينا اليوم أي مبرر تضعه القيادة الحالية للحزب الشيوعي العراقي لبقائها خارج تيار المقاومة الفعلية للاحتلال الأمريكي. إن تعقيد الوضع في المرحلة السابقة لم يضعنا نحن كشيوعيين سوريين أمام الثنائية المضللة: إما صدام وإما الأمريكان، فهذه الثنائية صنعتها أصلاً السياسة الإمبريالية الأمريكية تجاه العراق منذ الستينات ويبقى للشعوب خياراتها الفعلية إذا توفرت لها القيادات الجريئة والواعية خارج إطار الثنائيات التضليلية. إننا نتفهم آثار حجم الخسائر المأساوية التي سببها نظام صدام حسين للشيوعيين العراقيين، ليس لهم فقط بل لكل الشعب العراقي. ولكن هذا لا يمكن أن يكون بالنسبة لنا مبرراً للقبول بالاحتلال الأمريكي تحت أي حجة كانت، ولو ادعى البعض أن الاحتلال مؤقت وإذا لم يذهب بالأساليب السياسية فسنقاومه بالأساليب الأخرى لاحقاً. ويحضرنا هنا مثل أحزاب شيوعية أخرى ارتكبت أخطاء جسيمة في تاريخها تجاه المشاركة بالنضال المسلح ضد الاحتلال حيث تأخرت عنه

■ إن مابدأته الشعوب في مقاومة ديمقراطية العولمة المتوحشة في سياتل لازال يتصاعد ويقوى في جهات الأرض الأربع.

■ من تخب ثقته بالتاريخ أو بالأصح بالمادية التاريخية لا تختلط عليه الأمور فقط، بل يخرج من السياق التاريخي الاجتماعي.

■ موجة مقاومة العولمة المتوحشة تزداد اتساعاً في العالم، وتضم قوى جديدة وجديدة إلى صفوفها.

■ سياسة الالتحاق بمخططات الإمبريالية الأمريكية لاتجلب إلا الدمار والخراب لمروجيها.

■ بدأت تتراكم حالات العداء والاحتقان والكراهية عند الشعوب العربية ضد الوحشية الإمبريالية والصهيونية وضد النظام الرسمي العربي على حد سواء.

■ لن تفيد النظام الرسمي العربي أية مراهنات على قوى دولية لوقف جموح واشنطن نحو الحرب.

■ عندما يتفق غالبية العراقيين على طرد الغزاة وهم في طريقهم إلى ذلك ستتغلب الوحدة على التجزئة.

تقرير هيئة الرئاسة بين جلستي المؤتمر الاستثنائي

انسداد الأفق التاريخي للامبريالية، وانفتاحه أمام الشعوب

■ الخطر كبير على الاستقلال الوطني وأن الطريق الوحيد للدفاع عنه هو الاعتماد على الشعب.

■ تحويل كل مواطن سوري لمقاوم هي مهمة سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة، وينعكس فيها الترابط الجدلي بين مهماتنا الثلاث: الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية.

■ مهمة الحرب الاستباقية هي تأمين التفوق السياسي حتى إن كان التهديد العسكري غير موجود.

■ شعوب العالم أمام خيارين لاثالث لهما: إما الاستسلام وإما المقاومة.

■ واشنطن هي رأس الإرهاب في العالم ومصدر قوتها الوحيد هو الترسانة العسكرية.

■ التحليل العميق لظاهرة الشغف الأمريكي بالحروب يؤكد صحة ماذهبنا إليه حول انسداد الأفق التاريخي أمام الإمبريالية الأمريكية وبالمقابل بداية انفتاح الأفق التاريخي أمام خصومها قطب الشعوب،

■ ملامح التصعيد الأمريكي في المنطقة واضحة لالبس ولاغموض فيها.

مقدمة:

انعقد مؤتمرنا الاستثنائي تحت شعار: «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»، وإن كنا لازلنا نعتقد باستمرار راهنية وحيوية هذا الشعار الوطني والطبقي الكبير إلا أن شعار جلستنا الثانية للمؤتمر الاستثنائي، أي الشعار الخاص بهذه الجلسة الذي يأتي بعد الشعار الكبير هو: «وطن حر بشعب مقاوم»، وهو يعكس اللحظة الراهنة تحديداً. فإن كان شعار المؤتمر الاستثنائي يستبطن جميع الشعارات الوطنية والطبقية التي رفعها وناضل من أجلها الشيوعيين السوريين، إلا أنه استمرار وتطوير لهذه الشعارات بآن معاً، مثل: الدفاع عن الوطن والدفاع عن لقمة الشعب، وطن حر وشعب سعيد، خبز وسلم وحرية، سورية لن تركع. ويخطئ من يظن أننا رفعنا هذا الشعار الكبير: كرامة الوطن والمواطن.. لمجرد التمايز عن غيرنا، وهكذا بيّنا أن تطوير الشعارات التي تعكس المهام الملحة والآنية، لا تعني انقطاعاً عن الماضي، بل استمراراً له في الظروف الجديدة.

إن واجب الشيوعيين على الدوام هو تطوير وتصويب الشعارات نحو الحاجات الجديدة لشعبنا ووطننا في وقت تزداد فيه أكثر من أي وقتٍ مضى ضرورة الربط الجدلي بين المهام الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية فمنذ توقيع ميثاق شرف الشيوعيين السوريين فرضت علينا المهام التي نواجهها وطنياً واجتماعياً وديمقراطياً، أن نرفع الشعارات المناسبة والمنبثقة من رؤيتنا الجديدة وخطابنا السياسي وممارستنا العملية على الأرض، وهكذا رفعنا مجموعة من الشعارات الجديدة على راياتنا على ساحة الوطن من أهمها إضافة إلى شعار «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار» شعارات: «المقاومة هي الخيار الوحيد، المقاومة هي القمة، الحرية للوطن، العيش الكريم للشعب والديمقراطية للمجتمع»

إلى جانب كل ذلك، ونتيجة لتطورات الوضع منذ انعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر الاستثنائي يصبح مبرراً شعار: «وطن حر بشعب مقاوم» فالتجربة الماضية أثبتت أن الخطر كبير على الاستقلال الوطني وأن الطريق الوحيد للدفاع عنه هو الاعتماد على الشعب. ومن نافل القول التأكيد أن الاعتماد على الشعب يقتضي تلبية حاجاته المختلفة التي في الأوضاع الملموسة الحالية لايمكن تأمينها دون ضرب واجتثاث مراكز النهب والفساد التي تضر الاقتصاد الوطني والسيادة الوطنية وكرامة المواطن. إن هذا الشعار يصبح أكثر إلحاحاً في ظروف اليوم، ونعتقد أنه من المفيد خلال المرحلة القادمة إبرازه والعمل على أساس المهمات التي يفرزها، وهو شعار مكمل لشعارنا الكبير كرامة الوطن والمواطن... في الظروف الراهنة.

إن تحويل كل مواطن سوري لمقاوم هي مهمة سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة، وينعكس فيها الترابط الجدلي بين مهماتنا الثلاث: الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، وبحال تحققت ستكون خطوة هامة لاشك باتجاه تحقيق شعارنا الكبير: «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار».

الفصل الأول

مستجدات الوضع الدولي

استناداً لتقرير المؤتمر الاستثنائي في جلسته الأولى منذ عام، والذي تناول بالتحليل العميق الوضع الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية وحتى انعقاد المؤتمر في ٢٠٠٣/١٢/١٨، من المفيد أن نتناول الآن جوهر التطورات التي شهدها الوضع الدولي خلال عام استناداً إلى استنتاجاتنا حول تعمق تناقضات الرأسمالية بسبب المشكلة العضوية البنيوية التي تعاني منها وخاصة اقتصادياً والتي لا حل لها بالداخل بحيث اتضح على وجه الخصوص لقادة الإمبريالية الأمريكية ومنظريها أن استفحال التناقضات يمكن أن يؤدي إلى انهيار بنيوي شامل، عند ذاك لجأت إلى الحل العسكري كحل وحيد لأزمتها بذريعة الحرب على الإرهاب.

وإذا كنا الآن لسنا في وارد الجدل حول أن الإمبريالية الأمريكية محكومة بالحرب ومحكومة كذلك في توسيع رقعة الحرب لأن الحياة أثبتت صحة ذلك فإننا نقف عند المؤشرات الجديدة والتي سبق لنا أن توقعنا حدوث معظمها:

أ ـ ازدياد تراجع موقع الولايات المتحدة الاقتصادي وازدياد الوزن الاقتصادي للاتحاد الأوروبي مع ازدياد التناقض بين هذين العملاقين، الشيء الذي يعكس الجوهر الطبقي للهجمة الإمبريالية الأمريكية وقبل ذلك يعكس الجوهر الطبقي لاستراتيجية السيطرة السياسية والعسكرية إزاء كل موارد الكرة الأرضية الطبيعية والبشرية كحل استباقي لأزمتها التي لاحل اقتصادياً لها. وقد أقر الكونغرس الأمريكي منذ أشهر نظرية الحروب الاستباقية ضد أي بلد أو بلدان تهدد مايسمونه بالمصالح الأمريكية.

والحروب الاستباقية هي مفهوم مختلف عن الحروب الوقائية، فإذا كانت الحرب الوقائية تعني استباق حرب بحرب، فإن الحرب الاستباقية تعني استباق التخلف في الميادين الاقتصادية والعلمية. إلخ عن الآخرين بحرب من أجل تأمين التفوق اللازم. إن مهمة الحرب الاستباقية هي تأمين التفوق السياسي حتى إن كان التهديد العسكري غير موجود، فيكفي مثلاً تهديد التفوق الاقتصادي باكتشاف علمي ما في مكان ما كي تصبح الحرب الاستباقية مبررة بالنسبة لأصحاب هذه النظرية، وإن كان هذا يبرهن على شيء فإنه يبرهن على عمق الأزمة التي تعيشها الإمبريالية الأمريكية والتي لاحل اقتصادياً لها. ونظرية الحروب الاستباقية هي اعتراف بذلك، فهي ليست رداً على خطر عسكري، بل هي رد على أي تهديد سياسي أو اقتصادي أو علمي قد يهدد المصالح الامبريالية الأمريكية.

ب ـ إذا كان طبع الدولار الورقي بكميات هائلة بعد إلغاء اتفاق «برايتون وودز» قد أعطى واشنطن وضعاً تمييزياً سمح لها بالاستيلاء على ثروات العالم دون مقابل، فإن الولايات المتحدة الآن تعاني من شبح الاستغناء عن الدولار كمعيار للتبادل العالمي، الشيء الذي يمكن أن يحدث زلزالاً وانهياراً للاقتصاد الأمريكي. واليورو الآن ليس فقط يطرد الدولار من ساحة واسعة كان يشغلها منذ مشروع مارشال حتى ظهور الاتحاد الأوروبي بل يتفوق على الدولار من حيث القيمة التبادلية بنسب لم يكن أحد يتوقع تسارعها كما هي عليه اليوم (واحد يورو يساوي دولار فاصلة ٣٥). وإذا كان بعض المحللين الاقتصاديين في العالم الثالث الذين لايرغبون بانهيار الدولار الأمريكي كانوا يرجعون ارتفاع اليورو إلى رغبة واشنطن في زيادة صادراتها، فإن هذه الرؤية الرغبوية وغير العلمية قد تلاشت لأن أمريكا لاتعتمد على الصادرات بل إن مشكلتها في حجم المستوردات.

ج ـ من المعروف أن من بين الأهداف المتوسطة والبعيدة للحرب على أفغانستان والعراق في إطار الحرب العالمية الرابعة كما يحلو للمتطرفين في الإدارة الأمريكية تسمية ما يجري الآن في العراق وأفغانستان، هو تخفيض سعر النفط إلى ١٠/ ١٢ دولار للبرميل، فإن أسعار النفط أخذت أبعاداً غير مسبوقة في الارتفاع وهذا سيؤثر على النمو في أمريكا والعالم الرأسمالي المتطور.

فكل ارتفاع ١٪ بأسعار النفط يؤدي إلى انخفاض النمو في العالم الرأسمالي بنسبة ٠.٨٪ ومن المعروف أن سعر برميل النفط قد تجاوز في الأشهر الأخيرة حاجز الـ ٥٠ دولار وتتوقع منظمة الأوبك وكذلك البنك الألماني الذي هو اليوم أهم بنك في العالم من حيث حجمه المالي، وكذلك يتوقع مختصون مختلفون في فنزويلا وإيران وصول أسعار النفط إلى ٦٠ ـ ٧٠، بل ١٠٠ دولار للبرميل الواحد، وفي ذلك مشكلة عميقة قد تصل إلى أزمة تؤدي إلى بداية انهيارات شاملة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وإذا كان من صالح الولايات المتحدة الأمريكية رفع أسعار النفط للتضييق على مستهلكيه الأساسيين في أوروبا والصين والذين يعتبرون منافسين أساسيين لها في حلبة الاقتصاد العالمي، إلا أنه ليس من مصلحتها بتاتاً التعامل مع سعر البرميل بهذا المستوى. لذلك من المتوقع في حال استمرار ارتفاع سعر البرميل رغم الاهتزازات التي يتعرض لها نحو الأدنى والأعلى، التي إن أنتجت سعراً عالياً في نهاية المطاف من المتوقع أن تضطر الآلة العسكرية الأمريكية للاستيلاء المباشر وبالمعنى العسكري على منابع النفط من أجل تأمين نفط شبه مجاني للآلة الاقتصادية الأمريكية مع الحفاظ على أسعار عالية على المستوى العالمي.

وهكذا نرى أن الهدف المتوسط للحرب يتحقق عكسه على أرض الواقع، لأن المقاومة منعت الغزاة من تحويل احتلالهم إلى ربح اقتصادي كامل فيما يخص سعر برميل النفط عالمياً، مما يضطر الإمبريالية الأمريكية للهروب إلى الأمام عبر توسيع مساحة الحرب والهيمنة.

د ـ عندما يعلن بوش ورامسفيلد وبول وولفوتيتز أن لاشبه بين العراق وفييتنام ومن المستحيل القبول بالخروج من العراق كما حصل في فييتنام، هذا يعني ليس الخوف من هزيمة عسكرية كما حدث في فييتنام، بل الخوف من الانهيار الاقتصادي الذي لايمكن تلافيه فيما لو تخلت الإدارة الأمريكية عن أهدافها المعلنة من الحرب العالمية الرابعة، والتي أعلنت عنها كونداليزا رايس يوم ترشيحها لمنصب وزير الخارجية حين قالت: «على الولايات المتحدة ألا تخجل من استخدام قوتها الخارقة للترويج لقيمها والحفاظ على مصالحها في الخارج، لأن التهديدات المعاصرة لم يعد بالإمكان احتواؤها أو تجنبها إلا عن طريق القوة».

أما مدير مركز سياسات الأمن في الإدارة الأمريكية فرانك جفني، أقرب المقربين من رامسفيلد وتشيني فقد كان أوضح في تحديد الأولويات الراهنة لإدارة بوش الجديدة حيث أكد على التالي:

1- الإسراع بالخلاص من مواقع الإرهاب في العراق.

2- التحضير الجدي لتغيير النظامين في إيران وكوريا الشمالية.

3- تخصيص موارد هائلة إضافية للجيش والاستخبارات من أجل تمكين الولايات المتحدة من خوض الحرب العالمية الرابعة ضد الإرهاب وداعميه ومموليه.

4- استمرار التمسك بالدعم الكامل لإسرائيل لأن الراغبين في تدميرها هم الراغبون في تدمير أمريكا.

5- نهج سياسات تتعاطى مع التهديدات الصينية والروسية المتوقعة وتلك الناشئة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، فنزويلا، وكوبا والأرغواي).

إذا أمعنا النظر في سلم الأولويات الأمريكية بعد فوز بوش بولاية ثانية نلاحظ أن الإمبريالية الأمريكية عاقدة العزم إن استطاعت على المضي في مشروعها الإمبراطوري على الصعيد الكوني، وبذلك تكون وضعت شعوب العالم أمام خيارين لاثالث لهما: إما الاستسلام وإما المقاومة. وقد صدق الكاتب باتريك سيل عندما قال: «إن فوز بوش يعني أربع سنوات من الحروب الجديدة».

وإذا كانت الإدارة الأمريكية تختار حرب المواقع بالتدريج من أفغانستان إلى العراق، فهي تمهد للانتقال إلى مواقع أخرى في كل القارات وخصوصاً المناطق المرتبطة بأولويات المشروع الإمبراطوري مع اختلاف السيناريوهات والتبريرات والحملات الإعلامية والحرب النفسية. مثلما أعلن بوش عشية غزو العراق، أن أمريكا ستذهب وحدها للحرب، هاهو يعلن في خطاب الفوز: أن أمريكا ستتابع المعركة ضد مايسميه الإرهاب حتى لو بقيت وحدها. كما أن طبيعة الطاقم القديم والجديد وتوزيع المناصب في الولاية الجديدة لبوش يثبت في حقيقة الأمر أن واشنطن هي رأس الإرهاب في العالم ومصدر قوتها الوحيد هو الترسانة العسكرية الخيار الأخير في ترسانة البدائل لديها وهذا يعكس عمق واستفحال الأزمة لديها أكثر فأكثر، والتي لاحل لها إلا في الأوهام القائلة بأن التوحش أكثر ضد الشعوب قد يأتي بالحلول، إلا أن التحليل العميق لظاهرة الشغف الأمريكي بالحروب يؤكد صحة ماذهبنا إليه حول انسداد الأفق التاريخي أمام الإمبريالية الأمريكية وبالمقابل بداية انفتاح الأفق التاريخي أمام خصومها قطب الشعوب، وهذا مايدفعنا إلى الاستنتاج بأن الولايات المتحدة الآن أمام حالة استعصاء شاملة بعد حربها على أفغانستان والعراق، لقد صدق الجنرال جياب بطل فيتنام عندما قال: «إن المقاومة الحقيقية للمحتل تبدأ عندما يبدأ ذلك المحتل بنصب خيامه على الأرض وعند ذاك يبدأ العد العكسي لزوال الاحتلال».

إذا كانت الأسلحة الذكية والدقيقة والتجهيزات الهائلة التي يتمتع بها الجندي الأمريكي لم تجد مايعيقها في إزالة النظام العراقي الاستبدادي، الذي اعتمد على جهاز الدولة فقط نتيجة عدم ثقته بالشعب وعدم ثقة الأخير به، فإن كل هذه الأسلحة الهائلة لم تستطع إخماد جذوة المقاومة العراقية البطلة ضد الاحتلال الأمريكي، وماتصاعد المقاومة العراقية بعد تدمير الفلوجة إلا الدليل على قوة منطق التاريخ وقوة إرادة الشعوب على كل ماعداها من أسلحة وعتاد جهنمي بأيدي الغزاة.

إن المأزق الأمريكي في العراق يتصاعد، ويخطئ البعض الذي يظن أن ذلك سيؤدي إلى انكفاء الآلة العسكرية الأمريكية، لأن انتفاءها ببساطة سيعني انهيار مشروعها الامبراطوري بكل إحداثياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية عالمياً، ولنا في تجربة فيتنام أكبر مثال على ذلك، فحينما تورطت الإمبريالية الأمريكية في حربها في فيتنام الجنوبية أشعلت كل الهند الصينية من فيتنام الشمالية إلى لاوس وكمبوديا التي كانت تعتبر دول الجوار الفيتنامي الجنوبي بحجة قطع خطوط الإمداد والتمويل على الثوار الفيتناميين، وهو ماسمي حين ذاك بـ«التناذر الكمبودي»، واليوم تهيئ الآلة العسكرية الأمريكية الجو الإعلامي النفسي ضد دول الجوار العراقي بحجة قطع خطوط الإمداد والتمويل والدعم للمقاومة العراقية.

إن ملامح التصعيد الأمريكي في المنطقة واضحة لالبس ولاغموض فيها، وهي إن كانت تستهدف في التصعيد سورية أحياناً في الدرجة الأولى، فإنها تنتقل لاستهداف إيران في نفس هذا التصعيد في لحظة أخرى في الإطار العام لما يسمى بتحمية الجو ضمن التحضير الإعلامي النفسي للغزوات اللاحقة. وإذا كانت الغزوات اللاحقة لن تأخذ الشكل الذي أخذته في العراق تماماً، إلا أن هدفها يبقى واحداً وهو تفتيت جميع البنى من دول ومجتمعات ضمن إطار مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي يهدف إلى تفتيت وإعادة تركيب دول ومجتمعات المنطقة بكاملها، ولاأهمية كبرى هنا لأولوية الضربات الأمريكية التي سيحددها تطور الوضع الملموس على الأرض، ولكن من الواضح منذ الان أن الضربات اللاحقة ستأخذ شكلاً مركباً، أي ستستخدم الضغط الداخلي والخارجي بشكل متبادل وستستخدم كل الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية والنفسية، وأخيراً العسكرية للوصول إلى هدفها المنشود عبر عملية تصعيد تدريجية محكومة بإطار زمني محدد حسب مايصرحون هم أنفسهم بين أعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، هذه الفترة التي لابد لهم من أن يستكملوا مشروعهم فيها في هذه المنطقة بالذات كي يهيئوا أرضية مواجهة منافسيهم الكبار بعد عام ٢٠١٠ على أرضية الأوضاع الجديدة على الأرض في المنطقة الممتدة من أفغانستان حتى البحر الأبيض المتوسط. وهكذا برأيهم يحصلون على تفوق استراتيجي على خصومهم بالمعنى الجغرافي السياسي، أي أوروبا وروسيا والصين.

تقرير هيئة الرئاسة بين جلستي المؤتمر الاستثنائي

قوى الفساد الكبرى التي تنهب البلاد... ترتبط عضويا مع أعداء الوطن

حذرنا منذ البداية من خطر الاستخفاف بها، الأمر الذي قامت به بعض أجهزة الإعلام السورية وبعض المحللين «الاستراتيجيين» السوريين، فهم بتوقعاتهم الخائبة قد لعبوا دوراً في تخفيض درجة تعبئة الرأي العام السوري ضد هذه العقوبات. فانطلاقاً من تقديرهم أن الكونغرس لن يوافق عليها، إلى تقديرهم أن مجلس الشيوخ لن يوافق عليها بعد موافقة الكونغرس، إلى تقديرهم أن الرئيس الأمريكي لن يوقع عليها بعد موافقة مجلس الشيوخ، إلى تقديرهم أن الإدارة الأمريكية لن تطبقها بعد توقيع الرئيس الأمريكي عليها. قد سجلوا سلسلة من التوقعات الاستراتيجية الخاطئة التي إن دلت على شيء فهي قد دلت على عدم تقدير صحيح بتاتاً لجوهر الموقف الأمريكي من سورية والمنطقة، يكمن سبب هذا الخلل في بنية التحليل التي لا تنطلق من المصالح الاستراتيجية الطبقية الأمريكية، وإنما تنطلق من البالونات الإعلامية الاختبارية التي هدفها الوحيد هو التضليل وتنويم اليقظة من أجل أخذ الطرف الآخر وهو على أقل قدر من الجاهزية.

كما أن قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ هو حلقة في مسلسل التصعيد في نفس السياق رغم الملابسات التي رافقته المتعلقة بالموقف السوري من الملف اللبناني الداخلي. وتبين الأحداث أن هدف هذا القرار هو إجبار سورية على الانكفاء إقليمياً بشكل استراتيجي، بشكل أن تصبح متأثرة وغير مؤثرة في محيطها الإقليمي مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر في ظل الوزن النوعي المنخفض للاقتصاد السوري الذي هو موضوعياً، بسبب مشاكله البنيوية، غير قادر على حمل الموقف السوري سياسياً. وإذا كان نفس هذا الاقتصاد قد ترافق مع السياسة السورية في الفترة التاريخية السابقة، فإن هذه السياسة إن كانت قد أثبتت نفسها فبسبب الأوضاع العالمية والإقليمية الملائمة التي حققت ريعاً سياسياً كبيراً حملت الاقتصاد السوري نفسه. واليوم بعد أن زالت وتغيرت الظروف الملائمة العالمية والإقليمية يصبح خطر القرار ١٥٥٩ كبيراً ليتجاوز الحدود اللبنانية واضعاً نصب عينيه أن يكون عاملاً مساعداً لتفكيك بنية الدولة والمجتمع السوري من خلال التغيير السلبي لوزن سورية الإقليمي.

إن الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية تسعى لتحويل الملف اللبناني إلى عبء على سورية بعد أن كان نقطة قوة لها. وهي في ذلك تستند إلى حد كبير على الأخطاء التي ترتكب في المجال اللبناني من قبل السياسة السورية والتي يجب أن تعتمد على قوى المجتمع اللبناني وليس على الشريحة السياسية الفاسدة والمستعدة لتغيير المعلم بأية لحظة انطلاقاً من مصالحها الطبقية والشخصية الضيقة جداً.

استعصاء اقتصادي شامل.. مراوحة وجمود

2- يبين تطور الأوضاع في العام الذي مضى أن هناك حالة استعصاء شاملة في المجال الاقتصادي والاجتماعي أدت عملياً إلى مراوحة وجمود في مواجهة جميع القضايا الأساسية الحادة التي تواجه المجتمع والاقتصاد الوطني من موضوع محاربة الفساد الذي يراوح في مكانه إلى موضوع معالجة البطالة التي لم يجر فيها أي تقدم، إلى موضوع مستوى معيشة الشعب الذي تراجع رغم زيادات الأجور بسبب ارتفاعات الأسعار، إلى موضوع انخفاض الاستثمارات في الاقتصاد الوطني مع ما يحمله ذلك من خطر انخفاض مستويات النمو المنخفضة أصلاً وصولاً إلى ملف الحياة السياسية في البلاد المتعلق بالحريات السياسية وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وقضية الإحصاء الاستثنائي. إلخ.

إن مجمل هذه الأمور يخلق مناخاً سلبياً في المجتمع يؤدي إلى حالة تعب اجتماعي مع ما يحمله ذلك من خطر إبعاد الجماهير الأساسية عن ساحات الفعل الحقيقية في ظل المواجهة الخطيرة التي تواجهها البلاد. والواضح أن قوى الفساد الكبرى التي تقوم بالنهب الأساسي للاقتصاد الوطني ليس لها أية مصلحة في تحقيق أي تقدم على أية جبهة من جبهات القضايا السياسية الداخلية والاقتصادية والاجتماعية، وهي إن كانت لا تستطيع التقدم إلى الأمام لتنفيذ برنامجها الحقيقي المعادي للجماهير الشعبية وللمصلحة الوطنية، إلا أنها تنجح بامتياز في منع تقدم البرنامج الآخر مما يخلق بسبب توازن القوى في جهاز الدولة حالة استعصاء شاملة تلعب دوراً سلبياً كبيراً في تحديد المناخ السياسي في البلاد. والأرجح أنه في ظل الظروف الإقليمية والدولية الحالية فقد أصبح الاستعصاء مطلوباً بحد ذاته انتظاراً للحظة الحسم التي تستطيع فيها قوى الفساد الكبرى الموجودة داخل جهاز الدولة وخارجه والحامل الأساسي لأفكار الليبرالية الجديدة من تحقيق برنامجها المدعوم خارجياً من قبل قوى العولمة المتوحشة.

أحداث القامشلي

3- لقد برهنت أحداث القامشلي المعروف موقفنا منها، أن استخدام بؤر التوتر في الداخل هو أداة مهمة بيد الأعداء لخلخلة الوضع الداخلي، والجدير بالذكر أن أحداث القامشلي قد لفتت النظر إلى أن بؤرة التوتر هذه هي ليست بؤرة التوتر الوحيدة في البلاد. فالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية يمكن أن تفرز بؤر توتر عديدة على طول البلاد وعرضها. والسؤال الخطير هو: أنه في ظل الأوضاع المعقدة الحالية إذا انفجرت عدة بؤر توتر في آن واحد، كيف يمكن إدارة الأزمة بجهاز دولة مخترق إلى حد كبير من قبل قوى الفساد الكبرى المرتبطة المصالح عضوياً مع قوى العولمة المتوحشة؟.

إن أحداث القامشلي قد أوصلتنا إلى الاستنتاجات التالية:

– إن الجو المناسب للإخلال بالاستقرار هو جو التوتر الاجتماعي الناتج عن تدهور مستوى المعيشة وعن البطالة التي تحولت إلى قضية اجتماعية سياسية بامتياز.

– وبسبب هذا الجو يزداد الوزن النوعي للقوى المهمشة في المجتمع التي يمكن إدارتها بسهولة من قبل أية قوة تريد ذلك ولديها الأدوات والوسائل.

– إن إطلاق أية بؤرة توتر يحتاج لا أكثر ولا أقل إلى خطأ متعمد أو غير متعمد من قبل جهاز الدولة.

– إن الأحزاب والقوى السياسية الموجودة، وبسبب تخلف بناها وانقطاعها عن المجتمع، غير قادرة فعلياً على لعب دور مؤثر في الشارع، هذا الفراغ الذي يمكن أن تعبئه في لحظة حاسمة أي قناة فضائية خارجية.

وهذه الاستنتاجات تجعلنا نفترض أن الحل المركب ببعده الداخلي لابد أن يعتمد على بؤر توتر، وحالة الاستعصاء التي أتينا على ذكرها أعلاه هي عامل مخدّم أساسي لهذا الموضوع.

الندوة الوطنية الأولى والثانية

❖ لذلك أكدنا على أهمية تمتين الوحدة الوطنية، وقد لعبت الندوتان الوطنية الأولى والثانية في نيسان وتشرين الأول ٢٠٠٤ دوراً هاماً في هذا المجال. ولو كانتا خطوة أولى في هذا الاتجاه، وتبين من خلال الحوار الذي جرى في هاتين الندوتين أن للوحدة الوطنية أساس عميق في سورية، ولكنه بآن واحد يجب القضاء على كل الثغرات التي تعيق تطوير الوحدة الوطنية وإيصالها إلى مستواها الأعلى الذي يرتقي إلى مستوى التحديات التي تنتصب أمام الوطن. وبيّن الحوار الذي جرى في الندوتين أنه من الممكن والضروري تطوير الوحدة الوطنية على أساس الحوار نفسه الذي يجب أن يفضي إلى أوسع وحدة وطنية. وأكدنا أن الجبهة الوطنية التقدمية ليست هي سقف الوحدة الوطنية، والظروف اليوم تتطلب تآلف أوسع القوى على أرضية الثوابت الوطنية وعدم الاستقواء بالخارج. وبرهنت ردود الفعل المختلفة على مجريات الندوتين أننا على الطريق الصحيح. فالقوى الوطنية أينما كان مكانها رحبت وتعاملت بارتياح مع نتائجها وطالبت باستمرارها، أما بعض القوى الأخرى التي لم يرق لها هذا النشاط فهي انطلقت إما من مصالح حزبية ضيقة جداً أو من خوفها من عملية تجميع أوسع القوى الوطنية لمواجهة التحديات القائمة.

وبينت الندوتان أن هناك قضايا إشكالية لابد من معالجتها وأهمها تحديد الثوابت الوطنية نفسها وتحديد النتائج والأشكال التي يجب أن يفضي إليها الحوار. كما أن النقاش الجاري سيضع أمام كل القوى الوطنية قضية تحديد مهامها الملموسة من أجل إنجاح هذا الحوار نفسه. وكي يكون الأمر واضحاً أكدنا منذ البداية أن هذا الحوار مطلوب منه الوصول إلى جبهة ليس لتقاسم السلطة، وإنما الوصول إلى جبهة على الأرض تجمع أوسع القوى الشعبية بعيداً عن المكاسب والمغانم من أجل جعل سورية عصية على مخططات الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية.

المعارضة والنظام

❖ في هذا السياق أكد النقاش الجاري صحة افتراضنا أن ثنائية المعارضة والنظام في ظروف سورية الملموسة هي ثنائية غير حقيقية بل تضليلية، إذ أن خطوط الاصطفاف في المجتمع والدولة لا تمر أبداً على أساس خط الفصل بين النظام والمعارضة في كل القضايا الأساسية، من الموقف تجاه الخطر الأمريكي الإسرائيلي، إلى الموقف تجاه السياسات الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى اقتصاد السوق الحر، إلى الموقف من القضايا الاقتصادية الاجتماعية التي تؤثر على حياة الجماهير الشعبية، وأخيراً إلى قضايا الديمقراطية التي يجب أن تتحول إلى سلاح فعال لمواجهة التحديات الكبيرة.

لقد اتهمنا الكثيرون، أحياناً عن حسن نية وأحياناً عن سوء نية، بأن مواقفنا هي مواقف بينية، أي بين النظام والمعارضة، وغير واضحة، وإننا نضع « رجل في النظام ورجل في المعارضة». إن مواقفنا المبدئية التي تنطلق من التحليل الاجتماعي الماركسي للظواهر والحوادث الاجتماعية تفرض علينا أن نحدد مواقفنا من أية قوة أو أي شخص على أساس موقفه من القضايا المبدئية الكبرى والتي يمكن تلخيصها كلها بعنوانين كبيرين:

– الموقف من كرامة الوطن تجاه المخططات الإمبريالية.

– والموقف من كرامة المواطن تجاه القضايا الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية التي تخصها.

مواقفنا من القضايا الأساسية

وهذا إن كان يؤكد على شيء فهو يؤكد على صحة استنتاج جلستنا السابقة حول ترابط المهام الثلاث: الوطنية، والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية. لذلك نعتبر أن مواقفنا واضحة جداً من القضايا الأساسية:

– الموقف من الإمبريالية الأمريكية وضرورة مواجهتها بالمقاومة الشاملة.

– الموقف من الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق الحر الذي يشكل خطراً على الأمن الوطني بمعناه العام.

– الموقف من القضايا الاقتصادية الاجتماعية التي تهم الجماهير الشعبية.

– الموقف من الديمقراطية والحريات السياسية التي بدونها لا يمكن الكلام عن كرامة كاملة للمواطن.

فأي وضوح أكثر من هذا في مواقفنا؟! والأصح أن كثير من القوى الأخرى غير واضحة المواقف في الكثير من القضايا المذكورة أعلاه. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الاصطفاف الاجتماعي الجاري في البلاد لا يتطابق نهائياً مع الاصطفاف السياسي القائم على أساس بنية الأحزاب الموجودة، نفهم إلى حد كبير الاختلاطات في الرؤية التي تحدث لدى البعض عند تقييم مواقفنا.

فالقوى السياسية الصافية التمثيل الاجتماعي في سورية اليوم هي قوى نادرة جداً، فأكثر الأحزاب السياسية التي فقدت إلى حد كبير دورها الوظيفي تحوي في داخلها حزبين أو أكثر تجاه القضايا الاقتصادية الاجتماعية وحتى الوطنية المطروحة اليوم على جدول الأعمال، وهذا يعني أن الفضاء السياسي السورية المتكون في الخمسينات لم يعد يمثل بشكل واضح ودقيق القوى الاجتماعية الموجودة على الأرض فعلياً، فكيف يُطلب منا أن نحدد مواقف نهائية من قوى وأحزاب سياسية برمتها هي اليوم لا تمثل اجتماعياً برامج واضحة المعالم، ونجزم أنه نتيجة لهذا التناقض بين الشكل السياسي للأحزاب والتمثيل الاجتماعي لها يجري اليوم إعادة تكوين لبنية الحركة السياسية مما سينتج في نهايته تلك القوى والأحزاب السياسية التي تحمل برامج وطنية اقتصادية اجتماعية واضحة الملامح، إن كانت يمينية أو يسارية، عند ذلك ستوضع الأمور في نصابها عندما يجري التطابق التام بين التمثيل السياسي والاجتماعي. وآنذاك سيفهم أولئك الذين يطرحون سؤال: «أين أنتم الآن»؟ موقفنا الذي يلعب اليوم دوراً هاماً وطليعياً في إعادة تكوين البنية السياسية في البلاد التي تخلفت عن متطلبات الحياة والواقع.

إن حل هذا التناقض كفيل بتفعيل الحياة السياسية وإعادة القوى السياسية إلى المجتمع، التي خرجت منه بسبب تخلف بناها وبرامجها وتمثيلها عن متطلبات الواقع.

المعركة المفتوحة ضد الليبرالية الجديدة

❖ من هنا تأتي أهمية المعركة المفتوحة ضد الليبرالية الجديدة، فالليبرالية بالمعنى الكلاسيكي كانت تمثل أيديولوجيا الرأسمالية في مرحلة صعودها، وحينما تلجأ اليوم قوى العولمة المتوحشة إلى الترسانة القديمة لاستخراج نظريات وحلول، فإنها تقوم بذلك حينما أصبحت الرأسمالية كمنظومة اقتصادية اجتماعية رجعية على طول الخط، لذلك فإن الليبرالية الجديدة تمثل أسوأ وأبشع وجه للرأسمالية في عصرنا الحالي، وإذا كان البعض يتوهم، وبسبب استعصاء المشكلة الديمقراطية في البلاد العربية، أن هذه الوصفة ستأتي بالديمقراطية المنشودة فإنهم واهمون، فقد أثبتت الليبرالية الجديدة في العالم الثالث أنها مرادف لمزيد من القمع ومزيد من تقييد الحريات السياسية وهذا طبيعي، فالليبرالية كفكر للرأسمال المعولم والمسلح الساعي إلى بسط سيطرته عبر تفتيت وإخضاع الكيانات الوطنية من أجل تأمين حرية حركة الرساميل التي تعاني من أزمة مستعصية في بلدانها بسبب حجمها النقدي المتضخم، أدت وتؤدي إلى مزيد من الاستغلال والإفقار لشعوب العالم الثالث مع ما يحمله ذلك من زيادة خطر تصاعد التوترات الاجتماعية التي لا يمكن مواجهتها إلا بالقمع، ومثال العراق أكبر دليل على ذلك، فرأس الليبرالية الجديدة في العالم، الإمبريالية الأمريكية استخدمت القوة العسكرية مع كل ما تحمله من قمع وقتل من أجل السيطرة على ثروة العراق ووضعها تحت رحمة الاحتكارات الكبرى.

إن الليبرالية الجديدة بالمعنى الفكري والتطبيقي هي السلاح الأساسي اليوم للإمبريالية، ليس فقط للسيطرة الاقتصادية، وإنما أيضاً لتفتيت بنى المجتمع و الدول، وننظر للخصخصة الشاملة كأداة أساسية من أدوات الليبرالية الجديدة من هذا المنظار فهي ليست أداة فقط من أجل إعادة توزيع الثروة ضد أكثرية الشعب، بل هي أداة تفكيكية كبرى من أجل الإخضاع النهائي لمناطق وبلدان بكاملها، من هنا يصبح النضال ضد الليبرالية الجديدة مهمة وطنية كبرى، وتتصاعد في العالم موجة مقاومتها وتحقق نجاحات كبيرة في دول هامة بأمريكا اللاتينية وآسيا، لذلك فإننا نعتبر أن هذه المهمة هي إحدى مهامنا الكبرى اليوم.

لقد كانت الندوة الوطنية الثانية مرحلة هامة في تصعيد الهجوم على الليبرالية الجديدة، وأوضحنا أننا نقصد بالدرجة الأولى تلك القوى التي في جهاز الدولة التي تريد ممارسة هذا الفكر على أرض الواقع، ولكن الذي أدهشنا هو تصدي الليبراليين الجدد العلنيين لنا بشكل شرس، وهم من خارج جهاز الدولة، مما يؤكد صحة مقولتنا حول عدم دقة ثنائية النظام والمعارضة، فهاهي قوى تعتبر نفسها محسوبة على المعارضة تمد يدها للدفاع عن نسختها في جهاز الدولة التي لا تتكلم كثيراً، ولكنها تحاول فعل الكثير.

موجة الخصخصة والغلاء

تحتدم المعركة اليوم في سورية ضد إفرازات الليبرالية الجديدة، وقد برزت معالمها في القضايا التالية:

❖ موجة الخصخصة التي طالت قطاع الدولة تحت ستار تأجيره التي تصدينا لها مع قوى وطنية هامة موجودة في النظام وفي خارجه، مما أربك هذه الحملة وجعلها تسير نحو التباطؤ، الأمر الذي لا يسمح لنا بالتأكيد أنها انتهت، بل على الأرجح أنها تنتظر لحظة مناسبة أخرى من أجل الإطلال برأسها من جديد.

❖ موجات الغلاء المتتالية التي أكلت الزيادات الأخيرة في الأجور والتي كان سببها تخلي الدولة عن دورها الإشرافي على الأسعار وإطلاق الحرية لقوى السوق الكبرى كي تلعب لعبتها، ولم تنفع بعد ذلك الإجراءات الإدارية المختلفة للرجوع عن ارتفاعات الأسعار، إن مستوى المعيشة الحالي في سورية لا يسمح بتاتاً بأية ارتفاعات جديدة في الأسعار لأنها تضرب بشكل قاس مستوى حياة الناس المنخفض أصلاً وكل الكلام الذي يقال عن حد الفقر المنخفض في سورية هو كلام غير جدي وغير مسؤول ويهدف إلى التضليل من أجل تبرير عدم رفع الأجور وكذلك التسامح مع رفع الأسعار.

■ الحل المركب ضد سورية سيكون له إحداثيات عديدة ليست سياسية وعسكرية فقط، وإنما أيضاً اقتصادية ودبلوماسية وإعلامية ونفسية.

■ السياسة السورية في لبنان التي يجب أن تعتمد على قوى المجتمع اللبناني وليس على الشريحة السياسية الفاسدة والمستعدة لتغيير «المعلم» بأية لحظة انطلاقاً من مصالحها الطبقية والشخصية الضيقة جداً.

■ هناك حالة استعصاء شاملة في المجال الاقتصادي والاجتماعي أدت عملياً إلى مراوحة وجمود في مواجهة جميع القضايا الأساسية.

■ الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية يمكن أن تفرز بؤر توتر عديدة على طول البلاد وعرضها.

■ ثنائية المعارضة والنظام في ظروف سورية الملموسة هي ثنائية غير حقيقية بل تضليلية.

■ الاصطفاف الاجتماعي الجاري في البلاد لا يتطابق نهائياً مع الاصطفاف السياسي القائم على أساس بنية الأحزاب الموجودة.

■ الليبرالية الجديدة بالمعنى الفكري والتطبيقي هي السلاح الأساسي اليوم للإمبريالية، ليس فقط للسيطرة الاقتصادية، وإنما أيضاً لتفتيت بنى المجتمع و الدول.

تقرير هيئة الرئاسة بين جلستي المؤتمر الاستثنائي

تقديم التنازل لن يدفع العدوان.. والحل التأسيس للمقاومة الشاملة

■ الموقف من القضية الوطنية لايتحمل أي خطأ، وهو يضع في الميزان ليس فقط سمعة الحزب المعني بل سمعة كل من كان له علاقة وثيقة معه.

■ إن الشيوعيين العراقيين بما عرفوا به من تقاليد كفاحية مجيدة قادرون على تصحيح دورهم لاستعادة موقعهم في الحركة الوطنية.

■ لا خلاص من الاحتلال إلاّ من خلال التمسك بنهج المقاومة الشاملة ضد الاحتلال الصهيوني بالاعتماد على الطاقات اللامحدودة للشعب الفلسطيني البطل.

■ لايمكن الخروج من الوضع المتأزم في الشارع اللبناني إلا على أرضية التمسك بالمقاومة وعدم الرضوخ للإملاءات الأمريكية والإقلاع عن أوهام الاستفادة من العامل الخارجي.

■ سورية تشكل نقطة مواجهة مع المخططات الأمريكية والصهيونية في المنطقة، وتأتي أهمية هذه النقطة من وزن سورية التاريخي النوعي وتأثيرها المعنوي.

■ أوهام البعض بقدرتهم عبر المناورة مع الولايات المتحدة الأمريكية على تجنب الضربة هو سراب وقبض للريح.

لفترة زمنية قصيرة فقط، والتحقت به فيما بعد وقدمت تضحيات كبرى من خلاله ولكنها مازالت حتى اليوم تدفع ثمن هذا الخطأ الجسيم.

إن الموقف من القضية الوطنية لايتحمل أي خطأ، وهو يضع في الميزان ليس فقط سمعة الحزب المعني بل سمعة كل من كان له علاقة وثيقة معه، لذلك فإن واجبنا القول اليوم أن حزب الشيوعيين العراقيين الذي أنجب فهد وسلام عادل وغيرهم.... من القادة الكبار، والذي سار خلال تاريخه في طليعة المعارك الوطنية، يجب أن يصحح موقفه، وهو إذا قرر ذلك متأخراً بعد أن تتجلي الأمور وبعد أن يتضح أن الاحتلال العسكري جاء بقوة الحراب لاليخرج بوسائل سلمية سياسية، لن تكون لديه القدرة أصلاً لاستعادة سمعته ومكانته للعب دوره المطلوب، وقيادة الحزب بسلوكها الحالي خلقت فراغاً كبيراً في ساحة النضال الوطني وتخلت عن راية النضال في هذا المجال لقوى أخرى كانت هي ذاتها أحوج ماتكون لحزب بوزن الحزب الشيوعي العراقي ليلعب دوره الموحد للقوى الوطنية في هذه المعركة.

إن الشيوعيين العراقيين بما عرفوا به من تقاليد كفاحية مجيدة قادرون على تصحيح دورهم لاستعادة موقعهم في الحركة الوطنية.

إن موقفنا من أي نظام أو حزب، حتى ولو كان اسمه شيوعياً، يتحدد على أساس موقفه من الإمبريالية الأمريكية.

الوضع في فلسطين بعد رحيل عرفات:

نحن نعلم أن منظمة التحرير الفلسطينية هي بالأساس حركة تحرر لقضية عادلة لشعب تعرض لمأساة قل نظيرها في التاريخ على أيدي الحركة الصهيونية والإمبريالية العالمية، وإذا كانت منظمة التحرير ككيان سياسي أخذت في السنوات العشرين الماضية تتماهى مع المواصفات المألوفة للنظام الرسمي العربي وبضغط منه، فإن الانتفاضة الأولى والثانية داخل الأرض المحتلة وإعادة الاعتبار لخيار المقاومة أعاد الأمور إلى نصابها ومنطقها الصحيح وخصوصاً بعد التجارب المريرة التي عاشها الشعب الفلسطيني جراء نهج المساومات الذي لم يحصد إلا التنازلات وازدياد صلف الاحتلال وتهويد الأرض.

وقد لاحظنا أنه عندما وصل شوط المساومات والمفاوضات غير المتكافئة إلى نقطة مفصلية في كامب ديفيد ٢٠٠١ رفض ياسر عرفات التنازل عن حق العودة والقدس، عند ذاك قررت واشنطن وتل أبيب إنهاءه سياسياً والبحث عن بديل مناسب، فكان الحصار عليه داخل مقره وكان أول المستجيبين للقرار الإسرائيلي الأمريكي النظام الرسمي العربي وكان أول المناصرين لعرفات جماهير الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة وجماهير الانتفاضة، وهذا ماجعل ياسر عرفات أقوى مما كان خلال ترحاله وحرية سفره إلى بلاد العالم وتحول إلى نقطة توازن بين جميع مكونات الشعب الفلسطيني وإن اختلفوا معه.

وبعد رحيل عرفات بقي واقع الحال مقيماً بين مفهومين: مقاومة الاحتلال أو المساومة معه والاكتفاء بما يقدمه من فتات مضخم بالتضليل الإعلامي والمؤتمرات الدولية على شاكلة ماحدث إبان فترة اتفاق أوسلو. ورغم مايسمونه بالانتقال «السلس» لصلاحيات عرفات إلى مسؤولين فلسطينيين آخرين، احتدم الجدل حول مصير الانتفاضة وخيار المقاومة ونزع سلاحها وسبل تحقيق الوحدة الوطنية وتنظيف البيت الفلسطيني من الخلل والفساد وقد برز كل ذلك إلى السطح علانية بعد الإعلان عن ترشيح المناضل السجين مروان البرغوثي لمنصب رئاسة السلطة. واللافت أن حسني مبارك بادر إلى القول: إن ترشيح البرغوثي يشق الصف الفلسطيني واعتبر كولن باول أن البرغوثي يثير المشاكل، والكومبرادور الفلسطيني توعده بإجراءات تنظيمية عقابية، وكل ذلك يعكس الاستشعار بالخطر من البرغوثي السجين والبرنامج السياسي لنهج المقاومة الذي تضمنته رسالتا الترشيح والانسحاب، ذلك النهج الذي أعاد الاعتبار لخيار المقاومة ورفض التفريط تحت مسميات الواقعية السياسية فالمقاومة سجال والاستمرار فيها يفضي إلى نتائج وطنية شاملة، بينما المساومة والتفريط لا يوصلان إلى سيادة وطنية أو استعادة الحقوق المشروعة. ومن هنا لا خلاص من الاحتلال إلاّ من خلال التمسك بنهج المقاومة الشاملة ضد الاحتلال الصهيوني بالاعتماد على الطاقات اللامحدودة للشعب الفلسطيني البطل.

الوضع في لبنان:

إذا عدنا قليلاً للإنجاز الكبير الذي حققته المقاومة الوطنية اللبنانية في أيار ٢٠٠٠، وكانت المرة الأولى التي يطرد فيها الاحتلال الإسرائيلي من أرض عربية بالمقاومة دون أي تنازل أو تفريط، نلاحظ أن سورية ولبنان دخلتا دائرة الاستهداف الصهيوني الأمريكي أكثر من أي وقت مضى، وقد ازداد هذا الاستهداف بعد احتلال العراق واتساع الهجمة الأمريكية على المنطقة بهدف السيطرة على بلدانها ومجتمعاتها وثرواتها في إطار المشروع الإمبراطوري الأمريكي. وكان واضحاً منذ إقرار مايسمى بقانون محاسبة سورية في الكونغرس الأمريكي، أن التحالف الإمبريالي الصهيوني سيطور هجومه وضغوطه على سورية ولبنان وبالدرجة الأولى لضرب المقاومة الوطنية اللبنانية وعلى رأسها حزب الله والعلاقات السورية اللبنانية والاستفادة من الخلل الذي يشوب هذه العلاقات الذي تجلى في اعتماد الشريحة السياسية اللبنانية بوجه عام على تأمين مكتسباتها المالية والنفعية وتأمين المناصب السياسية والأمنية لنفسها عبر العلاقات الشخصية مع بعض المسؤولين السوريين المكلفين بالملف اللبناني منذ أواخر السبعينات حتى الآن.

وبالمقابل تفاقمت الأزمة الاقتصادية في لبنان ووصلت الديون الخارجية له إلى أربعين مليار دولار وازداد الأثرياء والمافيات ثراءاً وازداد الفقراء فقراً لدرجة أضعفت الوحدة الوطنية التي كان بالإمكان توطيدها إلى أبعد مدى بعد هزيمة المشروع الإسرائيلي في لبنان.

وبغض النظر عما يقال حول خطأ السياسة السورية إزاء التمديد لرئيس الجمهورية في لبنان، فإن القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن لم يكن نتيجة للتمديد بل هو تصعيد لاحتمالات العدوان الجدية على سورية ولبنان، وهو حلقة جديدة في عملية تدويل قانون محاسبة سورية خصوصاً أن التحالف الإمبريالي الصهيوني لم يعد يأتي على ذكر التمديد، بل يتمسك ببقية بنود القرار الخمسة الأخرى المتعلقة بحزب الله والفلسطينيين والعلاقات السورية اللبنانية وتأمين المناخ لصلح مهين مع الكيان الصهيوني، وضرب أي دور إقليمي لسورية.

ومن هنا لايمكن الخروج من الوضع المتأزم في الشارع اللبناني إلا على أرضية التمسك بالمقاومة وعدم الرضوخ للإملاءات الأمريكية والإقلاع عن أوهام الاستفادة من العامل الخارجي / الأمريكي الفرنسي / بل بالبحث عن إعادة اللحمة الوطنية في المجتمع وليس الاعتماد على الشريحة السياسية الفاسدة التي لاتقيم وزناً لجماهير الشعب اللبناني.

لقد تفاجأ الكثيرون بالموقف الفرنسي تجاه القرار ١٥٥٩، وكما تبين فإن فرنسا لعبت دوراً أساسياً في المبادرة لهذا القرار وفي صياغته وهو يعكس تحولاً استراتيجياً في السياسة الفرنسية في المنطقة، ولكنه لايعكس تحولاً في السياسة الفرنسية الاستراتيجية في الاتجاه العام، فهذه السياسة بما تمثله من مصالح إمبريالية فرنسية كانت تسعى للحصول على مناطق نفوذ في المنطقة وعندما اتضح لها بعد سقوط بغداد وبعد تأكدها من أن الأمريكيين جادون في توسيع رقعة الهيمنة على المنطقة باتجاه سورية ولبنان رأت أنه من الأفضل ضمن توازن قواها العسكرية والسياسية مع الإمبريالية الأمريكية السير في ركب إرضائها لا إغضابها من أجل الحصول على جزء من الكعكة اللاحقة. وهكذا يتبين أن الإمبريالية بغض النظر عن مسمياتها لاتستند إلا إلى مصالحها الضيقة المتناقضة جذرياً أصلاً مع مصالح الشعوب. وهي بسعيها هذا مستعدة لأن تضرب بعرض الحائط كل القيم والتقاليد والتراث السابق من أجل حفنة من المصالح المادية.

الفصل الثالث

سورية مازالت نقطة مواجهة هامة

لقد أكد تقرير المؤتمر الاستثنائي في كانون أول ٢٠٠٣، أن سورية تشكل نقطة مواجهة مع المخططات الأمريكية والصهيونية في المنطقة، وتأتي أهمية هذه النقطة من وزن سورية التاريخي النوعي وتأثيرها المعنوي على المنطقة والعالم العربي بأجمعه، وكذلك من موقعها الجغرافي السياسي الذي أثبت التاريخ المعاصر أن بمقدوره إفشال أي مخطط لا تسير في ركابه، حتى ولو اكتفت بمقاومته السلبية. وتجربة الخمسينات أكبر دليل على ذلك، فقد صمدت سورية آنذاك في محيط معاد واستطاعت بفضل صمودها إسقاط كل المخطط الاستعماري واضطرت الأنظمة العميلة في الجوار إما إلى التراجع وإما إلى السقوط.

سورية، والمخططات الأمريكية والإسرائيلية

واليوم تتكرر اللوحة وتزداد معركة سورية شراسة ضد المخططات الأمريكية والإسرائيلية، وتبين أكثر فأكثر أن هذه المخططات لا تهدف فقط إلى إخضاع وتطويع المنطقة، بل تهدف إلى أكثر من ذلك بكثير، إنها تهدف إلى تغيير بنية المنطقة ويشمل هذا التغيير الجوهري ثلاثة مستويات:

- بنية الدول.
- بنية المجتمعات.
- بنية ذهنية شعوب المنطقة.

ويصرح بذلك علناً منظرو «الشرق الأوسط الكبير»، ولا يمكن أن نفهم هذه المخططات إلا بإطار محاولات الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية بسط سيطرتها وهيمنتها على العالم بأجمعه ومنطقتنا من ضمنه، وإذا كانت نظرية نهاية التاريخ تهدف إلى جعل النظام الرأسمالي نظاماً أبدياً من خلال السيطرة المطلقة على الموارد البشرية والطبيعية للكرة الأرضية، فإن هذه السيطرة لها أدواتها وآلياتها في كل منطقة من المناطق. لقد أشار بزيجينسكي منذ أواسط السبعينات من خلال نظريته «قوس التوتر» إلى هذا الموضوع حينما أشار إلى ضرورة تغيير بنية المنطقة من أجل حماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وكان يقصد تفتيت بنية الشرق الأوسط والأدنى وإعادة تركيبها من جديد، أي أن «سايكس بيكو» قد استنفدت دورها التاريخي ومطلوب رسم خريطة جديدة للمنطقة، وأصبح من الواضح اليوم أن إعادة رسم الخريطة لا يحمل بعداً جغرافياً فقط، بل له أبعاد أخرى، ديموغرافية واقتصادية وثقافية حتى، وهذا أتت عليه عملياً خطة «الشرق الأوسط الكبير» تحت شعار «الإصلاح والديمقراطية». وهذا ما لمسناه في موضوعات ماسمي بـ«منتدى المستقبل» الذي عقد مؤخراً في المغرب برعاية أمريكية كاملة.

ونظرة سريعة لما يجري في العراق يثير تساؤلاً مشروعاً حول الهدف من الفوضى الجارية فيه، وهل هي عفوية أو مخطط لها؟

وكل المؤشرات الأولية تدل أن الفوضى التي يصنعها الاحتلال الأمريكي كانت مقصودة، فقد جرى مسح بنية الدولة من خلال حل الجيش والمؤسسات الأخرى كما جرى تثبيت التمثيل في مؤسسات السلطة الجديدة ليس على أساس سياسي، وإنما على أساس طائفي وديني وقومي وعشائري، كما جرى خلق كل الظروف لإعادة تكوين البنية الذهنية للشعب العراقي بشكل مشوه من خلال الثنائية المضللة (صدام أو الأمريكان) إن كل ذلك يجعلنا نتخوف من أن يصبح النموذج العراقي المطلوب أمريكياً هو نموذج للتعميم في المنطقة، وليس من برهان على ذلك أفضل من نموذج العربية السعودية حيث يصل المحافظون الجدد في الولايات المتحدة إلى تأكيد ضرورة تغيير ليس فقط النظام السياسي في السعودية، وإنما بنية الدولة والمجتمع، فإذا كانوا يتعاملون هكذا مع نظام خدمهم أفضل خدمة خلال العشرات من السنين، فبالأحرى أن يقوموا بذلك تجاه البلدان الأخرى والمناطق الأخرى والتي تشكل أوزاناً سياسية ومعنوية هامة بالنسبة لتاريخ المنطقة.

من هنا نصل إلى استنتاج هام وهو أن المقصود من التهديدات الأمريكية والإسرائيلية الموجهة ضد سورية ليس تغيير النظام السياسي فقط، وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه القضية لن تكون بقدر خطورة ما يختفي وراءها من تغيير في البنية نفسها.

«إغضاب الاستعمار أسهل من إرضائه»!

لذلك أكدنا دائماً أن مقولة: «إغضاب الاستعمار أسهل من إرضائه» هي صحيحة اليوم وملحة أكثر من البارحة. من هنا فإننا نعتقد أن أوهام البعض بقدرتهم عبر المناورة مع الولايات المتحدة الأمريكية على تجنب الضربة هو سراب وقبض للريح. وهذه المناورات إن كانت قادرة على شيء، فهي قادرة فقط بأحسن الأحوال على التأخير الزمني للضربة، ولكنها بآن واحد تضيع وقتاً ثميناً في تعبئة المجتمع والشعب للمواجهة الحتمية القادمة، وهنا لا يفوتنا أن نذكر أن بعض القوى إن كانت تعتقد بسبب ضعفها أوبسبب خلافها مع النظام أنها يمكن أن تجني ثماراً من وراء مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية مع سورية، فإنها واهمة لأن الإمبريالية الأمريكية إذا استطاعت الوصول إلى هدفها فهي لن تعتمد إلا على أجرائها المباشرين وعملائها المجربين، وهي أصلاً تعتقد أن جو الفوضى هو مرحلة هامة لاستنبات هذه القوى وخلق التربة الملائمة لها على المدى التاريخي لتتحول إلى قوى اجتماعية وسياسية هامة.

لذلك أكدنا وحتى لا يتوهم أحد بإمكانية جني مكاسب من خلال محاولات التكيف أن تغيير الأنظمة هو الشرط الضروري عند الإمبريالية الأمريكية للسير في مخططها اللاحق الذي لا تستطيع التراجع عنه، وهي إن كانت تجبر الأنظمة على تقديم تنازلات وتعدها بالأمان إن فعلت، فهي تريد بذلك التقدم إلى الأمام بأقل الخسائر وبأسرع وقت نحو هدفها اللاحق القاضي بإحداث تغييرات بنيوية عميقة تلغي أي إمكانية للمقاومة في المستقبل، من هذا المنطلق أكدنا على جملة من الأمور، هي:

❖ إن الإمبريالية الأمريكية إذا لجأت لإخضاع العراق باستخدام القوة العسكرية في النهاية بعد نجاحها خلال عشرات السنين التي سبقت ذلك في منع القوى الوطنية من أن تلعب دورها المطلوب في حياة البلاد، مما أدى عملياً إلى شل مقاومة الشعب العراقي للغزو العسكري في بادئ الأمر، فإنها بالمقابل وكما تثبت تجربة مصر قد لجأت إلى حل داخلي منذ وصول السادات وتنفيذه اللاحق للمخططات الأمريكية، مما وضع مصر عملياً خارج معادلة الصراع العربي الإسرائيلي وأخل بميزان القوى في هذا المجال، كما أن ذلك مهد للمخطط الليبرالي الجديد في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخلياً أن يبدأ باكراً وأن يصل اليوم إلى نهايته المنطقية التي أفضت إلى إخضاع النظام المصري بجملته للإرادة الخارجية، الأمر الذي جعل التناقضات في المجتمع المصري تصل اليوم إلى حافة الانفجار، وهو ما يخيف الأسياد الأمريكان والإسرائيليين الذين لم يعد لديهم ضمانات حقيقية باستمرار ما يمثله نظام حسني مبارك، مما اضطرهم إلى اللجوء إلى حلول استباقية لمحاصرة مصر إذا حصل وخرجت من تحت سيطرتهم، ونعتقد أن أزمة دارفور هي أزمة بالمعنى الاستراتيجي مقصود منها إشغال مصر لفترة تاريخية طويلة بأمور جنوبها المتصل بوادي النيل كي لايكون لديها الإمكانية والطاقة لتلعب أي دور في الصراع اللاحق في المنطقة، مع ما يحمله كل ذلك من إمكانية تأزيم الوضع داخلياً في مصر وصولاً إلى التفتيت إذا لزم الأمر.

استناداً إلى كل ذلك أكدنا أن سورية، بسبب وضعها وتجربتها التاريخية، ليست كمصر ولا كالعراق، ولذلك ستلجأ الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية إلى استخدام حلول مركبة ضدها، والمقصود بالحلول المركبة هو استخدام الضغوطات الخارجية والداخلية بآن واحد معاً حتى لو وصلت الضغوط الخارجية إلى استخدام القوة العسكرية، وحتى لو وصلت الضغوط الداخلية إلى إثارة الفتن وصولاً إلى الاقتتال الداخلي. وأكدنا أن الحل المركب ضد سورية سيكون له إحداثيات عديدة ليست سياسية وعسكرية فقط، وإنما أيضاً اقتصادية ودبلوماسية وإعلامية ونفسية. كل ذلك لأن سورية من الصعب أخذها من الداخل فقط أو من الخارج فقط.

سيناريو الحل المركب ضد سورية

❖ إن سيناريو الحل المركب ضد سورية قد أصبح واضح المعالم إلى حد كبير، وأهم معالم هذا السيناريو خلال العام الماضي كانت:

1- القرار الأمريكي حول العقوبات ضد سورية، وإن كان هذا القرار لا يعني شيئاً كبيراً بالفعل من الناحية الاقتصادية مع أن أكثر بنوده اقتصادية إلا أننا يعني الشيء الكثير سياسياً. فهو يهدف إلى تسخين الجو وتهيئة الرأي العام الأمريكي والعالم للخطوات اللاحقة ضد سورية، وإذا لم يكن لدينا أية شكوك حول مجرى اتخاذ العقوبات وحول النهاية التي آلت إليها، إلا أنه

تقرير هيئة الرئاسة بين جلستي المؤتمر الاستثنائي

معيقات وحدة الشيوعيين السوريين... ذاتية وهي آخذة بالتراجع

لايمكن أن يتطور إلا من خلال فهم عميق لخطنا الذي يعكس رؤيتنا، ومن خلال الممارسة الميدانية المستمرة والمكثفة من خلال الاحتكاك المباشر مع الجماهير الشعبية، ونحن نتعرض في هذا المجال إلى تحد كبير، وخاصة بسبب سيل المعلومات الهائل الذي يتدفق عبر الفضائيات المختلفة، التي لن نستطيع في المستقبل المنظور بسبب محدودية إمكانياتنا من مجاراتها في هذا المجال، أي مجال كم المعلومات والأخبار والتحليلات المعروضة للاستهلاك، ولكن هذا لايجعلنا نقف مكتوفي الأيدي، وأمامنا حل وحيد وهو رفع مستوى النوع في خطابنا الإعلامي الذي إذا ازدادت شحنته من حيث العمق والصدق قادر على مواجهة أي كم سالب من المعلومات والمعطيات. لذلك ترتدي أهمية كبيرة اليوم قضية تطوير صحافتنا وتوسيع نشرها وتطوير خطابها وتجويد بياناتنا ورفع وتيرة صدورها، وإيجاد طرق جديدة وجديدة لإيصالها إلى أوسع الجماهير.

الخطاب والممارسة تطبيق عملي لشعار العودة إلى الجماهير

كل ذلك إذا تم سيسمح لنا بتطوير ممارستنا على الأرض التي سارت قدماً في الفترة الماضية، وإن كانت المسافة التي اجتزناها في هذا المجال مازالت غير كافية برأينا. إن موضوع الخطاب والممارسة هو التطبيق العملي لشعار عودتنا إلى الجماهير، هذه العودة التي تتطلب رفع لياقة منظماتنا ورفاقنا وروحهم الكفاحية يوماً بعد يوم دون إبطاء.

وقد تراكمت في مجال الممارسة تجربة غنية في الفترة الماضية ونما الكادر والرفاق في مجال الممارسة المباشرة من توقيع العرائض المطلبية إلى تقديمها بوفود شعبية مروراً بالاعتصامات بالمناسبات الوطنية وصولاً إلى توزيع البيانات المختلفة على نطاق واسع، وكان أهم ما أنجز في هذا المجال مؤخراً الاحتفال الجماهيري الختامي بمناسبة الذكرى الـ ٨٠ لتأسيس الحزب. الذي برهن على أن تطوير الأساليب حتى في المناسبات الحزبية يرتدي أهمية كبيرة لتعريف الناس بشعاراتنا وخطابنا، ومازال أمامنا في هذا المجال الكثير، فهناك منظمات قد تقدمت بشكل لابأس به، وهي تجني ثماراً إيجابية من استمرارية عملها الميداني، أما المنظمات التي تأخرت عن الالتحاق بهذه العملية فمازال أمامها عمل كبير استناداً إلى تجربة الآخرين المكتسبة لأن التجربة برهنت أن بناء التنظيم الحقيقي لايمر إلا عبر العودة إلى الجماهير، هذه العملية التي تصلب الكادرات والرفاق وتخلق حالة اصطفاء طبيعي في أوساطنا وحولنا، هذا الاصطفاء الذي يبرز الأفضل القادر على بناء التنظيم وتطويره ويمكن القول الآن أنه بعد السنوات التي مضت منذ ظهور حالتنا استطعنا تثبيت هذه الحالة سياسياً، ولكن التقدم اللاحق إلى الأمام يقتضي خلال الفترة القادمة حل مشكلة التوسيع المتسارع للتنظيم، وغني عن القول أن هذه المهمة من أعقد المهمات بسبب التراكمات الماضية التي تعيق التكيف مع المهمات الحالية، وبسبب تعقد الأوضاع نفسها، مما يقتضي الارتقاء نوعياً بمستوى عملنا واستنباط أشكال جديدة وجديدة، محافظين على كل ماهو حي في تجربتنا الماضية ومبتعدين عن الأساليب التي لم تعد صالحة اليوم.

ردم الهوة بين القول والفعل

وأمام هذه الصعوبات يعتقد البعض أن المشكلة تكمن ليس في بنية التنظيم وأساليبه، وإنما في سياستنا وتطبيقها، ونعتقد أن هذا الطرح يبرر عملياً حالة الترهل والتعقيد والتخلف في الأساليب الموجودة هنا أو هناك بهذا الشكل أو ذاك. وبالفعل، وكما قلنا سابقاً، فإن المشكلة كانت تكمن في الهوة بين القول والفعل، وهنا إذا كان القول متخلفاً فإن الفعل رغم كل الجهود لا يمكن أن يتقدم إلى الأمام، ولكن المشكلة الملموسة عندنا تكمن في قصور وتخلف آليات نقل القول إلى الفعل، وهذا متعلق إلى حد كبير باستيعاب الكادر للخط المرسوم وبصلته الحية الحقيقية بالجماهير وقدرته على استنباط الأشكال الملموسة الفعالة للتعامل معه. وصحيح أن هذه العملية صعبة ومعقدة ولايمكن أن تتم بلمسة ساحر، إذ أنها تتطلب زج كل الرفاق والمنظمات فيها، التي بتراكمها التدريجي تستطيع أن تحل جزءاً من عملية استعادة دورنا الوظيفي، ويتساءل الكثيرون حول مكونات الدور الوظيفي وأين نحن منه؟ نعتقد أن دورنا الوظيفي مرتبط بحالة التفاعل الصحيح لرؤيتنا وخطابنا وممارستنا، فالرؤية تجر الخطاب وتدفعه إلى الأمام، كما أن هذا الخطاب يفسح المجال للممارسة أن تتقدم، التي بتقدمها تسمح من جديد بتدقيق الرؤية والخطاب..وهكذا دواليك...

هذا من حيث فهم الدور الوظيفي من زاوية آلياته الداخلية، ولكن هذا الدور مرتبط موضوعياً بتطور الأوضاع السياسية والتي سيلعب فيها دوراً هاماً مدى تطابق البنى السياسية مع القاعدة الاجتماعية التي تعبر عنها، والواضح أن العلاقة بين هذين الجانبين قد شابها خلل عميق خلال العقود الماضية بالنسبة لكل الحركة السياسية بالبلاد التي نحن جزء منها، ونرى في إطار تحليلنا الذي تقدم أن احتدام الصراع الوطني والطبقي بسبب الأوضاع العالمية والإقليمية سيلعب دوراً هاماً في إعادة الربط الصحيح بين البنى السياسية وبين ما تعبر عنه اجتماعياً، ولكن هذه العملية لن تتم عفوياً وهي بحاجة إلى جهد واسع سيسمح لنا بتسريعها ووضعها على السكة الصحيحة.

الورقة السياسية والتنظيمية..والمهام البرنامجية

إن الوضع في البلاد يقترب من تلك اللحظة التي تتطلب قوى سياسية فاعلة، تتبنى برامج واضحة المعالم اقتصادياً واجتماعياً، ومعترفاً بها من قبل جمهورها الذي تمثله. والواضح أنه لايمكن حل موضوع زيادة فعالية التنظيم دون التقدم في قضية وحدة الشيوعيين السوريين، فمنذ المؤتمر الاستثنائي جرى تقدم ملموس في هذا المجال، فقد أقر الاجتماع الوطني الثالث في ١٩ كانون أول ٢٠٠٣ الورقة السياسية التي هي بمثابة المقدمة الضرورية لصياغة المهام البرنامجية التي سيتوحد الشيوعيون على أرضيتها، وقد سبق إقرار هذه الورقة نقاش واسع وطويل شارك فيه المئات من الشيوعيين عبر الحوار المباشر أو في الصحافة، وتم صياغة الأرضية السياسية المشتركة التي برزت خلال النقاش في هذه الورقة، وهي تعتبر خطوة هامة بعد صياغة ورقة المهام السياسية الأساسية التي فتحت النقاش حول الموضوع، وبعد إنجاز الورقة السياسية التفتت اللجنة الوطنية إلى موضوع الورقة التنظيمية التي تم إقرارها في الاجتماع الوطني الرابع في ٢٠٠٤/١٠/١. وقد وضعت هذه الورقة المفاهيم التنظيمية الأساسية آخذة بعين الاعتبار الظروف الناشئة التي على أساسها سيجري صياغة اللائحة التنظيمية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، إن هاتين الوثيقتين ترتديان أهمية كبيرة، وقد بينا أن الشيوعيين من خلال الحوار قادرون على إيجاد لغة مشتركة والوصول إلى صيغ متقدمة تفسح المجال أمام عملية التوحيد، وقد كلف الاجتماع الوطني الرابع اللجنة الوطنية بصياغة اللائحة التنظيمية والمهام البرنامجية الملحة لتقديمها إلى الاجتماع الوطني الخامس بأسرع وقت ممكن، ونعتقد أن جلسة مؤتمرنا هذه بإقرارها التعديلات المقترحة على النظام الداخلي تسير في الاتجاه الذي أقر في الورقة التنظيمية مما يفتح الآفاق الرحبة أمام عملية التوحيد اللاحقة.

ليس لدينا وهم أن عملية التوحيد هي عملية تنظيمية محضة، بل هي عملية سياسية وفكرية بالدرجة الأولى، وبقدر مايتطور الوضع السياسي ضاغطاً على الشيوعيين لتحقيق وحدتهم بقدر ماسيتحقق الانعطاف المطلوب في هذا الاتجاه.

عملية التوحيد..والمعيقات الذاتية

إن معيقات عملية التوحيد هي معيقات ذاتية، ولكنها آخذة في التراجع، ومن أهم هذه المعيقات هو دور القيادات المتنفذة في الفصائل الشيوعية التي بسلوكها وممارستها تعلن رفضها فعلياً لعملية التوحيد، مع أن وثائق وقرارات مؤتمراتها تعلن عكس هذا الاتجاه، بل وصل الأمر ببعضهم لتبرير تعددية الفصائل الشيوعية في سورية، وانضم إلى هذا الاتجاه مؤخراً بعض القوى الليبرالية أو القريبة منها التي أخذت تطالب علناً بعدم توحيد الشيوعيين السوريين، لأن ذلك، حسب رأيهم ، سيضر التعددية والحوار والديمقراطية(كذا)!!!..

وهكذا نرى ظاهرتين هامتين لأول مرة في تاريخ الحركة الشيوعية في سورية، من جهة خوف بعض القيادات من هذه الوحدة التي يتنامى تيارها بين قواعد جميع الفصائل لدرجة الإعلان عن رفضهم لهذه العملية، وحتى إعاقتها في الممارسة من خلال إجراءات وقرارات مختلفة هدفها الحد من اندفاع الشيوعيين في هذا الاتجاه، ومن جهة أخرى التدخل الفج لبعض الذين لاعلاقة لهم بالشيوعية بالشؤون الداخلية للشيوعيين وتولي عملية نصحهم بالابتعاد قدر الإمكان عن الوحدة!!..

نؤكد مرة أخرى أن وحدة الشيوعيين السوريين بالنسبة لنا والتي قلنا أنها يجب أن تسير حتماً (من تحت لفوق) دون استثناء الذين فوق، إلا إذا استثنوا هم أنفسهم، هي عملية إعادة بناء الحركة الشيوعية فكرياً وسياسياً وجماهيرياً وتنظيمياً، وليست هي بتاتاً تلصيق ذلك الحطام المتمثل بالفصائل المختلفة المتناثرة التي تتنازع على الحصص والمكاسب أكثر من أن تعمل باتجاه تحقيق مصالح من تمثلهم. ونعتقد جازمين أن هذه العملية سيكون مآلها التاريخي النجاح حتماً، ولكنها لايمكن أن تتم إلا بعد نضج كل الظروف التي ستسمح لها بذلك، فما تهشم وتهمش خلال ثلاثين عاماً، من المستحيل إعادة تركيبه خلال أشهر، ولكن من المستحيل أيضاً منعه من الانبعاث رغم كل العقبات والنكسات التي رافقت مسيرة الحركة.

نحو المؤتمر الموحد للشيوعيين السوريين

إن إنجاز اللائحة التنظيمية والمهام البرنامجية الملحة مع توفر الظرف السياسي الملائم سيسمح بالسير سريعاً نحو المؤتمر الموحد للشيوعيين السوريين، وعلينا أن ننجز بأسرع وقت ممكن كل العمليات التحضيرية له، ونعتقد بإخلاص أن جلسة مؤتمرنا هذه هي خطوة جادة في هذا الاتجاه. لماذا؟..

لأننا بالقرارات التي سيتخذها المؤتمر في جلسته الحالية بخصوص التعديلات على النظام الداخلي سنقترب كثيراً من تلك المتطلبات التي طرحتها الورقة التنظيمية:

– فالمؤتمر بهذه الحالة سيتحول إلى هيئة دائمة تنتخب مرة كل سنتين وتنعقد كل عام مرة على الأقل، أو أكثر إذا لزم الأمر. وهذا سيسمح بتحسين مراقبة عمل هيئة الرئاسة التي ستحمل صلاحيات اللجنة المركزية حسب النظام الداخلي السابق.

– كما أن طريقة الانتخاب التي سيعتمدها النظام الداخلي هي نفسها التي أقرتها الورقة التنظيمية، أي اختصار درجة الانتخاب إلى درجة واحدة أو اثنتين على الأكثر وهذا سيسمح بزيادة سلطة القواعد الحزبية في المؤتمر وعلى الهيئات الحزبية العليا التي ستصبح في هذه الحالة تحت المراقبة الدائمة، وهذا الأمر نفسه سيحسن التفاعل بين الهيئات القيادية والقاعدة، مما سيفتح الآفاق أمام ديمقراطية أوسع في صياغة سياسة الحزب وفي مراقبة تنفيذها.

– إن إلغاء النظام الداخلي لمنصب الأمين العام ينسجم مع التوجهات التي ظهرت خلال نقاش الورقة التنظيمية والتي يكمن جوهرها في أن الدور القيادي لايحدده الموقع القيادي بقدر ماتحدده كفاءة وإخلاص أصحاب العلاقة والذي يهمنا هو تربية وإظهار أولئك القادة الذين يبرزون خلال العمل الجماهيري وتعترف بهم الجماهير والتخلص من ذاك التشوه الذي كان ينظر إلى القادة الحزبيين كقيادات حزبية بحتة لاعلاقة لها بالجمهور وكان يجري تقييمها ليس انطلاقاً مما تحققه خارج الحزب بقدر تقييمها على أساس نشاطها الحزبي الداخلي، مما منع التقديم الطبيعي للكوادر على أساس المهمات المطروحة وعلى أساس مايقدمونه من تحقيق للدور الوظيفي للحزب.

– كما أن إعادة النظر بدور لجنة الرقابة الحزبية وإعطائها صلاحيات فعلية كونها محكمة حزبية عليا، سيسمح بتحسين العلاقة بين الهيئات الحزبية المختلفة، وسيمنع الهيئات الحزبية العليا من أن تتحول في حالة إقرار وتنفيذ العقوبات إلى حكم وخصم بآن واحد، وهو ماعانينا منه خلال تجربتنا القريبة الماضية.

هذا هو الاتجاه العام الجوهري للتعديلات على النظام الداخلي الذي ستقدم اللجنة المختصة تقريراً مفصلاً عنه أمامكم.

«قاسيون» كمحرض ومنظم وداعية جماعي

لقد لعبت «قاسيون» خلال الفترة الماضية دوراً هاماً كمحرض ومنظم وداعية جماعي حسب لينين، وقد تحولت إلى منبر أساسي في البلاد لمحاربة النهب والفساد الذي تصاعد دورها في فضحه بشكل ملموس في الفترة الأخيرة، إلى جانب دورها المعهود في القضية الوطنية وفي مواجهة المخططات الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وهي لم تحقق النجاح كجريدة أساسية على المستوى الوطني إلا بمشاركة جميع الرفاق والمنظمات، واليوم تنتصب أمامنا مهمة زيادة وتوسيع دورها، وحين نناقش هذا الموضوع لن ننطلق من الممكن من الإمكانيات، بل سننطلق من ضرورات الواقع السياسي الذي يتطلب جريدة شيوعية وطنية واسعة الانتشار، وهذا الأمر يحملنا مسؤوليات إضافية يتطلب منا البحث عن أشكال إضافية لزيادة توزيعها ومضاعفة عدد المشتركين فيها، وهو أمر ممكن التحقيق خلال الفترة القادمة، ولكنه منوط بوضع هذه القضية على جدول أعمال المنظمات بشكل دائم ومتابعة التنفيذ بشكل خلاق، ونعتقد أن الوضع قد نضج لعقد اجتماع نوعي سريع لكوادر المنظمات لبحث خطة انتشار «قاسيون» خلال العام القادم.

ضرورة التوسع بين الشباب والنساء

ومهمة أخرى كبيرة تنتصب أمامنا وهي تعزيز دورنا وصفوفنا بين الشباب والنساء، إذ يتطلب الوضع إحداث انعطاف جذري في هذا المجال خلال العام القادم تحديداً، لقد جرى نقاش كثير في المنظمات ومع الرفاق الشباب خلال الفترة الماضية وتوصلنا إلى جملة من الاستنتاجات وتبين على أرض الواقع أن زيادة النفوذ التنظيمي للمنظمات لايمكن أن يتم إلا على حساب التوسع بين الشباب والنساء تحديداً، وهم الأقدر في الظروف الحالية على التفاعل مع مستجدات خطنا السياسي ومع المتطلبات والضرورات الجديدة للممارسة والتطبيق.

لقد حققت منظمات عديدة نجاحات هامة في هذا المجال يجب دراستها وتعميمها.

وتبين من خلال التجربة نفسها أن تطوير وتعزيز العمل الفكري المتعلق بالتثقيف الحزبي له دور حاسم في تأمين مستلزمات التطور اللاحق، وهذا يفسر النجاح الجيد للمدارس الحزبية العديدة التي أقمناها في صيف هذا العام وتتطلب هذه التجربة الاستمرار وزيادة تواتر المدارس الحزبية وصولاً إلى جعلها دائمة وتهيئة الكوادر الحزبية الضرورية لقيادة هذه المدارس في المركز وفي المحافظات.

إن التثقيف الفكري الجدي الماركسي اللينيني، يعطي دفعاً وزخماً كبيراً للعمل السياسي والتنظيمي ويرفع مستوى الأداء في كل المجالات، إن التثقيف السياسي والحزبي وحده لايعطي ذلك الزخم والسرعة المطلوبة اليوم في عملية إعداد الكوادر التي هي قضية أساسية في تطورنا اللاحق.

وخلاصة القول أن الوضع يتطلب إجراءات حاسمة في مجال الجريدة والشباب والنساء والتثقيف الفكري.

إن الحالة التي نمثلها في صعود، فبوقت قصير نسبياً استطاعت حالتنا أن تتحول إلى قوة سياسية هامة معترف بها من قبل الأصدقاء والخصوم وعلينا أن نحافظ على هذه الوتيرة في التقدم، وهذا الأمر لايمكن أن يتم دون تطوير خطنا باتجاه تعميق الرؤية وليس تغييرها باتجاه تعميق الخطاب وليس تغييره، باتجاه تعميق الممارسة وليس تغييرها.

إن بعض المصاعب التنظيمية الطبيعية التي هي تعبير عن حالة نمو لايمكن أن تحبطنا وأن تجعلنا نستنتج أن حالتنا تتراجع، بل أن حالتنا تتعرض إلى مصاعب جديدة هي من سنة الحياة والتطور، فبالاستناد إلى خطنا الواضح والصريح والذي يفرض نفسه على الخصوم قبل الأصدقاء سنستطيع الوصول إلى تحقيق شعارنا الكبير: «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»!.

إن جلسة مؤتمرنا الحالية كالجلسة السابقة ملتزمة بشعار: «لا انقسام ولا استسلام» الذي تسير تحت سقفه عملية توحيد الشيوعيين السوريين وكذلك عودتنا إلى الجماهير، وعقدها في هذا الموعد تحديداً هو تنفيذ لقرار المؤتمر في جلسته السابقة. إن هدفنا الكبير ألا وهو الاشتراكية لا يمكن تحقيقه دون عزيمة ثورية كبيرة، رغم كل المصاعب وبعض مظاهر التطورات الحالية التي توحي باستحالة تحقيق هذا الهدف، ولكن على أساس كل رؤيتنا التي تقدمت يمكن القول أننا أقرب إلى هدفنا اليوم من أي وقت مضى. ■■

■ التجربة برهنت أن بناء التنظيم الحقيقي لايمر إلا عبر العودة إلى الجماهير.

■ المشكلة كانت تكمن في الهوة بين القول والفعل، وهنا إذا كان القول متخلفاً فإن الفعل رغم كل الجهود لا يمكن أن يتقدم إلى الأمام.

■ دورنا الوظيفي مرتبط بحالة التفاعل الصحيح لرؤيتنا وخطابنا وممارستنا.

■ احتدام الصراع الوطني والطبقي بسبب الأوضاع العالمية والإقليمية سيلعب دوراً هاماً في إعادة الربط الصحيح بين البنى السياسية وبين ما تعبر عنه اجتماعياً.

■ الوضع في البلاد يقترب من تلك اللحظة التي تتطلب قوى سياسية فاعلة، تتبنى برامج واضحة المعالم اقتصادياً واجتماعياً، ومعترفاً بها من قبل جمهورها الذي تمثله.

■ نؤكد مرة أخرى أن وحدة الشيوعيين السوريين بالنسبة لنا هي عملية إعادة بناء الحركة الشيوعية فكرياً وسياسياً وجماهيرياً وتنظيمياً.

■ التثقيف الفكري الجدي الماركسي اللينيني، يعطي دفعاً وزخماً كبيراً للعمل السياسي والتنظيمي ويرفع مستوى الأداء في كل المجالات.

تقرير هيئة الرئاسة بين جلستي المؤتمر الاستثنائي

إيقاف النهب والفساد والخصخصة... أول خطوات النمو المأمول..

■ الذين يخلقون الظروف الموضوعية للاستعصاء وللتراجع الاقتصادي الاجتماعي، إنما يحضرون التربة الملاءمة للتغيرات الجذرية القادمة على الطريقة الأمريكية.

■ لابد للقوى الوطنية من صياغة دور جديد للدولة يسمح بالحفاظ على ما هو إيجابي في الدور القديم، وإلغاء ما هو سلبي فيه.

■ المطلوب اليوم فعلياً أن يشارك المجتمع بشكل واسع في تشخيص المشاكل التي يعيشها وفي اقتراح وتطبيق الحلول.

■ الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وصلت إلى درجة عالية من التعقيد تتطلب توسيع المشاركة الشعبية في التعاطي مع القضايا الوطنية.

■ حل المشاكل الاقتصادية لم يعد ممكناً بحلول اقتصادية بحتة، بل تتطلب حلول مركبة اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

■ إبعاد أجهزة الأحزاب عن أجهزة الدولة سيسمح بزيادة تأثير نفوذ الحركة السياسية والأحزاب في المجتمع ويفعّل دورها في الرقابة الشعبية.

■ عقلنة التطور الاقتصادي تتطلب إيقاف النهب كضرورة قصوى بأي شكل من الأشكال.

■ تطور الخطاب الذي تكلس خلال العشرات من السنين يتطلب تراكم كم كبير من المعرفة الجديدة ومن التجربة كي يحدث ذلك الانتقال النوعي المطلوب.

إن الذين ينظّرون اليوم لحد الفقر المنخفض في سورية والذي يقدرونه بـ٩٪ من السكان فقط، كما يؤكدون، لا يرون أن الحد الأدنى للأجور لا يغطي اليوم أكثر من ثلث الحد الأدنى من مستوى المعيشة، مما يسمح بالافتراض أن الحد الوسطي للأجور لا يغطي أكثر من ربع الحد الوسطي الضروري لمستوى المعيشة.

وقد بينت العريضة ضد الغلاء التي قامت منظماتنا بتوقيعها على المستوى الشعبي مؤخراً أن التجاوب معها كان كبيراً إن كان بين أوساط الجماهير الشعبية، وحتى بين أوساط مهمة من جهاز الدولة الذي يحمّل مسؤولية ماجرى لقوى السوق، مما لا يخفف من مسؤولية الدولة بالنسبة لنا، التي تخلت طوعاً عن دورها الإشرافي في ضبط الأسعار ولو بالحد الأدنى.

❖ كما أن التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة الأوربية السورية فتح نقاشاً حاداً حول استحقاقات هذا التوقيع على التوجه الاقتصادي في البلاد، ففي الوقت الذي اعتبر فيه بعض المسؤولين أن هذا التوقيع هو حسم لخيار البلاد باتجاه اقتصاد «السوق الحر»، كان هناك رأي في أوساط هامة ومؤثرة أن هذا التوقيع يتطلب تكييف الاقتصاد الوطني كي يكون قادراً على مواجهة الاستحقاقات الجديدة دون التنازل عن الثوابت ومع صياغة دور جديد للدولة بعيداً عن مايُسمى باقتصاد «السوق الحر الوحشي».

ولا بد من ذكر النقاش الحاد حول بعض فقرات قانون العاملين الموحد وقانون العلاقات الزراعية، والذي يعكس احتدام المعركة الاجتماعية في البلاد، وهذا الأمر يؤكد أن القوى التي تريد تطوراً وطنياً مستقلاً لها وزن وتستطيع تغيير اتجاه سير الأحداث إذا استطاعت أن تصيغ مواقفها وأن تعبئ قوى المجتمع في هذا الاتجاه. فالصياغة الجديدة للمادة (١٣٧) من قانون العاملين الموحد هي خطوة إلى الأمام بالمقارنة مع شكلها السابق، رغم الملاحظات المبدئية عليها. ونعتقد أن استمرار النقاش حول بعض مواد قانون العلاقات الزراعية يمكن أن يسير في هذا الاتجاه بحيث يقطع الطريق على الذين يريدون التراجع عن المكتسبات المتحققة في هذه العقود.

إننا نعتقد أن الجبهة الاقتصادية هي جبهة أساسية في المواجهة ضد المخططات الأمريكية والصهيونية، وهي ليست جبهة ثانوية كما يعتقد البعض أنه يمكن تقديم تنازلات فيها نزولاً عند الضغوطات، لأن التغييرات التي يمكن أن تحدث على الجبهة الاقتصادية الاجتماعية جراء ذلك هي تغييرات بنيوية عميقة لا يمكن التعامل معها وإصلاحها في أي حال من الأحوال مع ما يحمله ذلك من خطر على الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي، إن أجهزة الدولة بمجملها غير قادرة على إدارة مجتمع تنفجر فيه أزمة، ونعتقد أن الذين يخلقون الظروف الموضوعية للاستعصاء وللتراجع الاقتصادي الاجتماعي، إنما يحضرون التربة الملاءمة للتغيرات الجذرية القادمة على الطريقة الأمريكية.

إن لدى سورية فرصة تاريخية فريدة من نوعها إذا تظافرت جهود القوى الوطنية للوقوف بوجه المخاطر النيوليبرالية وإفشالها، وهذا ما يتطلب صياغة دور جديد للدولة. تؤكد الحياة أن الدور القديم للدولة في سورية والذي اصطلح على تسميته بالدولة الأمنية أصبح غير قادر على حل أية مهمة من المهام الأساسية المطروحة أمام المجتمع، بل أصبح معيقاً لها. وجدير بالذكر أن قوى الفساد الكبرى اليوم تريد استمرار هذا الدور بغض النظر عن آثاره اللاحقة من أجل الحفاظ على مصالحها، وهي من حيث المبدأ وبالتعاون مع القوى الليبرالية الجديدة ليست ضد إعادة تشكيل هذا الدور والانتقال إلى نقيضه، حيث لادور للدولة فعلياً في الحياة الاقتصادية الاجتماعية، مما يؤمن لها حرية الحركة مع الرساميل المنهوبة، بل يسمح لها في ظل أوضاع جديدة بتبييضها، وهكذا ينتقل المجتمع إلى حالة تنتقل فيه فعلياً صلاحيات الدولة الأمنية إلى قوى السوق الكبرى، وهنا تنتصب أمامنا مرة أخرى ثنائية تضليلية غير حقيقية: دولة على النمط القديم، أو دولة بلا دور تخدم مصالح قوى السوق الكبرى، ونتيجة لعدم قدرة الدور القديم على لعب دوره السابق اليوم، يظن الكثيرون أن الانتقال إلى حالة لادور للدولة هو أهون الشرين، ولكن الواضح أن هذا الوضع سيزيد تفاقم الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، بل سينقل الأمن الوطني والسيادة الوطنية إلى وضع جديد يمكن أن يجري إلغاؤهما تماماً لصالح الرأسمال المعولم المحلي والخارجي.

دور جديد للدولة

في ظل هذا الوضع لابد للقوى الوطنية من صياغة دور جديد للدولة يسمح بالحفاظ على ما هو إيجابي في الدور القديم، وإلغاء ما هو سلبي فيه وإضافة مهام نوعية جديدة تسمح للدولة أن تلعب دوراً تنموياً عقلانياً منفتحاً على المجتمع، ونعتقد أن الملامح العامة لهذا الدور تتمثل في الآتي:

– إيقاف الفساد والنهب الكبير للاقتصاد الوطني وتحويل موارده كاملة لتخديم النمو المطلوب له.

– تأمين معدلات نمو عالية (من ٧ إلى ١٠٪) تسمح بحل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية وتسمح لسورية بالدفاع عن سيادتها الوطنية في ظل الأوضاع الإقليمية والعالمية المعقدة والخطيرة.

– تطوير دور الدولة بخطى كبيرة باتجاه الخدمات الأساسية الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم والثقافة، والحفاظ على المكتسبات وتطويرها.

– الحل الحاسم، لو التدريجي، لمشكلة البطالة ومشكلة السكن التي تتطلب دوراً تدخلياً كبيراً للدولة في هذا المجال، وإلا سيزداد السكن العشوائي مع ما يحمله من خطر ازدياد مساحة البؤر الجغرافية الهامشية التي تسبب عدم استقرار اجتماعي.

إن قوى كبيرة وهامة تتنبه اليوم لضرورة حل هذه المشكلة، ونعتقد أن دورنا إلى جانب كل الوطنيين الشرفاء ضروري لإيجاد البدائل الحقيقية للثنائيات الوهمية التي لا تزيد الأمور إلا تعقيداً. من هنا تأتي أهمية تطوير الحركة السياسية في البلاد كي تستطيع تفعيل الحركة الجماهيرية وتعبئة أوسع الأوساط منها كأداة أساسية وضمانة حقيقية لحل المشكلات الفعلية القديمة والجديدة التي تنتصب أمام البلاد.

لذلك نرى أهمية التعجيل بقانون الأحزاب وقانون انتخابات جديد وتطوير قانون المطبوعات كي يتسع كل هذا للقوى الوطنية على الأرض لتلعب دورها المطلوب منها، وغني عن الذكر أن خطوات عملية كهذه باتجاه توسيع الحريات السياسية هي رافعة أساسية لتفعيل الحركة الجماهيرية، والمطلوب اليوم فعلياً أن يشارك المجتمع بشكل واسع في تشخيص المشاكل التي يعيشها وفي اقتراح وتطبيق الحلول التي يجدها، فالحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وصلت إلى درجة عالية من التعقيد تتطلب توسيع المشاركة الشعبية في التعاطي مع القضايا الوطنية.

إن سيادة القانون ورفع الأحكام العرفية أو تضييق مجال عملها إلى أقصى حد ممكن له علاقة بالأمن الوطني وإطلاق سراح سجناء الرأي والحل السريع لمشكلة الإحصاء الاستثنائي في الجزيرة من أجل تأمين حق المواطنة للجميع، هي مهمات كبرى ستؤدي في حال تحقيقها إلى حدوث انفراج سياسي واجتماعي كبير سيلعب دوراً كبيراً في مكافحة الفساد والنهب وفي تأمين جو صحي لتطور الاقتصاد الوطني.

والواضح أن حل المشاكل الاقتصادية لم يعد ممكناً بحلول اقتصادية بحتة، بل تتطلب حلول مركبة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وعدا ذلك لن تخرج الأمور عن حدود الترقيع في أحسن الأحوال مع عدم إمكانية الحل الجذري للمشاكل الحقيقية.

نعتقد جازمين أن إبعاد الأحزاب السياسية عن تدخل أجهزة الدولة السلبي أو الإيجابي، بمعنى تقديم الامتيازات لها، هو أمر سيفيدها مادامت تعمل تحت سقف القانون، ولا يخاف من هكذا تطور إلا أصحاب الامتيازات التي يحصلون عليها بالخفاء ضد مصلحة المجتمع ككل. إن إبعاد أجهزة الأحزاب عن أجهزة الدولة سيسمح بزيادة تأثير نفوذ الحركة السياسية والأحزاب في المجتمع ويفعّل دورها في الرقابة الشعبية على جهاز الدولة الذي يميل عبر التاريخ للخروج من تحت رقابة المجتمع.

إن احتواء أجهزة الدولة للأحزاب بشكل مباشر وغير مباشر يضر أجهزة الدولة نفسها ويمنعها فعلياً من تأدية دورها الوظيفي المطلوب منها في خدمة المجتمع.

قضية نمو الاقتصاد الوطني

❖ لقد طرح مؤتمرنا الاستثنائي مهمة كبرى أمامنا حينما كان سباقاً في معالجة قضية نمو الاقتصاد الوطني حيث قال: «أن قضية النمو أصبحت قضية وطنية شاملة لأنها مرتبطة بتسريع أو تبطيء أو إلغاء إمكانية حل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية». وبذلك وضع أمامنا مهمة معالجة هذه القضية وتحويلها إلى قضية وطنية أساسية من أجل تجميع القوى حولها، ويمكن القول الآن أن هذه المهمة قد نفذناها حيث قدمنا تصورات علمية موضوعية من حيث المبدأ، وأصبحت قضية النمو التي يطرحها الواقع الموضوعي من القضايا الأساسية التي يجري حولها النقاش في المجتمع والدولة، حيث أصبح الجميع متفقين على أن وتائر النمو منخفضة وأن استمرارها له تأثير كارثي على الاقتصاد والمجتمع. وانتقل النقاش في هذه القضية إلى مستوى تحديد نسب النمو المطلوب وموارده والمطلوب منا خلال الفترة القادمة لعب دور فكري وسياسي لبلورة الاتجاهات في هذا المجال.

لقد أكدنا في الجلسة الأولى أن المصدر الأساسي للنمو في ظل استحالة تأمين استثمارات أجنبية في الأوضاع السياسية الحالية في المنطقة هو مصدر داخلي فقط وأوضحنا أن هذا المصدر لا يمكن أن يكون إلا تلك الموارد التي يستولي عليها ناهبو الاقتصاد الوطني والتي قد تصل إلى ٤٠٪ من حجم الدخل الوطني، والجميع اليوم متفقون أن النمو المطلوب للاقتصاد الوطني سنوياً يجب أن يصل إلى (٧ ٨٪) وحتى إلى ١٠٪، مما يؤمن مضاعفة الدخل الوطني مرتين خلال عقد ونصف من الزمان، وهذا سيسمح لسورية بأن تلعب الدور المطلوب منها، وأن تحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية.

ونعتقد أن ضرورات النمو العالية، كما قلنا سابقاً، تفرضها:

– الحفاظ على دور سورية السياسي إقليمياً.

– حل مشكلة تدني الأجور

– حل مشكلة البطالة.

فإذا تم إيقاف أو الحد من النهب والفساد، يمكن تأمين معدلات نمو عالية بسرعة، وهاهي تجربة تركيا مثلاً تبرهن خلال العامين الماضيين أنه تم الوصول إلى نسبة نمو ١٢٪ من خلال الحد من الفساد، وهي دولة ليست اشتراكية إطلاقاً، إن الحاجة إلى عقلنة التطور الاقتصادي تتطلب إيقاف النهب كضرورة قصوى بأي شكل من الأشكال، كما تتطلب دوراً فعالاً للدولة في الاستثمار وفي توجيه الاستثمارات، فالقطاع الخاص لوحده لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يؤمن معدلات النمو المطلوبة، كما أن دور الدولة القديم قد أوصل هذه المعدلات إلى ما يقارب الصفر، لذلك فإن المطلوب في هذا المجال هو دور تدخلي قوي للدولة مع الاستفادة من كل إمكانيات القطاع الخاص والقطاع العام في هذا المجال، ولكن الشرط الأساسي لإنجاح هذه العملية هو قطاع دولة غير منهوب، وقطاع خاص يعمل في المجال الإنتاجي وليس متطفلاً على قطاع الدولة. إن هذه العملية إن تمت ستسمح بحل هذه المشكلة الاستراتيجية التي عليها سيتوقف الكثير من التطور اللاحق.

من هنا يتضح أن الخصخصة، ولو على الطريقة السورية، هي فكرة قاتلة للنمو الضروري جداً لمجتمعنا واقتصادنا الوطني، وقد برهنت تجارب كل البلدان التي سارت على طريق الخصخصة أن حجم إنتاج دخلها الوطني قد تراجع بمعايير كارثية إلى مستوى نصف ما كان عليه قبل بدء عمليات الخصخصة، ناهيك عن الضرر البالغ الذي تسببه هذه العملية على مستوى المعيشة وعلى نسب البطالة.

تمركز الرأسمال.. والطغمة المالية

❖ إن تمركز الرأسمال المالي الذي جري بشكل حثيث في البلاد خلال الفترة الماضية، والتي كانت حملات الاكتتاب على أسهم بعض الشركات تعبيراً حياً عنه، يعيق وسيعيق أكثر متطلبات حل مشاكل الاقتصاد الوطني، بل سيزيدها تعقيداً، وتتركز اليوم الثروة بين أيدي أوساط قليلة من ممثلي البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية، وإذا كان الصراع يجري أحياناً بين هاتين الفئتين على تقاسم الثروة، إلا أن الأحداث تؤكد أن ذلك النفر من ممثلي البرجوازية البيروقراطية الذين أضحوا بأسلوب عملهم وتوظيفاتهم لا يخرجون عن كونهم طغمة تمثل مصالح رأس المال المالي مثلهم مثل بعض أوساط البرجوازية الطفيلية، أي أن الحدود الفاصلة بين هاتين البرجوازيتين في المجال الاقتصادي أصبحت واهية جداً، فقسم هام من البرجوازية البيروقراطية انتقل للعمل في مساحات كانت تشغلها البرجوازية الطفيلية وهم يريدون إعادة تكوين النظام الاقتصادي السياسي في البلاد كي يتوافق مع وضعهم ودورهم الجديد، وهم بذلك غير بعيدين عن أوساط من البرجوازية الطفيلية التي يريدون الإبقاء على التحالف معها اقتصادياً دون إعطاء دور سياسي مباشر لها حتى الآن.

ويمكننا القول بوضوح الآن أن هذه الأوساط من البرجوازية البيروقراطية هي أكثر الأوساط قابلية للاختراق من قبل أصحاب العولمة المتوحشة، وهم أصلاً يريدون تمرير مصالحها من خلال توكيلهم بتمثيلها. وهذا الأمر يخلق تناقضاً مستعصياً متفاقماً في البنية السياسية الاجتماعية للنظام، فقاعدته الجماهيرية الواسعة لا ترى في هؤلاء ممثلاً لها، وهم أصلاً يعيقون كل عملية الإصلاح ويؤسسون لاستمرار حالة الاستعصاء من أجل محاصرة تلك المراكز الهامة في الدولة التي تريد أن تأخذ بعين الاعتبار بشكل أو بآخر مصالح القاعدة الجماهيرية والاجتماعية للنظام.

وهنا مرة أخرى يبرز بشكل واضح موضوع إعادة تكوين الفضاء السياسي في البلاد الذي إذا تجردنا عن تسمياته السياسية، نرى أن الجبهة أصبحت أوضح فأوضح بين قوى تريد السير على نهج الليبرالية الجديدة في ركب العولمة المتوحشة على حساب الكرامة والسيادة الوطنية، وبين قوى أخرى تريد الحفاظ على سورية كموقع متقدم لمواجهة إسرائيل الصهيونية كموقع متقدم للعولمة المتوحشة، وترى أن دوراً جديداً للدولة مطلوب، متميزاً عن الدور السابق ومحافظاً على أهم إيجابياته ومتجاوزاً لنقاط ضعفه وثغراته وسلبياته ومؤسساً لحالة جديدة يمكن أن تكون نموذجية في الصراع الجاري في العالم بين قوى الخير والشر.

الفصل الرابع

نشاطنا بين الرؤية والخطاب والممارسة

لقد قامت هيئة الرئاسة منذ جلسة المؤتمر الماضية بتنفيذ الخط المقرر والذي عكسه تقرير اللجنة التحضيرية والذي وافق عليه المؤتمر بالإجماع، ومن الطبيعي أن تضطرنا الحياة وتطور الوقائع على الأرض إلى تدقيق وتطوير الخط، وقد قامت هيئة الرئاسة وبمبادرات من قبل السكرتاريا بالتفاعل مع المعطيات الجديدة ودققت وطورت الكثير من القضايا المطروحة أمامها، وقد عكس جسم التقرير المقدم إليكم كل هذه المواضيع بشكل مكثف، وطبيعي أن تتطور الرؤية ضمن الخط المقرر لأن عدم تطويرها يعني الانقطاع عن الواقع والابتعاد عنه وفقدان القدرة على التأثير عليه.

ويمكن القول اليوم أنه بفضل هذا النشاط الهام لهيئة الرئاسة في مجال الرؤية للواقع المتغير أصبحت حالتنا حالة سياسية مهمة معترفاً بها على الأرض من قبل كل القوى السياسية المهمة، وإن كان هذا الإنجاز لايمكن أن يصيبنا بمرض الرضا عن النفس، إلا أننا نعي أنه مازال أمامنا الكثير من أجل استعادة دورنا الوظيفي من خلال اعتراف الجماهير بنا فعلاً.

وكنا قد أشرنا فيما مضى أنه إذا كان موضوع تطوير الرؤية ضمن إطار تعميقها لاتغييرها هو هم أساسي لنا وأنجزنا فيه الكثير حتى الآن، إلا أن على تطوير خطابنا يتوقف الكثير من أجل نقل هذه الرؤية إلى مجال الممارسة، ويمكن القول بصراحة أنه رغم التقدم الذي جرى في هذا المجال إن كان من خلال الجريدة أو من خلال البيانات أو من خلال الاتصال الحي بالجماهير إلى مختلف أشكال النشاطات على الأرض، يمكن القول أنه مازال أمامنا الكثير في هذا المجال، وتقدمنا هنا لايرقى بعد إلى مستوى تقدمنا في مجال الرؤية وهذا طبيعي، فتطور الخطاب الذي تكلس خلال العشرات من السنين يتطلب تراكم كم كبير من المعرفة الجديدة ومن التجربة كي يحدث ذلك الانتقال النوعي المطلوب.

إننا نعير أهمية كبيرة لتطوير خطابنا، وهو

بصراحة !!

الليبرالية الجديدة وخطرها على الأمن الاجتماعي

إن الصراع الأساسي في المجتمع الرأسمالي يدور حول تقاسم «المنتج الجديد» في عملية الإنتاج بين العمال الذين يحصلون على حصتهم على شكل أجور تمثل قيمة إعادة إنتاج قوة عملهم المبذولة من جهة وبين أصحاب رؤوس الأموال من جهة أخرى على شكل أرباح وفوائد تستعمل في تلبية حاجاتهم في عملية التراكم المطرد لرؤوس الأموال ووسائل الإنتاج التي يملكون.

فنصيب الطبقة العاملة من المنتج أو مايسمى بالدخل القومي الإجمالي وبخاصة الوزن النسبي لهذا النصيب مقارنة مع نصيب الطبقة البرجوازية، يحدد المستوى الوسطي للأجور وبالتالي المستوى الوسطي للمعيشة، أي الشروط المادية والاجتماعية لإعادة إنتاج قوة العمل بواسطة المتاح من السلع والخدمات التي تنتج وتسوق وتعتبر بالتالي من متطلبات العيش في المجتمع.

فالطبقة العاملة هي في حالة إفقار نسبي مستمر وهذا ناتج عن مجمل السياسات الاقتصادية التي اتبعت خلال السنوات السابقة والتي انعكست سلباً على تطور القوى المنتجة وعلى العملية الإنتاجية بحد ذاتها، مما ساهم في ارتفاع نسب التضخم والركود الاقتصادي وارتفاع نسبة المخازين الناتج عن ضعف الاستهلاك الشعبي نتيجة السياسة الأجرية المتبعة وهذه كانت أولى نتائج ماسمي بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عبر رفع الدعم التدريجي وتثبيت الأجور والحد من استثمارات الدولة في القطاعات الإنتاجية التي طبقها بشكل مباشر ممثلو اقتصاد السوق في بداية تسلمهم مقاليد القرار الاقتصادي، والتي نفذوا من خلالها نصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هذه النصائح التي أدت إلى خلل في الأمن الاجتماعي للدول التي طبقتها.

ولم يكتف منظرو اقتصاد السوق بما وصل إليه اقتصادنا الوطني بل سارعوا لتقديم جرعتهم الثانية والتي من خلالها قد يتمكنون من الإجهاز على اقتصادنا الوطني بشكل كامل مستغلين شعار الإصلاح الاقتصادي والتطوير والتحديث وذلك عبر حرف مسار هذا الشعار عن مساره الذي أريد منه محاربة الفساد والسعي بشكل متكامل لتطوير اقتصادنا الوطني عبر معالجة بؤر الخلل الذي يعاني منها، فتقدموا بمشاريعهم التي تخدم مصالحهم المباشرة وتتناقض مع مصالح الوطن بشكل كامل.

وليس غريباً أن ترتبط دعوات ممثلي تحرير التجارة وفتح الأسواق مع البرجوازية البيروقراطية التي تسيطر على مفاصل القرار الاقتصادي والتي تسعى للتأثير سلباً على تطور قطاعاتنا الإنتاجية، حيث تؤثر على تطورها بشكل سلبي وذلك بخلق الصعوبات أمامها وفسح المجال أمام ناهبيها لتسخيرها أمام مرأى وسمع الجهات الوصائية مما يؤدي إلى خسارتها وفسح المجال لبيعها والمشاركة فيها بحجة (إكرام الميت ترحيله) هذا الشعار الذي رفعته وزارة الصناعة منذ فترة ليست بالبعيدة وهي بشعارها هذا تتقاطع مع ممثلي قوى السوق المسيطرين على مفاصل القرار الاقتصادي والذين يرغبون بشكل مباشر أو غير مباشر ببيع اقتصادنا الوطني بالمزاد العلني لرؤوس الأموال الأجنبية المستترة برجال الأعمال المحليين أو العرب بحجة تشجيع الاستثمار وفق شروط تؤدي بشكل مباشر إلى ضرب هيئة الدولة عبر فصل دورها الاجتماعي عن دورها الاقتصادي، مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع نسبة الأمية وتزايد الأمراض الاجتماعية التي ستؤدي إلى حرف المجتمع بشكل كامل عن مساره والوقوع في مستنقع لايعرف أحد قراره.

ولهذا نرى بأن مهمة مجتمعنا ولاسيما الطبقة العاملة وحركتها النقابية وقواها الوطنية هي مواجهة هذه السياسات وتشكيل جبهة ممانعة لها، فالدفاع عن الإنتاج الوطني والذي يمثل عموده الفقري قطاع الدولة مهمة وطنية من الدرجة الأولى ولاسيما في هذه الظروف التي يزداد فيها خطر التهديدات الخارجية على سيادتنا الوطنية فالدفاع عن قطاع الدولة يعني الدفاع عن الإنتاج الوطني وتقويته وتخليصه من ناهبيه الذين ارتبطت مصالحهم مع قوى اقتصاد السوق ممثلي الليبرالية الجديدة المتوحشة والتي سيعملون من خلالها على تقويض سيادتنا الوطنية إفقار مجتمعنا ليسهل النيل منه.

■ **سهيل قوطرش**

اتحاد عمال دمشق: نعم للإصلاح... لا للخصخصة!

تضمن تقرير اتحاد عمال دمشق، المقدم إلى المجلس العام بدورته الثامنة، الكثير من النقاط الإيجابية الهامة، وخاصة ماورد في فقرة أمانة الشؤون الاقتصادية والتشريع، والتي حملت تقييمات ورؤى واضحة وموضوعية فيما تعلق بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية وقضايا العمال والتنمية والإصلاح، وهذا مايعد خطوة إلى الأمام تحسب للنقابات في ظل الفرز الاجتماعي والاقتصادي والفكري الجاري حالياً.

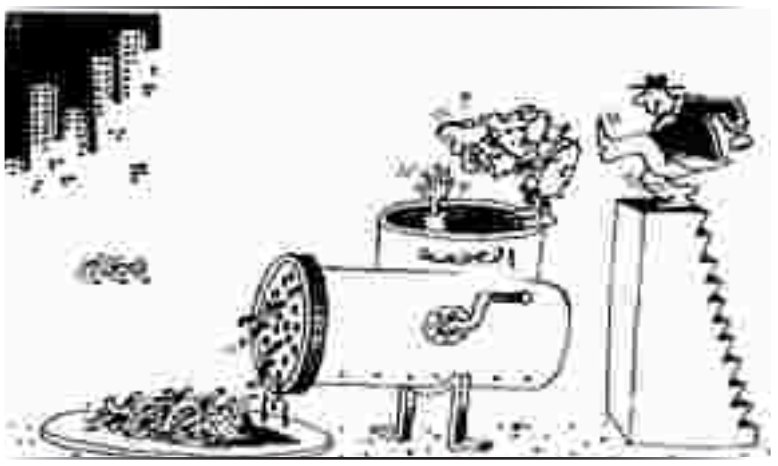

وفيما يلي أهم ماجاء في الفقرة المذكورة:

مع إيماننا بأهمية الأدوار المناطة بالقطاعين العام والخاص والتعاوني والمشترك فقد حان الآن لأن يكون برنامج الإصلاح الاقتصادي ناضجاً وخاصة أن الدولة أخذت بكل بساطة بتحرير تجارتها دون أن يكون لديها حلولاً للأوضاع السلبية بالواقع الجديد ونؤكد بالتالي بأننا قد تأخرنا كثيراً في عملية التطوير فقد ظهرت بعض النتائج المؤثرة في البيئة الاجتماعية والاستقرار العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والبعيد وذلك من خلال:

١) ارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للفئات الشعبية وزيادة الفقر والتفاوت الاجتماعي ومما يؤدي إلى خلل بالأمان الاجتماعي.

٢) ارتفاع معدل البطالة الناتجة عن إلغاء التعيين وتقليص حجم قطاع الدولة ومايتنتج عنه من سلبيات اجتماعية.

٣) إضعاف الحوافز الإنتاجية والتدريب والتأهيل.

٤) تدني الأجور الذي أدى إلى إضعاف مستوى الطلب الذي ينعكس بتراجع التسويق.

٥) زيادة تمركز الثروة وزيادة التفاوت الاجتماعي الأمر الذي يهدد الاستقرار العام ويضعف فرص النمو الاستثمار.

٦) تقليص موارد الدولة وإضعاف إمكانياتها جراء تعطيل أداء القطاع العام والمؤسسات والشركات والمصانع التي تمولها الدولة.

٧) هروب الأموال إلى أسواق أخرى خارجية أكثر استقراراً اقتصادياً بهدف الاستثمار الخارجي والربح المؤكد.

٨) خلل وتناقض بين القوانين النافذة وإجراءات الحكومة التي باتت لا تتلاءم بمحتواها مع مستلزمات الحاضر.

٩) تزايد عدد فاقدي الشعور بالمسؤولية وتسرب ووصول غير الأكفاء وأصحاب النفوس الضعيفة إلى مواقع المسؤولية الإدارية على كافة المستويات.

١٠) فقدان المحاسبة ووضع الحد الفاصل للفاسدين والمفسدين، فالدولة لاتستطيع النهوض في ظل استمرار الفساد والإخلال بالواجبات الوطنية.

– لايمكن أن يكون هناك مسؤولين بلا مسؤولية فقد آن الأوان ليسقط على الدرب كل متوان ومقصر وكل من لايحمل هموم الوطن ومواطنيه.

– وآن الأوان لوقف وصول غير الأكفاء وأصحاب النفوس المريضة وشبه الأمية والضعيفة الذين لاهم لهم سوى تدبير أوضاعهم وأوضاع المقربين لهم حسب المساطر الخاصة التي يقيسون بها التملق والاستزلام.

– ونحن ندرك أن إطلاق العنان لآليات اقتصادية تخدم فئات محددة دون ضوابط أو تدخل من شأنه أن يدفع بالنشاط الاقتصادي في اتجاهات قد لاتنسجم والمصلحة العامة.

– كما أن عدم وجود البرنامج الاقتصادي المحدد والاستعاضة عنه بقرارات وأوامر إدارية مركزية يقود إلى حدوث اختلالات بنيوية في اقتصادنا الوطني.

– إن توفر رؤية مستقبلية تعتمد على برنامج توجيهي طويل الأجل وينطوي على أهداف عامة للتنمية الشاملة وآلية للتنسيق تمثل إطاراً مرجعياً تسترشد به القوى الاقتصادية حين اتخاذ مبادراتها.

– كما أن التدابير التي تتخذ كتدابير مجتزأة انفعالية ومتسرعة لمعالجة مشاكل آنية كما يحدث في معالجة أوضاع القطاع العام تتحرك باتجاه لا تتوافق ومهمة إصلاح هذا القطاع وعلى العكس من ذلك أتت لتزيد من الخلل في أداء القطاع العام وصعوباته وعقباته.

– ونحن في اتحاد عمال دمشق ومن دراستنا لواقع هذا القطاع من خلال برنامج اللقاءات القطاعية التي أجريناها في الفترة السابقة لبحث ومناقشة أوضاع الشركات ومن خلال اللقاءات التي أجريناها في الفترة السابقة لبحث ومناقشة أوضاع الشركات ومن خلال اللقاءات الميدانية لبعض الشركات المتعثرة والوقوف على أهم القضايا التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية وعلى مايعترض عمل هذه الشركات من صعوبات ووضع المقترحات على مختلف المجالات، فقد أوضحنا أن هذا القطاع يعاني جملة من الصعوبات تتعلق بمشكلات يواجهها، وقد تعين بيان هذه المقترحات إلى الاتحاد العام لنقابات العمال من خلال مذكرات متكاملة توضح ماتم التوصل له، وشملت دراستنا:

١. الإطار الخارجي المحيط بالقطاع العام والذي ساهم بوضعه في أزمته الحالية.

٢. الأسباب الذاتية والداخلية للقطاع حسب وحداته الإنتاجية ولكل شركة على حدة.

وقد جاءت مذكرة الاتحاد العام لنقابات العمال المتعلقة بإصلاح القطاع العام الصناعي ورؤية الاتحاد لآلية هذا الإصلاح، جاءت معبرة عن رغبة صادقة للمساهمة بوضع الحلول المناسبة للخروج من الوضع المتردي له ومعالجة الأمراض الكامنة في جسمه المريض، كما جاءت معبرة عن متطلباتنا المشتركة وكذلك عن مقترحاتنا التي سبق وأن بيناها في العديد من تقاريرنا ومذكراتنا ننوه عنها باختصار:

١. أن يتم التخلي عن مبدأ وصاية المالك على الإدارة وصولاً للفصل بين المالك والإدارة.

٢. إعطاء مجالس الإدارة أوسع الصلاحيات في المؤسسات والشركات باستثناء حق التصرف بالملكية.

٣. اعتماد الهدف الاقتصادي في عملية تقييم وتقويم مستوى الأداء في نهاية كل دورة إنتاجية للشركة والمؤسسات وإعادة النظر بالإدارات حسب هذا التقييم.

٤. تحديد جهة رقابية وتفتيشية واحدة على أن تكون موضوعية في بحثها وتفتيشها لا وفق اعتبارات واجتهادات شخصية.

٥. دراسة واقع الشركات ذات العائد الاقتصادي المتدني عن طريق لجنة تكلف بتحديد الأسباب واتخاذ الإجراءات اللازمة للمعالجة وفق الأسس الاقتصادية العالمية.

٦. إعادة النظر بأنظمة الحوافز المعمول بها.

٧. الإسراع بدراسة الأنظمة والقوانين وإدخال التعديلات عليها وتفعيلها والتي تشمل:

- القانون الأساسي للعاملين في الدولة.
- قانون التأمينات الاجتماعية.
- المرسوم ١٩٥ لعام ١٩٧٤ الخاص بنظام العقود.
- المرسوم ٢٠ لعام ١٩٨٩ الخاص بالمؤسسات والشركات ومجالس الإدارات واللجان الإدارية.
- احتساب التعويضات على أساس الأجر الحالي مما يقتضي تعديل المادة ٥ من القانون رقم ٦ لعام ١٩٨٧.

٨. التوسع في استقطاب الخبرات العلمية والكفاءات المهنية عن طريق تحفيزها مادياً ومعنوياً وتفويض مجالس الإدارات بالتعاقد مع بعض الخبرات والمؤهلات من خارج ملاكها.

٩. تفعيل دور المراكز العلمية التابعة لوزارة الصناعة - هيئة المواصفات والمقاييس - مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية - مركز تطوير الإدارة والإنتاجية وتقديم الدعم المادي والبشري لهذه المراكز.

١٠. إيلاء موضوع تدني الأجور الأهمية المناسبة حيث أن الأجر الحالي أفقد الأجر وظيفته الأساسية كحافز لزيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية، بل أصبح كابح لتطوير الأداء وخلق هاجساً دائماً لدى العاملين في الدولة والقطاع العام للبحث عن سبل ووسائل توفير مصادر إضافية للدخل، وانعكس ذلك سلباً على ارتباط العامل بعمله.

١١. والهام جداً في عملية الإصلاح إعادة هيكلة منشآت القطاع العام لما لهذا الموضوع من تأثير على تطوير أدائه.

١٢. الاهتمام بالتقانة والمعلوماتية وتوطينها حسب احتياجاتنا الراهنة لتطوير الأداء واقتصادية التكاليف واقتصاد الجودة.

■■

هل أصبحت وزارة الصناعة وزارة للاستثمار؟

يبدو أن توجهات وزارة الصناعة والتي غدت أسيرة لتوجهات قوى السوق قد صرفت الوزارة عن الدور المناط بها فبدل أن تساهم في تطوير قطاعاتنا الإنتاجية ومعالجة الخلل الموجود فيها عملت على التخلص من مسؤوليتها التاريخية وذلك بتمسكها بورقة الاستثمار والمشاركة من قبل المستثمرين للقطاعات الإنتاجية، خاسرة كانت أم رابحة، ضاربة بعرض الحائط المصلحة الوطنية العليا للبلاد.

فقضية استثمار شركة حديد حماة مازالت الهاجس الذي يسيطر ليس على عمل الشركة فقط بل على كل القوى الشريفة في البلاد لأن عرض هذه الشركة للاستثمار دليل واضح على أن هذه الوزارة ليس لها رؤية واضحة حول مستقبل هذه الشركة والتي لايعرف أحد مصيرها فالتصريحات المتناقضة بين الاستثمار واللاستثمار قد أثر سلباً على وضع الشركة بحد ذاتها وعلى العاملين فيها، فهم لايعرفون مصيرهم ولايثقون بتطمينات الجهات الوصائية بالحفاظ عليهم، فالمستثمر كائن من كان لايهمه إلا الربح ولهذا سيقذف بالكثير من عمال الشركة خارج إطار العمل.

إن إهمال وزارة الصناعة لجميع الحلول المطروحة لإصلاح شركات قطاع الدولة وإصرارها مع اللجنة الاقتصادية على المضي بمشروع الاستثمار أو المشاركة لشركات القطاع العام يجعلنا نضم صوتنا إلى صوت المطالبين باستبدال تسميتها، من وزارة صناعة إلى وزارة استثمار وبذلك تحقق الهدف الذي يراد منها فنحن نضم صوتنا إلى صوت نقابة الصناعات المعدنية في حماة وعبر مذكرتهم التي توضح من خلالها وبالأرقام وضع الشركة على الشكل التالي:

– قامت شركة حديد حماة بتطوير بعض الأقسام وبإمكانياتها وبكلفة ٣٧٧ مليون ل.س.

– ديون الشركة على القطاع العام ٢٣٠ مليون ل.س

– لايوجد مخزون متراكم من الإنتاج في الشركة وكامل إنتاجها مباع.

– أرباح الشركة خلال عام ٢٠٠٤ بقدر ٢٠٠ مليون ل.س رغم المنافسة الشديدة داخلياً وخارجياً.

– رواتب العمال سنوياً حوالي ٣٠٠ مليون ل.س.

– طبابة العمال سنوياً تصل إلى ١٧ مليون ل.س.

عند ربح الشركة ٢٠٠ مليون ل.س تكون حصة المالية ١٠٠ مليون ليرة، ولو بقيت نصف هذه الأموال في الشركة خلال السنوات الماضية لاستطاعت تطوير نفسها بنفسها.

وقد حددت المذكرة سلبيات الاستثمار على الشكل التالي:

– لايحق لوزارة الصناعة التدخل في الشركة إلا عن طريق مندوبها وهنا نسأل: هل هذا المندوب من الأ.....؟ وهل سيكون مصير الشركة بيد شخص واحد أي أن الشركة قد تنتهي تحت عنوان الكسب غير المشروع لأن الخردة في الشركة لايمكن حصرها، لأن البعض منها عمره أكثر من عشرين عاماً إلى جانب دخول سيارات الخردة المصادرة وسيارات الاستبدال بدون وزن.

– لن يكون هناك توظيف لعمال جدد إلا ضمن عقود سنوية وسيتم تسريح العمال.

– سيتم تسريح أكثر من نصف العمال الموجودين بسبب المرض أو السن وهؤلاء العمال أفنوا عمرهم في الشركة ولن يشفع لهم المستثمر الذي لايهمه إلا الربح وهذا يتوافق طبعاً مع توجهات الحكومة الهادفة إلى التخلي عن دور الدولة الأبوية.

– المعامل الموجودة وحسب دفتر الشروط سيتم استمرارها والاستفادة منها وبعد مرور ١٥ عاماً عليها يصبح عمرها ٤٥ عاماً وهنا نسأل: كيف سيتم تسليم المعامل بعد مرور هذه السنوات وإذا كان المستثمر سيقوم بإنشاء خطوط جديدة إضافية فإنها بعد ١٥ عاماً ستصبح قديمة وبحاجة غلى طرحها للاستثمار من جديد.

– إن التطوير للوصول إلى كلفة إنتاجية ٢٧٠ وحتى ٤٠٠ ألف طن سنوياً وبعد مرور ١٥ عاماً تكون سورية قد فقدت الخردة الموجودة فيها مما يتطلب استيراد الخردة ذات الأسعار العالية عالمياً وهنا نعود أيضاً لنقول إننا بحاجة للاستثمار.

هذا وقد قدمت النقابة عبر مذكرتها اقتراحات عملية لتطوير هذه الشركة منها:

– تعديل المرسوم ١٩٥ لعام ١٨٤ لأنه لايتناسب مع الوضع الراهن للقطاع العام الصناعي.

– تطوير معامل الشركة على مراحل ومعاملة الشركة وفق قانون الاستثمار رقم ١٠ لتتمكن من المنافسة وتأمين المواد الأولية.

– الحد من صلاحيات الجهات الوصائية على القطاع العام حيث بلغ عددها أكثر من ١٨ جهة.

– العمل على وقف تهريب الخردة خارج القطر.

– إن مذكرة نقابة الصناعات المعدنية في حماة لدليل واضح على تمسك الطبقة العاملة بثوابتها الوطنية مدركة حجم المسؤولية التي تقع عليها ولهذا فهي تطالب دائماً بعدم التفريط بالقطاعات الإنتاجية وهي قادرة على وضع الحلول لمشاكل هذه القطاعات وهذا لايتم إلا إذا أبدت الجهات الوصائية اهتماماً بمقترحاتها وتجاوباً مع متطلباتها التي لاتمثل مطالب خاصة بل مطالب ترتقي باقتصاد البلاد لمواجهة التحديات فهل تدرك الجهات الوصائية لدورها أم أنها..

■■

أولاد المهمشين.. يسقطون سهواً!

شهدت نهاية عام ٢٠٠٤ اجتماعات وندوات كثيرة حول مشروع تعديل المرسوم التشريعي رقم /٢٧٦/ لعام ١٩٦٩ حول منح الجنسية العربية السورية لأطفال الأم السورية، هذا الموضوع الذي أصبح يشغل حيزاً كبيراً في جميع الحوارات السياسية والقانونية والاجتماعية والذي خلق مشكلة منذ صدوره وسلبيات عديدة وقع بها، تأثرت بها الأسرة السورية بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، مما حدا بالعديد من المنظمات لدراسة هذا المشروع وتغييره ووضع استراتيجية متكاملة له استناداً للدستور والاتفاقات الدولية، ومن أهمها اتفاق مناهضة العنف ضد المرأة "سيداو" ونحن من الموقعين عليه.

مساواة أم عنف

إذا كان من أهداف تغير هذا المشروع مساواة المرأة بالرجل من حيث منح الجنسية لأولادهما، ألا يعني مجرد التفكير بهذا الحل على وجود عنف ضد المرأة من خلال تركها مع أطفالها من دون معرفة مصيرهم وتركهم من قبل والدهم وحرمانهم من حقوق المواطنة كسوريين؟ وهل درس مؤتمر" بيجن " الذي أحرز موافقة /١٨٩/ حكومة في العالم سنة ١٩٩٥ على وقف العنف ضد النساء كإحدى القضايا الحيوية الاثنتي عشرة التي ركز عليها منهاج عمل مؤتمر بيجن والتي تتطلب اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي للقضاء على مثل هذه الظاهرة، هل درست الظاهرة أم تركتها هكذا انطلاقاً من مبدأ السيادة الوطنية ومصالحها وظروفها الداخلية الخاصة بها ؟ ألا يعتبر هذا أقسى أنواع العنف الأجتماعي والنفسي ؟.

معايير منح الجنسية

معظم الدول تنطلق في تشريعاتها بمنح الجنسية من خلال معيارين: الأول عائلي أو ما يسمى حق الدم أي النسب، فمن ولد لأب سوري مثلاً هو سوري، والمعيار الثاني: هو الجغرافي أي كل من ولد في إقليم هذه الدولة يعتبر من أصلاء هذه الدولة، أما القانون السوري فقد اعتمد في منح الجنسية في المادة / ٣ / من المرسوم /٢٧٦/ لعام ١٩٦٩ لجهة الأب على أنه يعتبر عربياً سورياً حكماً من ولد في القطر أو خارجه من والد عربي سوري، أي أن الدولة هي الجهة الوحيدة التي تحدد ذلك استناداً إلى مصالحها الوطنية وظروفها الخاصة بها في ظل قانون الأحوال الشخصية الذي هو بحاجة إلى تعديل وتغير كبيرين.

أولاد حلال أم حرام ؟؟

إن المشروع لم يمنح حق إعطاء الجنسية العربية السورية للأم إلا في حالة واحدة ومشروطة من خلال المعيارين السابقين والولادة داخل القطر وحسب القانون إذا لم يثبت نسبه لأبيه ضمن الفقرة /ب/ من المادة /٣/ ألا يعني هذا أن المشرع قد منح الجنسية للابن غير الشرعي للأم السورية إذا كان الوالد مجهولاً؟ ثم إذا عكسنا الحالة على الأم أيضاً فماذا تكون النتيجة وهل بالإمكان لنا إطلاق كلمتي حلال وحرام على هؤلاء المظلومين؟؟

التعديل ضرورة ملحة...

من ضرورات الحياة في سورية تعديل هذا القانون اجتماعياً وسياسياً وقانونياً فهو يحل العديد من المشاكل الاجتماعية ويغلق الطريق أمام الذين يصيدون في الماء العكر، ثم ألا يجب أن يشعر هؤلاء بإنسانيتهم وهويتهم بدل شعورهم بالحرمان والذل في دولتهم ؟؟ مما قد يدفع بهم إلى القيام بأعمال نحن بغنى عنها نتيجة للحقد والاحتقان الذي يعتمل بداخلهم ؟؟ فذنب هؤلاء الوحيد هو أنهم ولدوا هكذا ؟؟ إذاً للمشكلة آثار وأضرار اجتماعية وإنسانية وسياسية وأخلاقية إضافة إلى أثرها القانوني الذي هو من صلب القانون السوري السابق الذكر والقاضي بمنح الجنسية بحكم القانون (المادة /٣/ والفقرة/ ج/) بالاستناد إلى حق الإقليم لمن ولد لأبوين مجهولين أو مجهولي الجنسية أو لا جنسية لهما .

ندوات ملغومة بفعل ناقص

ومما لا بد قوله هو أن جميع الندوات كانت ناقصة وملغومة فإن مئات العائلات التي تم الحديث عنها وعن أولادها ممن يحملون الجنسية الأردنية أو الفلسطينية أو الأمريكية!!

فإن هناك بالمقابل عشرات الآلاف لم يتم حتى مجرد الإشارة إليهم ولو ببنت شفة وهم ليسوا أردنين ولا فلسطينين ولا أمريكين... بل هم سوريو الأصل ولدوا وعاشوا في كنفها بحلو أيامها ومرها، وهم أصلاً جردوا من حقوقهم تلك التي نتحدث عنها نتيجة الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢ أي قبل تعديل هذا القانون في عام ١٩٦٩ وبنفس تلك المادة .

إن السيدات الفاضلات اللواتي ناقشن الموضوع على شاشتنا الوطنية لم يلمحن إلى هؤلاء ولو مجرد تلميح ، فعذراً منكن أيتها الفاضلات،إن ندواتكم، ومناقشاتكم، كانت فعلاً ناقصاً لأن أجانب محافظة الحسكة هم بعشرات الآلاف، فهناك في العائلة الواحدة مثلاً ثلاث زوجات يحملن الجنسية السورية لثلاثة أخوة لا يحملون الجنسية لديهم أطفال بصفة مكتومي القيد والنسب ولا يسجلون لا على خانة أبيهم ولا على خانة أمهم ولا يسجلون بحسب حقهم بالجنسية على أساس الإقليم.

مقترحات من العيار الثقيل

جميع المقترحات التي قدمت من قبل القانونين تصب في خدمة هؤلاء الأجانب،أي لم يعد هناك مفر أمام الحكومة ومجلس الشعب إلا إعطاء كل ذي حق حقه فجميع المقترحات طلبت تعديل المادة /٣/ من المرسوم التشريعي وبتعديل هذه المادة يحق لهؤلاء الأطفال بالتسجيل تحت اسم الأم ولكن بعض هذه المقترحات كانت من العيار الثقيل كالتي جاءت بإضافة تعديل الفقرة/ ب/ من المادة /٣/ لتصبح كالآتي (تمنح الجنسية حكماً لمن ولد لأم سورية داخل أو خارج القطر ولم يثبت نسبه إلى أبيه قانوناً أو ولد لأم سورية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له بحيث تشمل هذه الفقرة جميع أطفال الأم السورية غير الشرعيين سواء تمت الولادة داخل أو خارج القطر إضافة إلى أبناء الأم السورية الذين ولدوا لأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له سواء تمت الولادة داخل أو خارج القطر) وهنا المشكلة فهناك من بين هؤلاء أحفاد فكيف سيقاضى أو يحاسب هؤلاء أي الجد أجنبي والجدة مواطنة سورية والولد أجنبي الهوية والزوجة أيضاً مواطنة سورية ولديهم أولاد غير مسجلين كأبيهم وجدهم،؟؟ لعمري أنها أصعب من أي معادلة فيزيائية أو كيميائية أو رياضية!!

أيهما الأخطر

ماذا يعني عدم حل مشكلة هؤلاء الأجانب حتى الآن الذين لا يقبلون إلا الهوية السورية والانتماء إليها والولاء لها، وبالمقارنة: من الأخطر على السيادة الوطنية هؤلاء أم مزدوجو الجنسية الذين سيرجعون إلى بلاد جنسياتهم بمجرد الإحساس بأي خطر خارجي يداهمنا؟إن بقاءهم هنا من أجل مصالحهم.لا أكثر ولا أقل!!

كفانا تلفيقاً وليكن التعديل تعديلاً بكل معنى الكلمة يشمل الجميع في السراء والضراء ولتمحى كلمة الاستثناء في هذا المجال ليشعر كل فرد في هذا الوطن أنه ملك للوطن وأن الوطن ملك له وليعلم الجميع أن كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

■ علي نمر
alienimer@yahoo.com

اطلب العلم ولو في التعليم المفتوح

مرت ثلاث سنوات على تجربة التعليم المفتوح في سوريا، بالتعاون مع مصر وهناك الكثير الخاص في هذه التجربة.

■ أي مستقبل ينتظر هؤلاء؟!

أصبحت الدفعة الأولى من الطلبة على أبواب التخرج و الأسئلة التي كانت تدور في ذهن الطلاب لا زالت أيضاً معلقة دون أجوبة شافية. تتهرب وزارة التعليم العالي من هذه التساؤلات وكأنها غير معنية بالأمر ومهمتها فقط القيام بتحصيل الأموال والرسوم الجامعية التي تعتبر مغرية وهي تتجاوز ٣٠٠٠٠ليرة سورية وهناك عقوبة الرسوب في المادة الدراسية الواحدة ١٥٠٠ ليرة سورية لابد للطالب أن يسددها كغرامة رسوب في المادة

التعليم المفتوح أرحم من الجامعات الخاصة

أما لماذا كان كل هذا الإقبال الشديد للطلبة على الالتحاق في فروع التعليم المفتوح برغم من عدم وضوح مصير هذه التجربة الدراسية، هو التعطش الشديد لمختلف فئات وشرائح الشعب السوري للتحصيل العلمي والتزود بالمعرفة،ومن ثم الأسعار الخيالية للجامعات الخاصة وحتى التعليم الموازي الحكومي الخاص الذي يعتمد اوكازيون علامات "مربح جدا"

أما من أين أتت كل هذه الأعداد من الطلبة للتسجيل في التعليم المفتوح ومثلهم يستكملون الدراسة خارج الوطن، وأمثالهم في التعليم الجامعي الخاص والموازي، فالجواب والحكمة عند من وضعوا سلم العلامات في الثانوية العامة ونفذوا شعار ديمقراطية التعليم التي نتيجتها السنوية طرح أكثر من ٤٠٪من الطلبة الناجحين في الثانوية العامة خارج العملية التعليمية. والنتيجة عشرات الآلاف من الطلبة حرموا ظلما من استكمال تعليمهم العالي الجامعي ولم يستفيدوا من الجامعة الحكومية الوطنية، وبالتالي هم عرضة اليوم للتعليم العالي الخاص خاضعين لشروطه حتى لو كانت مجحفة .

أربع جامعات حكومية لا تكفي ١٩ مليون

لو قامت الدولة بتوسيع الجامعات الأربعة الموجودة وإنشاء جامعات جديدة خلال العقود الثلاثة الماضية لكانت فرصة استكمال التعليم الجامعي سانحة للجميع ولما احتجنا أصلا الحديث عن التعليم العالي الخاص لكن ما جرى خلال الفترة الماضية كان عكس ذلك ومن الطبيعي والمنطقي ولادة هذه الجامعات لكن ما هو الأخطر في هذه العملية الجارية التي مبدؤها أصبح على قدر فلوسك علم أولادك هو انقسام خطير ستكون عواقبه وخيمة علينا جميعا، وذلك أن أولاد الميسورين الذين تعلموا تعليما عاليا سيتحكمون في مفاصل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الطالب عليه واجبات ليس لديه حقوق

الطلاب في التعليم المفتوح عليهم واجبات، وليس لديهم حقوق! وهذا ما أكده كل من التقيناهم فالطالب يتم معاملته كالطالب في الجامعة الحكومية وهو خاضع لقوانين الاتحاد الوطني لطلبة سورية وتنفذ جميع العقوبات الاتحادية في حقه بما في ذلك الطرد والحرمان من الجامعة، أما من ناحية الحقوق ،فالطالب يعيش هنا في مهب الريح، وعليه أن يناطح للحصول على استمارة من أجل التسجيل، لأن الجامعة ليس لديها عدد كاف من الموظفين لتلبية طلبات الطلاب وكذلك على الطالب الوقوف في دور التسجيل لساعات طويلة، والبعض كان يقف منذ ساعات الفجر للحصول على دور لاستلام الكتب! هذا عدا المشاحنات اليومية بين الطلبة والموظفين على مشكلة الفراطة وكذلك الطلاب أنفسهم فيما بينهم ،علما أن عدد قليل من الطلاب يحصل على ما يريد عبر قنوات خاصة.

علامة٤٨و٤٩راسبة

لا يحق للطالب في التعليم المفتوح الاستفادة من السكن الجامعي، وكذلك ما يتعلق بموضوع النجاح الأوتوماتيكي في علامة ٤٩ و٤٨ فهنا يعتبر الطالب راسبا في المادة. وللطلبة رأي آخر في نظام الدورات وإضافة مواد جديدة وحتى تعويض الفصل الدراسي إذا تأخر لظروف معينة وفما المانع من تقديم الطالب لجميع مواده إذا كانت لديه القدرة والرغبة في تعويض ما فاته؟ وأيضا لماذا لا يحق للطالب المتخرج من التعليم المفتوح استكمال الدراسات العليا في سورية؟ وبرغم من صدور المرسوم الجمهوري الذي ساوى بين الطالب المتخرج من جامعة التعليم المفتوح والطالب المتخرج من الجامعة الحكومية إلا أن مخاوف الطلاب لم تتبدد وذلك لعدم الحصول على الأجوبة الصريحة على تساؤلاتهم المشروعة، أما مشكلة المشاكل فهي التأخر المستمر في استلام الكتب ومعاناة قسم الترجمة مضاعفة فهم لا يحصلون على بعض المقررات قبل الامتحان بعشرين يوم وأكثر.

الحشو والتكرار في العديد من المقررات

ما يضايق الطلبة في المناهج هو كثرة الحشو والمعلومات المكررة في العديد من المقررات لاسيما قسم الإعلام هذا ما يتعلق بالمناهج المصرية، أما المناهج السورية فهي ليست بأفضل، فهي جاءت بسرعة وهناك حتى ارتجال في تأليف بعض المقررات علما أن هناك قسم كبير من الدكاترة لم يحصلوا على حقوقهم في التأليف!!

وخلال الفترة الماضية خسر الطلبة عدد من الأساتذة كان لهم فضل كبير في نجاح هذه التجربة لما لهم من تأثير ايجابي على الطلبة

كلام لا يدعو للتفاؤل

وما صرح به السيد معاون وزير التعليم العالي الدكتور عبد الرزاق شيخ عيسى حول معاملة المتخرج من الدراسات القانونية في التعليم المفتوح/ جامعة حلب كالمتخرج من جامعة بيروت، وبالتالي شهادته بحاجة إلى تعديل ولا يحق للطالب ممارسة مهنة المحاماة والقضاء بدون تعديل هذه الشهادة ! كان هذا فصلا آخرا من فصول تحطيم أحلام أكثر من ١٣ ألف طالباً في هذا الفرع .

أما جلوس الطلاب في بعض الكليات على الأرض لمتابعة المحاضرة فأيضا أمر يدعو للاستغراب فكيف للدولة ووزارة التعليم العالي أن تحصل على كل هذه المبالغ وهي تقدر بمئات الملايين ولا تستطيع تأمين موظفين ومدرجات وقاعات جيدة ووسائل إيضاح عملية لمساعدة الطلاب وكذلك خبرة الدكاترة؟ أن من يستحصل كل هذه المبالغ باستطاعته افتتاح جامعة كاملة خاصة بالتعليم المفتوح بمبانٍ جديدة مزودة بخدمات ممتازة.

المصير المجهول.

لا يجب أن يبقى الطلاب في التعليم المفتوح حقلا للتجارب، وتركهم ينتظرون مصيرهم المجهول،بل على وزارة التعليم العالي إيجاد الأجوبة المناسبة لكل التساؤلات التي تشغل بال الطلبة وأن تكون هناك ندوات إذاعية وتلفزيونية والحديث للصحف حول ما يجري وحتى مشاركة الطلاب أنفسهم في هذه الندوات لدرايتهم بمشاكلهم أكثر من غيرهم لأن ما يدعونه بلجان طلابية تستطيع الدفاع عن الطلبة وحل مشكلاتهم وحملها للجهات المعنية بهذا الأمر ليس دقيقا .

■ تحقيق إ. ن
nimr@kassioun.org

أوراق خريفية

سيناريو...!

كثرت في الآونة الأخيرة المقالات التي تناولت أجهزة الأمن في سورية، والتغيرات الإيجابية التي طرأت على طرائق تعاملها مع الذين يتم استدعاؤهم. وفي الوقت ذاته تناثرت الردود على هذه المقالات هنا وهناك، مفنّدة عدم صحة هذه التغيرات كما زعم أصحابها . ومن أن الأمور هي هي لم تتغير قيد أنملة.

وانطلاقاً من حرصنا على دحض افتراءات الطرف الآخر الذي لا يعجبه العجب .. وإسهاماً منا في ترسيخ القيم الإيجابية التي تناولتها بعض الأقلام المتفائلة. ومنعاً للقيل والقال، ولحسم هذا الموضوع نهائياً أقترح التالي:

أتمنى على الأجهزة الأمنية وفي جميع المحافظات المبادرة إلى استدعاء أبرز السياسيين المعارضين تباعاً، ومن مختلف الانتماءات الفكرية والعقائدية. على أن تكون طقوس الاستدعاء والدردشة على الوجه الآتي:

■ يصل عنصر الأمن إلى منزل السياسي وهو يحمل بيده باقة ورد، وبيده الأخرى كرتونة حلويات من النوع الفاخر، وقد زُنّرت جهاتها الأربعة بشريط حريري.

■ يصافح العنصر الأمني السياسي المطلوب عناقاً وتقبيلاً.

ويستأذن منه بأجمل ما احتوته قواميس العرب من مجاملات فيما إذا كان يسمح له بالتشرف ودخول البيت وارتشاف فنجان قهوة.

■ بعد السلام والكلام بخجل وحياء شديدين، يوضح العنصر رغبة بل أمنيّة رئيس الفرع في مقابلته.

على أن يتم تحديد الزمان بالوقت الذي يريده (الأخ الكريم)..

■ لدى وداعه يحرص العنصر على تقبيل أطفال السياسي فرداً فرداً ..يعبث بشعر هذا ويربّت على كتف ذاك... ويكرر اعتذاره الشديد عما إذا كان قد أزعجهم بزيارته، ويغادر وهو محني الرأس ويفضّل الظهر أيضا ..

■ لدى وصول السياسي إلى الفرع وتعريفه عن نفسه للحرس، يهرع رئيس الفرع لملاقاته هاشّاً باشّاً، ليس على باب مكتبه، بل على الباب الخارجي للفرع..وطبعاً بالأحضان...

■ أثناء سيرهما باتجاه مكتب رئيس الفرع يحرص الأخير على وضع ذراعه على كتفي (الضيف)بمنتهى الودّ والحنان..مستوضحا بلهفة الأب وقد التقى بضناه بعد طول غياب عن صحته وأخباره..

■ يقدّم رئيس الفرع اقتراحاً فيما إذا كان يرغب (الضيف العزيز) أن يجتمعا على طاولة الإفطار أو الغداء.. حالفاً بأغلظ الأيمان أنه لا ولن يقبل أيّ اعتذار بهذا الصدد .

■ فور وصولهما إلى المكتب يقوم رئيس الفرع بتشغيل الموسيقى الكلاسيكية مبدياً إعجابه الشديد بهذا النوع من الموسيقى،طارحاً أمامه مجموعة من الأفكار القيّمة لتنمية الذائقة الموسيقية لدى جيل شباب هذه الأيام، وما هي اقتراحات (الرفيق) حول هذا الموضوع، باعتباره مثقفاً كبيرا.. لافتاً انتباهه بين الحين والآخر بأن هذه الجلسة لا علاقة لها بأي نوع من أنواع التحقيق. وبأنه سيزعل منه إذا ما فكّر بذلك.

■ يحرص رئيس الفرع على تزيين الجلسة أثناء تناول الطعام بآخر النكات الحمصية التي سمعها . مقهقهاً بين الحين والآخر، لإضفاء نوع من المرح والسعادة والدفء والأمان على هذا الجّو الأخوي الممتع.

■ يقوم رئيس الفرع في نهاية اللقاء بتقليد (الصديق الحبيب) وشاحاً ويعلّق على صدره وساماً . وذلك تكريماً له على نضاله واعترافاً منه بتاريخه المجيد .

ويقدم له هدية رمزية، عبارة عن مجموعة أشرطة موسيقية مما جادت به مخيلة أهم عباقرة الموسيقى في العالم. راجياً منه التكرّم بقبولها .

■ يأمر رئيس الفرع أحد السائقين بإيصال (الأستاذ) إلى بيته. وطبعاً بعد أن يرافقه إلى الباب الخارجي مودعاً بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم.

تخيلوا معي أيها الأعزاء تحقق هذا السيناريو!

أعتقد أن من أهم مقولات الديالكتيك في النظرية الماركسية مقولة:"التراكم الكمّي يؤدّي إلى التغير النوعي" ولا ريب في أن تكرار هذا السيناريو على مدار عدة أسابيع أو أشهر سيؤتي أكله ويبدّد هواجس الخوف والرعب من هذه الأجهزة دفعة واحدة وإلى الأبد ...

ومن غير هذا الإجراء، فإن كل ما قيل وما سيقال عن تغير في طبيعة هذه الأجهزة وسلوكها، ما هو إلا محض افتراء ومجافاة للواقع.

فهل من مُجيب؟

■ ضيا اسكندر – اللاذقية
d.iskandar@mail.sy

الأرض لمن يعمل بها

تناقش السلطة التشريعية (مجلس الشعب) قانون يتعلق بأناس يشكلون الأكثرية الساحقة من أبناء الوطن «الفلاحين والعمال الزراعيين»... مشروع قانون تنظيم العلاقات الزراعية.

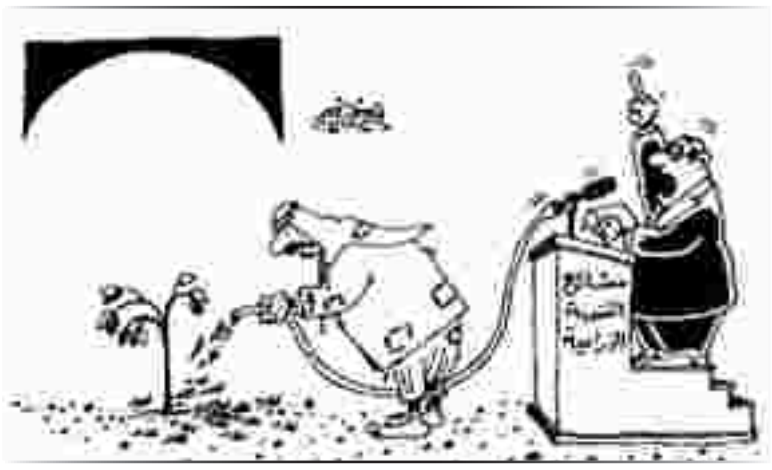

ويتعلق ذلك القانون بالمسألة الزراعية وقضية التنمية وتطوير الريف التي من المفروض أن تشكل جزءاً من الاهتمامات الرئيسية للسلطة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن المعروف أن الإنتاج الزراعي هو المورد الأساسي في الدخل القومي، وهذا القطاع ساهم ويساهم الآن بنسبة تزيد عن ٢٨٪ من الناتج الإجمالي الصافي وأن نسبة عمل الأسرة في هذا القطاع ٨٠٪.

وبفضل العاملين في هذا القطاع حققت سورية الأمن الغذائي، وساهمت تلك الطبقة في النهضة السورية، وتشكل سياج الدفاع سابقاً ولاحقاً عن الوطن ضد المخاطر العديدة والكبيرة التي تواجه سورية وبحكم أهمية واتساع هذا القطاع بشرياً واقتصادياً كان طبيعياً أن ينظر إليه كواحدمن الأركان الأساسية في الصمود والدفاع عن الوطن والحفاظ على سيادته وعلى هذا الأساس ناضلت وعملت كافة القوى والأحزاب السياسية الوطنية والتقدمية على رفع التمايز والاضطهاد عنها نتيجة الوضع الاجتماعي الفاسد الذي لقته على يد الإقطاع وخاضت تلك الطبقة النضالات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل عزة الوطن ورفع شأنه.

وقد جاءت المادة ١٦ من الدستور الدائم للبلاد على تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي ويضمن زيادة الإنتاج.

ولأهمية دور تلك الطبقة مع الطبقة التوأم الطبقة العاملة فقد نصت المادة ٥٣ من الدستور وكذلك المادة ١٤ من قانون الانتخابات على أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب على الأقل من العمال والفلاحين.

إن احترام حق الملكية الخاصة من المبادئ التي أقرها الدستور إلا أنه من البدهي عند تطبيق هذه المادة عدم الشذوذ عن القاعدة القائلة بأن للملكية وظيفة اجتماعية يلتزم من يتمتع بها بعدم إساءة استعمالها لمصلحته الخاصة على حساب المجتمع.

إن مشروع قانون تنظيم العلاقات الزراعية عليه ملاحظات كثيرة بمواده البالغة ١٦٥ مادة، حيث أن هناك حوالي ٦٠ مادة من ذلك المشروع كانت سابقاً مواداً للقانون السابق رقم ١٣٤ العام ١٩٥٨ معطلة بسبب الظروف المحيطة بعمل الفلاحين والعمال الزراعيين وغياب الاهتمام اللازم من قبل الجهات صاحبة العلاقة والمراقبة وتلك المواد المعطلة تتعلق بعمل الأحداث والنساء ومدة العمل والإجازات والخدمات الصحية والمسكن وتفتيش العمل الزراعي والعقوبات.

ولكن المادة التي تتضمن المقتل للفلاح وتلحق الضرر الكبير بالوطن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، والتي ربما جاءت تحت الانصياع لضغوط أصحاب المصالح هي المادة ١٠٦ من ذلك المشروع وتهدف إلى:

- إخراج المزارع أو الفلاح من أرضه التي يعمل بها أباً عن جد ولمدة تزيد عن خمسين عاماً وكسر البور فيها وأجهد كثيراً في سبيل استصلاحها ودافع عنها وحافظ عليها. إخراجه منها مقابل تعويض نقدي أو عيني.
- تعريض البلاد لمشكلة اجتماعية خطيرة نتيجة تهجير الفلاحين من قراهم إلى المدن طلباً للعمل ويؤدي ذلك إلى وقوع أزمة بطالة رهيبة وتؤدي إلى الزيادة في اضطراب سوق العمل.
- طرد الفلاحين من الأرض وتشريدهم مع أهلهم وأطفالهم في البراري والقفار وجعل ذلك عملاً مشروعاً بمؤازة السلطة التشريعية في حال الموافقة عليها والتي يمثل فيها ٥٠٪ حد أدنى من العمال والفلاحين في الوقت الذي من المفروض أن يكون من مهمة القانون سن مواد تكفل حماية الفلاح ورفع مستواه وصون وتعميق مكتسبات العمال والفلاحين ليكونوا أشد ارتباطاً بالأرض والوطن ومنحهم المزيد من الاستقرار والطمأنينة وإشعارهم بأن شؤونهم المعيشية مصانة ومستقرة ولم تعد على كف عفريت، وتجسيد الشعار القانوني الأرض لمن يعمل بها، ورغم خطورة تلك المادة كانت المفاجأة والطامة الكبرى للفلاحين الإقرار الصادر عن المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين اقتراح الموافقة على نصها كما وردت في النص المقترح من الحكومة والذي زاد الأمر خطورة التعديل المقترح من أكثرية أعضاء اللجنة المشتركة في مجلس الشعب بأن يكون التعويض ١٪ عن كل سنة، على أن لايتجاوز ٢٥٪ من قيمة الأرض شاغرة، وأصبح رقم المادة ١٠٥، ونظراً لأن طبيعة بلدنا الزراعية تحتم علينا تصور العدد الهائل من المواطنين الذين يتشبثون بالأرض كتشبثهم بالحياة واستناداً لأحكام المادة ٧١ الفقرة ٢ من الدستور نطالب السادة أعضاء مجلس الشعب جميعاً وخاصة ممثلي العمال والفلاحين والذين يمثلون ٥٠٪ من عدد الأعضاء أن يمارسوا تصويتهم بهدى من شرفهم وضميرهم لما فيه مصلحة الوطن والمواطن ومن أحكام المادة ٥٢ من الدستور.

■ **المحامي: محمد الحاج علي**

محافظة دمشق تنذر بالإخلاء

بعض سكان حي «المهاجرين» إلى قارعة الطريق

فوجئ بعض أهالي حي المهاجرين بالإعلان الذي نشرته «محافظة دمشق» بالصحف الرسمية، والذي يتضمن دعوة بعض أصحاب العقارات لمراجعة الشؤون المالية، لقبض بدل استملاك عقاراتهم!!

هكذا، وكما يقال بالعامية: «بدون إحم أو دستور»!! فكيف جرى الاستملاك، ومتى ولماذا، وماهي دواعي التأخر عن إعلانه لثلاثة عقود؟ كل هذه الأسئلة اختلطت في أذهان الناس دفعة واحدة، بعد أن نزل الخبر على رؤوسهم كالصاعقة.

الإعلان المنشور باسم محافظة دمشق أكد أن الاستملاك تم وفق المرسوم ٢١٩٠ الصادر بتاريخ ٦/ ١٩٧٥/٨، ولم يزد شيئاً على ذلك، الأمر الذي دفع المتضررين لمراجعة المحافظة، وهناك كانت تنتظرهم مفاجأة أخرى، فعقاراتهم التي تساوي الملايين، قدرت أثمانها بين ١٥٠ ـ ٣٥٠ ألف ل.س فقط لاغير، بناء على تخمينات السبعينات من القرن الماضي، من دون أن يضاف إليها أية فوائد يحددها ويفرضها القانون بناء على المادة ٢٥ من المرسوم التشريعي ٢٠ لعام ١٩٨٣، ومن دون أن تراعى مجمل الظروف الأخرى بدءاً من ارتفاع أسعار العقارات مروراً بانخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية، وصولاً إلى الغلاء الفاحش الذي كسر ظهور الناس، بحيث أصبح تأمين لقمة عيشهم حلماً عصياً، فكيف إذا فقدوا بيوتهم ومساكنهم من دون سابق إنذار!!

إن هذه القضية تثير الكثير من التساؤلات، وتطرح الكثير من إشارات التعجب، فكيف يجري استملاك عقارات في منطقة ما، ويجري تخمينها، وتوضع الخطط والبرامج والمخططات لاستثمارها بأشكال أخرى، وصاحب العلاقة المباشرة (وهو المواطن) آخر من يعلم، ثم يفاجأ بإنذارات الهدم والإخلاء، وبالتعويض البخس الذي لايغني عن جوع؟!! ثم أين وعود و «ادعاءات» المحافظة التي لاتفوت فرصة إلا وتؤكد حرصها الشديد على تأمين السكن والخدمات للمواطنين بالشكل الذي يحفظ كرامتهم؟!.....خافوا الله بالعباد يا رجال المحافظة.. الأجواد.

■■

قرية «الأمانة» عاملونا بأمانة!!

أهالي وسكان قرية «الأمانة» التابعة لناحية الدرباسية، رفعوا إلى محافظ الحسكة عريضة تحمل ١٢٦ توقيعاً، هذا نصها:

السيد المحافظ: حيث أننا نملك دوراً للسكن في قرية الأمانة، ومعظم هذه الدور مشيدة منذ أكثر من ستين عاماً، وأثناء التحديد والتحرير، تم تسجيل قسم من هذه العقارات باسم «أملاك الدولة»، وعند إحداث المخطط التنظيمي للقرية، شمل التنظيم هذه الدور وانتقلت هذه العقارات من «أملاك الدولة» إلى «أملاك البلدية»، وحالياً تطالبنا البلدية بدفع قيمة هذه الأملاك التي هي بالأصل ملك لنا، وبسعر ٧٠ ـ ٨٠ ل.س للمتر الواحد.

إننا من العوائل الفلاحية الفقيرة، وهذا السعر مجحف بحقنا غاية الإجحاف، لذلك فإننا نتقدم بالطلب إليكم للإيعاز لمجلس بلدية «الأمانة» بتخفيض القيمة المحددة من قبلهم، إضافة إلى بيان تحديد الأملاك الخاصة من الأملاك البلدية في هذه العقارات، لأن قسم منها ملك لنا.».

كما تم تقديم صورة عن هذه العريضة إلى فرع حزب البعث في محافظة الحسكة، أملاً في تحقيق المطالب العادلة لأهالي القرية.

إننا في «قاسيون» نضم صوتنا إلى صوت أبناء قرية «الأمانة» ونطالب الجهات المعنية المذكورة آنفاً، أن تبادر إلى رفع الظلم والحيف عن هؤلاء الفلاحين الفقراء، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنصافهم.

■■

سكان «الشيخ فارس»... بلا منازل!!

منطقة الشيخ فارس تقع داخل مدينة حلب خلف المؤسسة العامة للمياه و هي منطقة بنيت على عجل منها بيوت خضت لتراخيص البناء و منها لم يخضع لهذه التراخيص معظم هذه المنازل بنيت على أساس ارض زراعية دون سند ملكية عند الدولة أو ما يسمى بالطابو.

إن أصحاب هذه المنازل يملكون الأوراق الثبوتية والتي تسمى «السند الأخضر» حيث تتم جميع عمليات البيع والاستئجار والشراء بواسطته أو بشكل صوري مع العلم أنه توجد عدادات المياه والكهرباء ومستلزمات الصرف الصحي وكذلك يتم دفع جميع الضرائب المترتبة على أصحاب هذه المساحات السكنية، مع العلم أن ٩٠٪ من هذه الأبنية السكنية من نظام الطابق والطابقين وهي ذات أساسات غير متينة.

وقد قامت إدارة المؤسسة بتوسيع رقعة مشاريعها منذ ثلاث سنوات فطالبت الأهالي بإخلاء منازلهم لتقوم بهدم المنازل الملاصقة لملاكات المؤسسة والبالغ عددها ٦٠ منزلاً وأدى ذلك بالنتيجة إلى صدامات بين الأهالي والشرطة وعلى الرغم من اعتراض الأهالي إلا أنهم وجدوا أنفسهم على قارعة الطريق، فكما يذكر المواطن نديم عبدو والذي يملك السندات اللازمة لامتلاك هذه الأرض إلا أنه طرد مع عائلته من مسكنه على الرغم من تقديم شكاوى كثيرة إلى الجهات المعنية دون أي رد يذكر، ولكنه حصل على قطعة أرض بعيدة عن مسكنه الأصلي.

كما تعاني المنطقة من نقص بإدارة الخدمات كتجمع المياه والقمامة في الشوارع واهتراء الصرف الصحي فضلاً عن تمديد خطوط المياه بأنابيب خارجية ومن ثم تفضيلت المؤسسة بتمديدها داخل الأرض طبعاً بتكاليف باهظة على عاتق المواطن. وبالرغم من وعود مدير الشؤون الصحية بأنه سيقوم بحملة تنظيف وجمع القمامة بعد إنهاء مقابلته على تلفزيون إذاعة حلب ولكن بقي الوضع كما هو!

هذه هي منطقة الشيخ فارس كأنها من القرون الوسطى فإلى متى تبقى هذه المشاكل وتبقى دون آذان صاغية.

■ **محمد علي الحسن - حلب**

حفظاً للحقوق

رفع شاغلو سوق «شارع الولاية» في بلدة السيدة زينب رسالة إلى رئاسة الجمهورية، تتضمن شرحاً للظرف الناشئ لديهم، بعد قرار البلدية «المدعوم» من محافظة الريف، بترحيل السوق الذي يعملون به، واستبداله لاحقاً بسوق جديد، وفيما يلي نص الرسالة:

الرئيس الدكتور بشار الأسد:

نعلمكم أنه في تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٥ فوجئنا بما أدلى به السيد رئيس المجلس البلدي في السيدة زينت لجريدة البعث عدد ١٢٤٧٦ بأن هذا السوق سوف يتم ترحيله واستبداله لاحقاً بمشروع جديد بحيث يتم إشادة سوق حضاري.

ونحن كمواطنين نعمل بقوت يومنا ونعيل مئات الأسر، لسنا بموقع التعارض أو الاحتجاج على التحسين والمظهر الحضاري، ولكننا نناشد سيادتكم بأن لا نتحول إلى ضحايا جدد كما حدث منذ أشهر مع العاملين في السوق المجاور حيث أصبح أنقاضاً دون أن يقدم لهم أي بدائل.

علماً أن هذا السوق الذي نعمل ضمن نطاقه هو مصدر الرزق الوحيد لمئات العائلات، وغالبيتهم من المواطنين الذين نزحوا من الجولان، وهم لاحول لهم ولاقوة، ويحذوهم الأمل في سيادتكم أن يلقى مصيرهم الاهتمام.

لاسيما أنه منذ عام ١٩٨٨ والعديد من التجاوزات تتم تحت اسم تحسين المظهر الحضاري ويمكن للجهات المعنية والقضائية أن تتحقق من ذلك على أرض الواقع.

ألا يحق لنا أن نتساءل بأي معيار توافق البلدية في الشهر الرابع من العام ٢٠٠٤ على إشادة سوق جديدة في شارع الولايات بعد أن استوفت كامل الرسوم المالية من الذين يستثمرونه، وهي مبالغ بمئات آلاف الليرات وبعد أن أذنت لهم أن يباشروا ـ ومن نفقاتهم ـ الخاصة بإشادة سوق على نحو نظامي ـ ومايعنيه ذلك من تكبد نفقات إضافية.

وفجأة يصبح هذا السوق غير نظامي وغير حضاري فتتذرهم شفاهة، وبمنطق الأمر الواقع: بأن هذا السوق سوف يرحل خلال أسبوعين.

حيال هذه المفارقات توجه عدد من هؤلاء المواطنين لمقابلة السيد محافظ ريف دمشق للاطمئنان عن مصيرهم، ولدى مقابلته أكد لهم مجدداً بأن هذا السوق سوف يتم ترحيله وبأنه سوف يتم تأمين سوف بديل خلال أربعة أشهر بعد إخلاء السوق.

على هذا نتقدم من سيادتكم وكلنا أمل في أن يحاط مصيرنا برعايتكم الكريمة.

وتمكيننا من الاستمرار في عملنا ضمن السوق الحالي إلى حين تقديم بديل فعلي يحفظ لنا قوت أطفالنا.

٦/١٢/٢٠٠٤

■■

رحيل

الرفيق رياض عليوي

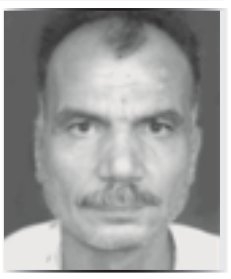

اختطف الموت يوم ٢٠٠٤/١٢/٤ الرفيق رياض عليوي عضو اللجنة المنطقية في دير الزور إثر نوبة قلبية عن عمر يناهز الستين عاماً، وقد شارك في تشييع جنازته أعضاء اللجنة المنطقية وعدد كبير من ذويه ورفاقه وأصدقائه.

انتسب الرفيق الراحل إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري في أوائل السبعينات وظل مخلصاً للحزب، وعرف في عمله الوظيفي بجده ونزاهته وبإحساسه الطبقي المميز.

إن هيئة تحرير «قاسيون» تقدم تعازيها الصادقة لزوجته وأبنائه ورفاقه وتتمنى للجميع التمتع بالصحة والعافية والعمر المديد.

سامر خوري

شيعت قرية الروضة التابعة لمحافظة طرطوس بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٩ ابنها البار «سامر خوري» إثر نوبة قلبية. والفقيد ينتمي لأسرة شيوعية معروفة ومن مواليد ١٩٦٣ وتخرج من كلية الهندسة المدنية.

لم يمارس العمل التنظيمي لأسباب صحية، ولكنه كان شيوعياً بما يحمله من مبادئ وقيم ونضال وسلوك. عاش هموم المواطن ومعاناته على امتداد الوطن مروراً بآلام العراق وفلسطين مع اقتناعه المطلق بنجاح المقاومة فيهما. وبذل جهده من أجل تحقيق وحدة الشيوعيين السوريين. أدركه الموت وهو في ريعان شبابه قبل أن يرى الحزب واحداً موحداً ولكنه ترك بصمة في بناء ذلك الحزب المجيد الذي يتطلع إليه جميع الشيوعيين.

أسرة تحرير «قاسيون» تتقدم بأحر التعازي لأهله وذويه واصدقائه راجية لهم دوام الصحة والعمر المديد.

شركة ألبان حمص... أيضاً وأيضاً!!

وصلت إلى «قاسيون» نسخة من الكتاب الذي رفعه العاملون في شركة ألبان حمص إلى وزير الصناعة، يشرحون فيه مرة أخرى الأوضاع المزرية التي وصلت إليها أحوالهم وأحوال شركتهم، التي لاتزال، رغم كل ما قيل وكتب وثبت بالأدلة الدامغة، ترزح تحت وطأة إدارة فاسدة «مدعومة» من جهات متنفذة ولأن جريدتنا كانت السباقة في تبينها مطالب عمال الشركة المذكورة، وبينت عبر عدة تحقيقات ومقالات مطولة فساد الإدارة، من دون أن يجد كل ذلك أذناً صاغية لدى المسؤولين المعنيين، فإننا اليوم نضم صوتنا إلى صوت العاملين الشرفاء في الشركة، ونطالب وزير الصناعة بأخذ هذا الكتاب بعين الاعتبار، والعمل الفوري على إنقاذ شركة ألبان حمص من النهب والفساد والتخسير.

وهاكم نص الكتاب:

السيد وزير الصناعة المحترم

ع/ط السيد المدير العام لألبان حمص

نحن العاملين في شركة ألبان حمص، إذ نغتنم قرار توكيلكم الحقيبة الوزارية لنهنئكم ونبارك لكم، متمنين لكم التوفيق والنجاح في هذه المهمة للوصول بوزارة الصناعة وتبعياتها إلى بر الأمان.. وبالوقت نفسه تستغيث بكم ونستنجدكم بأن تأخذوا بشكوانا وتلمسوا جراحنا الثخينة، وتوعدوا عبر سلطاتكم لإنهاء مأساة شركتنا الحبيبة التي تمثل عينة من قطاعنا العام الذي أثخن بالجراح طوال عقود من النهب المنظم والفساد المتعمد، ومما يزيد الطين بلةً هو الاستمرار في استنزافه لإظهاره ضعيفاً وخاسراً وغير قادر على مواكبةٍ احتياجات العصر تسهيلاً لخصخصته وتشريداً للعاملين فيه. وإذا كانت جميع القيم الإنسانية والأخلاقية وجميع محاولات الإصلاح وشعارات التحديث وحملات مكافحة الفساد، غير رادعة لبعض الإدارات الفاسدة (ومنها إدارة شركتنا) فما هو مصير شركاتنا الإنتاجية؟ ومن ينصف العمال المستضعفين؟!

السيد الوزير:

لقد كانت شركة ألبان حمص - وعلى الدوام - مثال الشركة الرابحة المحققة لخططها الاستثمارية والإنتاجية وبشكل حقيقي وواقعي حتى أنها - ورغم رأسمالها البسيط - كانت تقرض بعض الشركات المتعثرة مادياً، وتنال جوائز عالمية لجودة إنتاجها، وما كان هذا ليحدث لو لم تتوفر في إدارتها السابقة روح التفاني في العمل وحسن التصرف والإدارة والاستغلال الأمثل لقدراتها العلمية والفنية، بعيدة كل البعد عن المصالح الشخصية والنزوات الفردية والسياسات المشبوهة في التعامل مع كافة الفعاليات المؤثرة في إنتاجية الشركة وتسويقها. إن هذا الخط البياني الأمثل استمر حتى عام ١٩٨٨ حيث سلمت الإدارة السابقة ربحاً (مادي + مواد أولية) للإدارة الحالية (المتمثلة بالسيد المهندس فايز البستاني) مايقارب ٨٥ مليون ليرة سورية (حتى إن بعض الخطوط الإنتاجية استعملت ولفترة غير بعيدة مواداً أولية في التصنيع من المخزون الاحتياطي المدور من الإدارة السابقة).

ولكن ماذا حدث لهذا الخط البياني تحت إشراف الإدارة الحالية والتي مضى على توليها دفة القيادة سبعة عشرة سنة (١٧ سنة؟!! فترة زمنية رهيبة تثير التساؤل الكبير؟!! فهل خلا الوطن من مهندسين مختصين بهذا المجال أو من أشخاص أكفاء غير مديرنا الخاسر والمخسر لشركة عامة اعتبرها مزرعته الخاصة بما تحوي من عمال وحملة شهادات متوسطة ومهندسين، وكأنهم مستخدمون تحت إمرته الشخصية، وهذا ماتبين من خلال أساليبه في التعامل اللاأخلاقي مع عماله ومهندسيه من ضرب وشتم وسباب وهذا موثق في مديرية التفتيش بحمص).

■ لقد انحدر الخط البياني إلى الحضيض وغرقت الشركة بالخسارة فمن ٨٥ مليون ليرة سورية ربحاً ورصيداً ومخزوناً سنة ١٩٨٨ إلى خسارة تقارب ١١٣ مليون ليرة سورية حتى عام ٢٠٠٢ حيث قام المدير العام بتزوير ميزانية عام ٢٠٠٢ لتصبح رابحة، ولحد الآن لم تصدر ميزانية ٢٠٠٣ لأنها خاسرة وهو الذي صرح بالإعلام المكتوب والمسموع وتبهرج أمام مدير المؤسسة الغذائية والوزارة السابقة بأنه رابح لعام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

■ إن كل ماحدث ويحدث في شركة ألبان حمص هو بسبب سوء الإدارة والجهل في التسويق وعدم الاعتماد على الخبرات لا بل محاربتها (وهي موجودة في الشركة باختصاص تكنولوجيا الحليب ومشتقاته + اختصاصات أخرى) والسرقة المستمرة لطاقات الشركة ومنتجاتها والتلاعب بالمقادير واعتماد نسب الهدر بحدودها القصوى (نظرياً) كي تغطى جميع السرقات والصفقات المشبوهة بغية الربح الشخصي للمدير العام ولو على حساب مصلحة الشركة.

السيد الوزير:

نقولها وبالصوت العالي وبالفم الملآن: إن سطوة المدير العام وتجبره واستغلال ذكائه ومعارفه وحنكته بالتعامل مع الظروف ومعرفته الحقة بأسلوب (من أين تؤكل الكتف) وسيطرته التامة على مفاصل الشركة وحتى على فعاليات المحافظة وعلاقته الحميمة مع مدير المؤسسة الغذائية والوزارة السابقة (هذه أسباب استمرار ولايته لـ ١٧ عاما) إن كل هذه الأشياء أودت الشركة إلى التهلكة وخسارة سمعتها وسوقها التصريفية مما سمح للقطاع الخاص وللورشات التقليدية بالسيطرة على السوق، ولولا تعاقد إدارة التعيينات لشراء منتجات الشركة لأصبح عمالها على قارعة الطريق.

■ لقد شرحنا مأساة شركة ألبان حمص وكل التجاوزات الأخلاقية والإدارية والإنتاجية والفنية التي تقوم بها إداراتنا الحالية وبينا كل ملابسات الصفقات المشبوهة للمدير العام ومدرائه الفرعيين وكيفية تزوير ميزانية ٢٠٠٢ من قبل المدير العام شخصياً ودعمنا وأكدنا أقوالنا بالمستندات والأدلة الدامغة الموجودة لدينا وهي عينة من الكثير الموجود في الشركة) ونتيجة نشاطنا على كافة المستويات قام المدير العام بمحاربتنا بلقمة عيشنا وعيش أولادنا، ففصل الكثير من الشركة عمالاً وعاملات، وأبعد المهندسين باختصاص تكنولوجيا الحليب ومشتقاته إلى مركز تابع للشركة يبعد ٥٠ كم عن حمص حيث لا عمل لهم والغاية إهانتهم وإبعادهم كي يتصرف على راحته، في الشركة، وسلم إدارة الإنتاج للسيد المهندس سليمان الأخرس باختصاص تكنولوجيا الصبغيات الكيميائية الخاصة بالصناعات النسيجية، وقام بمعاقبة كل فرد مناهض لسياسته وذلك بحسم نسبة بالمئة من المرتب ولعدة أشهر وقيّم كل مناهض بدرجة الضعيف (٥٪) من الترفيعة الدورية ناهيك عن حسم الحوافز الإنتاجية.. ومع هذا لم نيأس وأحياناً ساعدنا الحظ ووصلنا لمن يسمعنا فأخذ بيدنا وأحياناً أخرى وبواسطة قوة سلطة المال لدى المدير العام تم اختراق محاولاتنا، وأحياناً أخرى تم الضغط من قبل الأشخاص والمسؤولين الداعمين له والمتبنين لأفعاله، وبذلك لم نفلح وبشكل كبير من إسعاف شركتنا التي بغرفة العناية الفائقة لحد الآن.

■ لقد راسلنا السلطة الرابعة (الصحافة) فخيبت أملنا جريدة تشرين وجريدة الثورة وتم اختراقهما من قبل المدير العام.. فتشرين نشرت لصالحه والثورة صمتت (لصالحه) ولم تتجرأ على النشر رغم كل المستندات التي بحوزتها. أما كفاح العمال الاشتراكي فقد لبت النداء بعض الشيء (العدد ٢٠٤٧ /١٩/آب/٢٠٠٤ ص٨ زاوية حادة) ولكن ما لبثت أن تراجعت نتيجة تدخل المسؤولين، أما الصحافة المستقلة فلبت النداء حتى النهاية ومازالت فهي وعبر الأنترنت (جريدة قاسيون) نشرت خمس حلقات من مسلسل شركة ألبان حمص الفضائحي. (نرجو منكم مطالعة الموقع. الأعداد: ٢١٤ ص٦ - ٢١٦ ص٧ - ٢١٩ ص٧ - ٢٢٣ ص١١ - ٢٢٨ ص١٠).

■ السيد الوزير:

إننا نعول عليكم الكثير الكثير لمساعدتنا وإننا لنضع أنفسنا تحت مساءلتكم أو مساءلة من ترغبون فنحن جادون ومسؤولون عن شكوانا وعن أقوالنا، وكل الحقائق والمستندات تدل وبشكل دامغ بأننا أصحاب حق ونسعى وبشكل بعيد عن المصالح الشخصية أو الكيدية لكشف التجاوزات، وإن غايتنا هي إنقاذ شركة عامة تعيل ٢٢٠ عائلة تجرأنا وكتبنا لكم باسمهم ونحن على يقين أنه لو كفت يد المدير العام لسمعتم كل ماكتبناه من فم كل عامل في الشركة (طبعاً غير أزلام المدير العام).

ختاماً: إن ملف شركة ألبان حمص هو برسم قلمكم ومعالجتكم، فيكفي إشارة جدية من قبلكم لجهة وصائية (الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش مثلاً حيث أن لها سابق معرفة بملف شركة ألبان حمص) وبذلك نخطو خطوة في طريق المعالجة رحمة ورأفة بالقطاع العام.

ولكم جزيل الشكر والاحترام

شهم عبد النور - مهندس تكنولوجيا ألبان - تم إبعاده لأنه لم يرضخ لرغبات المدير.

يوسف الصالح - مهندس تكنولوجيا ألبان - تم إبعاده لأنه لم يرضخ لرغبات المدير.

محمود المصطفى - مدير تجاري - تم فصله من الشركة.

رامز مرش - مدير مالي - تم فصله من الشركة.

تمام السليم - مدير مالي - تم فصله من الشركة.

محمود الأحمد - مدير مالي - طلب نقله من الشركة، وحالياً إجازة بلا أجر لمدة ثلاثة أشهر.

إسماعيل العلي - مدير إداري - طلب إعفاءه من مهمته.

باسم الحسين - رئيس قسم الجبنة - تتم محاربته داخل الشركة.

نهاد عيسى - عاملة إنتاج - تم الضغط عليها فقدمت استقالتها.

راشا حمود - عاملة إدارية - تم فصلها لأنها لم ترضخ لرغبات المدير العام.

سحر الأسعد - عاملة إنتاج - تم فصلها لأنها لم ترضخ لرغبات المدير العام.

ملاحظة: تمت مراسلة السيد الوزير السابق بملف كامل لشركة ألبان حمص تحت رقم ٩٤٢٨/ ل. الديوان العام تاريخ ٢٢/٩/٢٠٠٤.

رد.. وتعقيب من البوكمال:

«قاسيون» غايتها الحقيقة..

السيد رئيس تحرير صحيفة «قاسيون» المحترم:

نشرت صحيفتكم الموقرة بعددها رقم ٢٣٤ تاريخ ٢٠٠٤/١١/١١ مقالة بعنوان (البوكمال وشريعة الغاب) حول رسالة من أهالي مدينة البوكمال التي تشكو تفاقم الخدمات في المدينة وتستصرخ الشرفاء في هذا الوطن إلخ....

السيد رئيس التحرير:

أولاً: إننا نعترض على كلمة أبناء مدينة البوكمال في هذه المادة الصحفية التي تكلمت باسم الجميع في المدينة كون أبناء المدينة والبالغ عددهم ٢٥٠ ألف مواطن لم يقوموا بالتوقيع على هذه الرسالة بـ ٢٥٠ ألف توقيع وصاحبها غير مخول بالتحدث باسم الجميع.

ثانياً: (شريعة الغاب) تقال بحق أشخاص يعيشون في العصر الحجري ويستخدمون أدوات صيد بدائية والقوي يأكل الضعيف فيها وبالتالي فهم حيوانات بالمعنى الصحيح ونحن والحمد لله في مدينة البوكمال نعيش ضمن مدينة جميلة فيها نسبة عالية من المثقفين (أطباء - معلمين - محامين - رجال دين) تحكمنا الأنظمة والقوانين والقضاء العادل الذي يحكم بين المتخاصمين وتعايش أسري وعشائري يلتزم بحقوق الناس ويرد المظالم إلى أهاليها.

فرؤساء الدوائر جميعهم من أبناء المنطقة وهم من أهلنا وأصدقائنا وأقاربنا مما يتطلب منهم المعاملة الحسنة مع أبناء مدينتهم بحكم العلاقات الاجتماعية والأسرية في المدينة وبالتالي (أين شريعة الغاب) لمن يتصف بهذه الصفات التي ذكرناها.

ثالثاً: الأمر الهام والمهم: الرسالة خالية من الصحة والموضوعية بهذا الوصف، وإن كانت هناك أخطاء فليست بهذه الصورة التي تحدث فيها المرسل نعم هناك أخطاء في أي عمل وهذا أمر طبيعي وليست كما ذكرها المرسل بصورة مشوهة للحقيقة، وكان الأجدر بكاتب هذه المادة أن يكون منصفاً بمادته الصحفية بكثير من القضايا التي طرحها في صحيفتكم وعدم التحدث باسم الجميع من أبناء المنطقة التي فيها مراسلون معتمدون من صحيفة (البعث - الفرات - الوحدوي - صوت الشعب - الثورة) فإذا كانت معلوماته في هذه الرسالة حقيقية فلماذا لم يضع اسمه الثلاثي والصريح مثلما يضعه كثير من المواطنين والمراسلين بمقالاتهم وشكاواهم إلى الجرائد (البعث - الفرات - الثورة) وغيرها من الصحف الأخرى ونحن نقرأ كل يوم الكثير من الشكاوى بأسماء مواطنين عداك عن المراسلين المعتمدين حيث نقرأ من قبل الجميع شكاواهم في المحافظة والقطر.

وبالتالي يكون له الفخر والاعتزاز لكاتب هذا المقال الذي بين الحقائق في مادته الصحفية وكشف السلبيات وعزز الإيجابيات وهذا مايفعله الكثير من المواطنين والمراسلين بقضايا حساسة وهامة في المجتمع تلقى المعالجة من قبل المسؤولين وربما لاتلقى المعالجة بدلاً من طمس اسمه بقصد الإساءة إلى الآخرين ولأسباب شخصية ليس إلا وبعيدة عن المصلحة العامة التي تهدف إليها الصحافة في قطرنا الذي دعم العمل الصحفي الهادف الذي يكشف السلبيات علماً بأن صحافتنا الآن ليس لديها أي تحفظ تجاه أي قضية تهم المواطن وبدعم كامل وتوجيه من السيد الرئيس (بشار الأسد) عندما اجتمع في مقر رئاسة مجلس الوزراء يوم ٦ تشرين الأول قال للوزراء: (افتحوا الأبواب أمام الإعلاميين والصحافة).

يرجى الرد متمنين للزميلة «قاسيون» النجاح بعملها

■ **مراسل صحيفة البعث بالبوكمال:**
الأستاذ مساعد العلي

■ **مراسل صحيفة الفرات بالبوكمال:**
الأستاذ طه العلي

تعقيب المحرر

حول الرد الذي وردنا من مراسلي صحيفة البعث والفرات في البوكمال على ماكتب في «قاسيون» العدد ٢٣٤ تاريخ ٢٠٠٤/١١/١١ بخصوص مايعانيه أهالي البوكمال من نقص وسوء تنفيذ في المرافق والخدمات.

إن «قاسيون» ستظل تكتب وتدافع عن قضايا ومصالح المواطنين إيماناً منها بأن كرامة الوطن من كرامة المواطن، وماكتب على صفحاتها حول مايخص البوكمال من نقص وسوء تنفيذ المرافق والخدمات هو أمر واقع وصحيح، أما ماورد من تعابير مثل (شريعة الغاب) ليس المقصود منها التجريح أو النيل أو الإساءة لكرامة مواطني مدينة البوكمال، بل المقصود أولئك العابثون والمقصرون في واجباتهم من المسؤولين، وغير الأبهين بالقوانين والأنظمة.. انظر إلى الصحف الرسمية كم تتحدث عن الفاسدين والمفسدين، ألا يوجد في البوكمال من هؤلاء؟

نحن نرحب بنشر الرأي الآخر في «قاسيون» ونترك الحكم لأهالي البوكمال، وكم كنا نتمنى من المراسلين المذكورين لو انضموا إلينا بأقلامهم في الدفاع عن مصالح الأهالي، أما إلحاحهم على معرفة اسم ناشر المقال، فهو ليس سراً إنه مراسل «قاسيون» في البوكمال وهو معروف للجميع في تلك المنطقة.

وأخيراً نقول للأخوة أصحاب الاحتجاج: نحن مثلكم، نستفيد من توجيهات رئيس الجمهورية حين قال للوزراء: «افتحوا الأبواب أمام الإعلاميين والصحافة» ولانريد أن يشكك أحداً بأعمالنا وتوجهاتنا عندما ندافع بشفافية عن مصلحة الوطن والمواطن.

■ **مراسل «قاسيون» دير الزور**

دردشات

مقالات في سطور

ابتهاجاً بالتنازلات المتلاحقة لصالح قوى السوق والسوء واستكمالاً لمسلسل الخصخصة الزاحف الذي تقوده الحكومة، وتشديداً لحزام التقشف على بطون المعوزين، وتضييق لطموح أبناء الفقراء في الدراسة الجامعية، تكرمت وزارة التعليم العالي بتقديم (هديتين) للطلاب، برفع رسوم التعليم الجامعي، ورفع رسم السكن في المدينة الجامعية من ٢٥٠ ل.س سنوياً إلى ٤٠٠٠ ل.س أي زيادته ستة عشر ضعفاً فقط. فيا ابن العامل والفلاح هل كان أبوك وجدك جامعياً، حتى تحلم بشهادة عليا؟ اترك العلم لأبناء الأغنياء، كما في أوروبا القرون الوسطى، حيث كان تعليم أبناء الشعب الكادح محصوراً بتعليم الإنجيل فقط، وعد إلى الكتاتيب.

■ ذكرت صحفنا قبل أشهر أن مواطناً فرنسياً أقام دعوى على أحد وزراء بلده متهماً إياه بالفساد والرشوة لأنه اشترى حذاء غالي الثمن، ترى لو أتيح لمواطني البلدان العربية أن يقيموا دعاوى مماثلة (دون أن يتعرضوا لسين وجيم)، على ناهبي خيرات أوطانهم، الذين عمروا الفيلات والمزارع والمشاريع الضخمة، وأصبحوا من أغنياء الغفلة، يبرزون عن سعة وبطر، ولو صدرت بحقهم أحكام باسترداد نصف مانهبوا وسلبوا، كانت الشعوب العربية تصنف بين المتخلفين، وتعيش حياة الفقر والعوز؟

■ بعد سنة من جهود مضنية، بذلها المكتب المركزي للإحصاء، في مسح دخل الأسرة السورية ونفقاتها لعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، توصل إلى نتيجة مذهلة هي: ٢٠٦٢٦ ل.س شهرياً فقط.

فركت عيني و استنفرت حواسي متسائلاً: هل أنا في حلم أو علم؟ ومتى جرت هذه الطفرة في الرواتب، التي تضاعفت فيها مداخيل الأسرة عدة أضعاف؟

علق أحدهم:

- أعتقد بأن هذا التقرير هو طعم لإغراء شهية التجار الأوروبيين، بد التوقيع الأولي على الشراكة السورية الأوروبية، لكن آخر اعترض:

- حساب المكتب المركزي للإحصاء صحيح، على طريقة مدير المصرف الذي كنت أعمل فيه آنذاك، براتب ١٠٠ ل.س في الخمسينات، عندما سأله أحدهم عن راتبي وأجاب:

- أنا وهو نقبض ١١٠٠ ل.س شهرياً.

ألا فليهنأ ذوو الدخل المكدود بهذه المداخيل الوهمية، وليشبعوا وهماً. صحتين.

■ في الأنظمة الداخلية لأغلب أحزاب العالم الثالث خاصة، بند ينص على معاقبة كل عضو يتعاون ويرتبط مع جهاز أمني ما، بالفصل من الحزب. ولكن بعد أن تصل هذه الأحزاب إلى الحكم، تضعف العقيدة، وتترهل المبادئ في ظل المناصب والمكاسب الخاصة، ، وتتغير المقاييس عملياً إلى العكس تماماً..

- المادة ١٣ من الدستور السوري تنص على أن الاقتصاد في الدولة، اقتصاد اشتراكي مخطط، بينما اتفاقية الشراكة مع أوروبا تنص على أن الاقتصاد السوري اقتصاد سوق!

إن أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية التي لاتزال ترفع شعار الاشتراكية قد تخلت عنها عملياً، بموافقتها على إلغائها عن الاقتصاد السوري، من ميثاق الجبهة عند تعديله، ووافقت على اقتصاد السوق البديل، في اتفاقية الشراكة مع أوربا، فهل نتوقع إلغاءها وشطبها من برامجها أيضاً أم أنها تتمسك بها لمجرد البروظة؟

■ **عبدي يوسف عابد**

الدولار يستمر بالإنهيار

جورج بوش يتسول العالم: اشتروا البضائع الأمريكية

اقترح الرئيس الأمريكي جورج بوش، صفقة تضع نهاية لمخاوف العالم من آثار عجز الحساب الجاري الضخم الذي تعانيه أميركا ويهدد مستقبل الدولار وأسعار الفائدة. وقال: «من يخشى عجزنا التجاري ليُقبل على شراء بضائعنا». وجاء الاقتراح، غير المعهود من رئيس أكبر دولة واقتصاد، متزامناً مع إطلاق صندوق النقد الدولي تحذيراً شديد اللهجة من احتمال انهيار الدولار وبعد يوم واحد من إعلان وزارة التجارة الأميركية تسجيل عجز تجاري قياسي في تشرين الأول (اكتوبر) الماضي.

وعلى الرغم من أن جورج بوش حاول أن يسم المؤتمر بروح الدعابة، إلا أن القلق في الدوائر الاقتصادية كان يوضح الخوف الكبير الذي تواجهه أميركا اقتصاديا، وأن الكابوس أصبح حقيقة. وجاء حديث بوش بعد محادثات مع رئيس الوزراء الايطالي برلسكوني، لافتاً إلى أن ضيفه أعرب عن قلقه من الارتفاع القياسي لسعر صرف اليورو مقابل الدولار وتعهد الرئيس الأميركي بالعمل مع الكونغرس للسيطرة على عجز الموازنة المالية وتخفيف الضغوط عن الورقة الخضراء مشدداً « إن سياسة حكومتي هي سياسة دولار قوي». لكن عندما قالت المترجمة الإيطالية إنها لم تسمع عبارته الأخيرة قال بوش معلقا: «لعلها لم تتفق معي في الرأي».

ولم يأت «التعليق- الدعابة» عفوياً إذ يؤكد غالبية الاقتصاديين الأميركيين أن أسواق الصرف، وأسواق المال عموما، تبدو مقتنعة بأن إدارة بوش تؤيد عملة وطنية قوية في العلن وتريد في السر أن يستمر الدولار بالتراجع، الذي بدأه فعليا منذ ما يزيد على عامين، كوسيلة لمعالجة العجوزات التجارية والمالية الأميركية. ولم يكن كذلك من المصادفه أن صندوق النقد اعتبر شكوك الأسواق سبباً جوهريا للتحذير من «نكبة» و«كارثة» تنتظر النظام المالي الدولي.

وحاول بوش مخاطبة الشكوك عندما التزم أمام المؤتمر الصحافي «فعل كل ما باستطاعتنا مع الكونغرس لارسال اشارة الى الأسواق بأننا سنعالج عجزنا (عجز الموازنة المالية) ويحدونا الأمل بأن ذلك سيرغب الناس باقتناء الدولار». وأضاف «هناك (أيضا) عجز تجاري لكن حله بسيط اذ بامكان الناس شراء المزيد من البضائع الأميركية اذا كانوا قلقين ازاء العجز التجاري». الا أن كبير الاقتصاديين في صندوق النقد راغو راجان شدد على أن طمأنة الأسواق تحتاج الى اتخاذ «اجراءات مقنعة».

وكان بوش تعهد بخفض عجز الموازنة الذي بلغت قيمته في السنة المالية ٢٠٠٤ نحو ٤١٣ بليون دولار، ما يعادل ٣.٦ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، الى النصف (١.٦ في المئة من الناتج) في خمسة أعوام، بيد أن معهد السياسة الاقتصادية الأميركي، استنتج في دراسة تحليلية نشرها أخيراً أن تمسك ادارة بوش بسياساتها المالية، خصوصاً بنود خفض الضرائب والانفاق الأمني، سيعني بأن عجز الموازنة لن يتغير كثيراً بحلول سنة ٢٠٠٩.

واضافة الى أزمة العجز المالي أكد المعهد أن العجز التجاري تفاقم لدرجة أن الولايات المتحدة أصبحت الآن تقترض ٦٦٥ بليون دولار سنوياً لسد فجوة خطيرة في ميزان مدفوعاتها، مشيراً الى أن هذا الاقتراض الهائل الذي يصل نصيب الاسرة الأميركية الواحدة منه الى ٥.٥٠٠ دولار يرتب أعباء خطيرة على الاقتصاد الأميركي ومن شأنه أن يرفع حجم الدين الخارجي للولايات المتحدة بما يعادل ٢٤ في المئة من الناتج المحلي لعام ٢٠٠٣ الى ٦٤ في المئة بحلول سنة ٢٠١٤ من دون أعباء خدمة الديون الجديدة المتراكمة في الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٤ التي يتوقع أن تصل الى ٢٥٠ بليون دولار سنوياً.

وتناول راجان الانعكاسات الدولية لفجوة ميزان المدفوعات الأميركي، خصوصاً المتعلق منها بأسعار صرف الدولار، وقال في «مؤتمر المال والمصارف الاسترالي- الآسيوي» في سيدني، ان «مخاطر هبوط الدولار بشكل غير منتظم سرقت الأضواء بعدما تحولت كل الأنظار فجأة الى عجز الحساب الجاري الأميركي الضخم». ولفت الى أن العجز الأميركي بدأ مساره الهابط فعليا في بداية التسعينات وتسارع هبوطه منذ عام ١٩٩٧ لكن اعتقاد المتعاملين في الأسواق الآن بأن هذا العجز سيستمر بالازدياد، أثر في أسعار الصرف.

وأوضح أن أسعار صرف الدولار وعلى رغم انخفاضها بحدة في العامين الماضيين لا تزال أقل من المستويات التاريخية التي سجلتها في منتصف التسعينات خصوصاً مقابل مجموعة العملات التي شكلت اليورو في وقت لاحق وكذلك الين بيد أنه أكد ان هبوط الورقة الخضراء يثير القلق ويتعين النظر اليه على أنه جرس انذار للحكومات التي لا بد أن تتخذ الخطوات الضرورية لمعالجة اختلال وضع الحسابات الجارية للتكتلات التجارية الكبرى: «الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وشرق آسيا».

وحدد كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الخطوات الضرورية المشار اليها في «استراتيجية دولية» قال إنها تخدم المصالح الفردية للدول وتضمنت بنودها حض الولايات المتحدة على زيادة معدل ادخارها الوطني لتخفيف اعتمادها على التدفقات الاستثمارية الدولية وكذلك دعوة أوروبا واليابان لحفز استهلاكها المحلي لتقليل اعتمادها على التصدير الى السوق الأميركية اضافة الى حض الصين وبعض الاقتصادات الآسيوية الناشئة الأخرى على تبني سياسات أسعار صرف أكثر مرونة.

وقال:» ان نصيحة صندوق النقد واضحة. في الولايات المتحدة المطلوب اتخاذ اجراءات مقنعة لتثبيت الأوضاع المالية مصحوبة بتشجيع نمو الادخار. وفي منطقة اليورو واليابان يتعين تركيز الجهود في تطبيق الاصلاحات الهيكلية وزيادة المرونة وحفز الطلب المحلي. وفي آسيا يتعين على الاقتصادات الناشئة تبني أسعار صرف أكثر مرونة للمساعدة على تخفيف سخونة النشاط الاقتصادي وكذلك العمل على اصلاح القطاعات المالية لرفع مستوى الاستثمار ونوعيته وتقليل الحاجة للادخار».

وذكر راجان في كلمته، التي عرضت نتائج دراسة اقتصادية نشرها صندوق النقد في موقعه بالتزامن مع المؤتمر الصحافي للرئيس بوش، أن الهدف المأمول تحقيقه من الاستراتيجية المقترحة يتمثل في أن تخفض الولايات المتحدة عجز حسابها الجاري من ٥.٥ في المئة من الناتج المحلي في الوقت الحالي الى ٣ في المئة، ما وصفها نسبة مستدامة في المدى المتوسط، وأن يحدث تعديلات موازية في الحسابات الجارية للدول ذات الفوائض.

وحض كبير الاقتصاديين الدول المعنية بالعمل على ازالة الاختلالات الدولية على عدم الانشغال بتبادل الاتهامات وحذر من أن التقاعس في اتخاذ الخطوات المطلوبة ينذر بحدوث «نكبة» وربما «كارثة» في أسواق الصرف، مشدداً في المقابل على أن الاستثمار الدولي الخاص الذي حمل حتى الآن العبء الأكبر في تمويل العجوزات الأميركية، عندما يرى من الحكومات سياسات مقنعة من شأنها تخفيف حدة هذه الاختلالات سيُدرك بأن الانخفاض المطلوب في أسعار صرف الدولار في الفترة المقبلة ليس كبيراً وسيكون على استعداد لاقتناء الأصول المالية الأميركية والاحتفاظ بها.

وقال، في صرخة حملت مزيجاً من القنوط والرجاء، «اذا استمرت الأسواق بالتشكيك في جدية واضعي السياسة بالعمل على معالجة الاختلالات الدولية لن ينتظر المستثمرون طويلا حتى يتم الوفاء بالوعود ومن أجل الاقتصاد الدولي نحتاج الى اتخاذ خطوات عملية». ■■

الوحشية الأمريكية: اتهامات جديدة مرة بعد مرة

صعق سجين بالكهرباء وإعدامات وهمية

كشفت مجموعة من الوثائق الأميركية أن أفرادا من مشاة البحرية الأميركية (المارينز) أطلقوا الرصاص من مسدس في عملية إعدام وهمية لأربعة لصوص عراقيين وصدموا معتقلا عراقيا آخر بمحول كهربائي حتى "رقص".

وأوردت وثيقة البحرية الأميركية المؤرخة في ١٦ حزيران (يونيو) والتي أعلنت الثلاثاء تفاصيل عشر وقائع "ثبتت صحتها" لارتكاب انتهاكات بحق محتجزين في العراق شارك فيها ٢٤ من أفراد مشاة البحرية ويعود تاريخها إلى أيار (مايو) العام ٢٠٠٣.

وقال سلاح مشاة البحرية ان ١٣ من أفراده أدينوا في محاكم عسكرية نتيجة لهذه الوقائع وصدرت عليهم أحكام بالسجن لمدد تصل الى ١٥ شهرا.

وأعدت هذه الوثيقة بعد سبعة أيام من نشر صور لجنود بالجيش الأميركي وهم يرتكبون انتهاكات بحق سجناء عراقيين في سجن أبو غريب كانت قد لقيت الإدانة من مختلف دول العالم.

وتعد هذه واحدة من العديد من وثائق البحرية التي نشرها اتحاد الحريات المدنية الأميركي وحصل عليها بموجب قانون حرية المعلومات. وفي رسالة بالبريد الالكتروني مؤرخة في ١٤ حزيران (يونيو) كتب محقق جنائي بالبحرية يقول "عبء العمل في (العراق) يتزايد. القضايا التي تسترعي الانتباه في تزايد".

وقال الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) الليوتنانت كولونيل جون سكينر "لم ننف قط أن سوء السلوك يحدث أحيانا لكن في كل الحالات نجري تحقيقا شاملا في القضايا لتحديد الحقائق ونحاسب المسؤولين عن هذا".

ووصفت وثيقة ١٦ حزيران (يونيو) واقعة جرت في نيسان (ابريل) من العام الحالي في المحمودية حيث صعق أفراد من مشاة البحرية معتقلا عراقيا بمحول كهربائي ووضعوا أسلاكا كهربائية تسري فيها الكهرباء على كتفي المعتقل مشيرة الى أن "المعتقل رقص اثناء صعقه بالكهرباء".

وقال سلاح مشاة البحرية ان اربعة من أفراده أدينوا باتهامات بينها الاعتداء والقسوة واساءة المعاملة واصدار بيان رسمي خاطئ وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ٦٠ يوما و١٥ شهرا. وعوقب جندي خامس عقابا اداريا. ووصفت الوثيقة وقائع جرت في يونيو ويوليو تموز العام ٢٠٠٣ في الديوانية. وذكرت أن أفرادا بمشاة البحرية "أمروا أربعة لصوص عراقيين من الاحداث بالركوع بجانب خندقين غير عميقين وأطلقت عليهم أعيرة نارية من مسدس في عملية اعدام وهمية".

واتهم افراد مشاة البحرية الضالعون في القضية أيضا بحبس لصوص في دبابة مهجورة ورشهم بطفاية حريق.

وأدين ثلاثة من مشاة البحرية ضالعون في هذه الواقعة باتهامات من بينها ارتكاب انتهاكات والتقصير في أداء الواجب حيث حكم على اثنين بالاشغال الشاقة لمدة ٣٠ يوما فيما قيدت حركة الثالث لمدة ١٤ يوما وخفضت رتب الثلاثة. وسحبت الاتهامات الموجهة لجندي رابع من مشاة البحرية. ■■

هجرة 30 مليون وظيفة للصين بانتهاء حصص المنسوجات

ذكرت مجموعة من الدرسات المتعلقة بالصين إنه يتوقع أن تهاجر إلى الصين ثلاثين مليون وظيفة من نحو ١٥٠ دولة بعد انتهاء نظام الحصص المتعلق بالنسيج وهو نظام دولي كان يعود بالفائدة على بعض الدول المصدرة تقليديا للنسيج إلى أوروبا والولايات المتحدة.

ويفترض أن يؤدي النظام الذي سيبدأ تطبيقه في يناير/كانون الثاني القادم إلى زيادة سريعة في حصص سوق النسيج الصيني في العالم.

لكن حتى عام ٢٠٠٨، يمكن للدول المستوردة أن تستخدم فقرة في قوانين منظمة التجارة العالمية حول حماية المنتجات ضد الصين في حال زيادة سريعة في حجم الصادرات.

وقالت دراسة نشرتها منظمة التجارة العالمية في أغسطس/آب الماضي إن حصة الألبسة الصينية من مجمل واردات الولايات المتحدة سترتفع من ١٦٪ إلى ٥٠٪ وفي الاتحاد الأوروبي سترتفع النسبة من ١٨٪ إلى ٢٩٪.

وقال رئيس الاتحاد الدولي لنقابات النسيج والألبسة نيل كيرني إن بنغلاديش التي يشكل فيها النسيج ٩٥٪ من عائدات صادرات البلاد ستفقد مليون وظيفة تمثل ٥٠٪ من الأيدي العاملة في البلاد.

وأشار إلى أن هذا الإجراء سيؤدي إلى خسارة إندونيسيا مليون فرصة عمل وسيريلانكا ٣٠٠ ألف وظيفة وستعاني جمهوريات الدومينكان وهاييتي وجزيرة موريشيوس وليسوتو ومدغشقر وكينيا وأوغندا وناميبيا وبلغاريا ورومانيا.

واضطرت مئات المصانع في المكسيك إلى الإغلاق، بينما ستكون التداعيات في تركيا قوية مع ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وأوضح كيرني أن بعض الدول سيكون وضعها أفضل مع انتهاء نظام حصص المنسوجات مشيرا إلى كمبوديا التي تستند تنافسيتها على منتجات جيدة بأسعار زهيدة تصنع في ظروف جيدة.

ودعا الحكومات إلى تحسين شروط العمل لتوفير منفعة تنافسية في السوق العالمية التي يبحث فيها المستهلك عن ألبسة جديدة.

وحث الدول على انتهاج سياسة شاملة متعددة المسارات بشكل عاجل متضمنة المجال التجاري والاقتصادي والصناعي والاجتماعي.

وطالب كيرني منظمة التجارة العالمية بمساعدة الصناعات الناشئة على التكيف مع احتياجات زبائنها.

ورأى أن على الدول المستوردة العمل على زيادة انفتاح أسواقها للدول الأكثر ضعفا مقابل تطبيقها قواعد عمل لائقة. ■■

ج.بوش الفرنسي نيكولاي ساركوزي: قضايا اسرائيل هي قضايا الجمهورية الفرنسية!!

أشاد رئيس حزب الاتحاد من اجل الحركة الشعبية الحاكم في فرنسا نيكولا ساركوزي في القدس المحتلة خلال زيارته لإسرائيل حليفه الجديد، بشجاعة رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون وخطته للفصل من قطاع غزة واجزاء من الضفة الغربية. قائلاً «أود التعبير لكم عن مدى تقديرنا لشجاعتكم الشخصية حيال الايام المقبلة التي تعطي امالا كبيرة بالسلام».

ودعا من ناحية ثانية، إلى «اندماج اقتصادي وليس سياسيا» لتركيا واسرائيل في الاتحاد الاوروبي. وقال ان موقف الرئيس جاك شيراك الموافق على انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي يثير «صعوبة حقيقية»، بينما تعارض غالبية الفرنسيين هذا الانضمام. واعلن ان «الحل بالنسبة الى تركيا هو الشراكة المميزة، هناك خلط بين امرين: الاندماج الاقتصادي والانضمام السياسي، من وجهة النظر الاقتصادية لتركيا مكانها ولاسرائيل ايضا مكانها».

وكان قد زار خلال فترة إقامته النصب التذكاري لضحايا النازية في بادرة تقارب تجاه الدولة العبرية وقبر رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق اسحق رابين.

واعتبر رئيس الحزب الحاكم في فرنسا ان "العداء للسامية لا يبرر بل يحارب". ويذكر أن إختيار ساركوزي أن يبدأ زياراته باسرائيل اولا في أول رحلة الى الخارج كرئيس حزب "الاتحاد من اجل حركة شعبية"، وهو اكبر احزاب اليمين الفرنسي، يتحدث امام الجالية الفرنسية في اسرائيل في احد الفنادق الكبرى في تل ابيب.

وقال ان "العداء للسامية لا يبرر لانه لا يمكن ان تكون له تبريرات غير مفهومة"، مضيفا ان "العداء للسامية لا يبرر بل يحارب".

مضيفاً أن "مسألة العداء للسامية ليست مسألة اليهود. انها مسألة الجمهورية الفرنسية. في كل مرة يشتم فيها يهودي بوصفه يهوديا هي وصمة على الجمهورية".

والجدير بالذكر أن أكثر القضايا المرفوعة في العالم حول العداء للسامية كتهمة قابلة للتغيير هي فرنسا، وعانت شريحة كبيرة من المثقفين الفرنسيين خلال العقدين الأخيرين من هذه التهمة والتي جرت كثيراً من المثقفين الفرنسيين إلى هذه المساحة.

وهنا يأتي حديث سركوزي في بدء حملته الانتخابية في إسرائيل ليقول أن "العنصريين والمعادين للسامية يفخرون بهذه الاعمال ولكن لا يجوز التفكير بان فرنسا هي بلد معاد للسامية".

واقتنص سركوزي المناسبة للدفاع عن سفير فرنسا في اسرائيل جيرار ارو الذي تسبب بسوء تفاهم بين البلدين. وكان ارو الذي حضر الاجتماع، قال قبل ايام ان الاسرائيليين يعانون من "هوس معاد لفرنسا". وأضاف في تصريح لإذاعة الجيش الإسرائيلي " وقع انشقاق بين فرنسا واسرائيل اللتين كانتا حليفتين قريبتين".

واعتبر ارو ان "الاسرائيليين شعروا بالخيانة منذ ١٩٦٧، ومنذ هذه الصدمة، واذا استخدمنا عبارات التحليل النفساني يعد الاسرائيليون ملفا ضد فرنسا". اضاف "هناك نوع من الهوس في هذا البلد، انه هوس معاد لفرنسا، وهذا واضح جدا".

وقال سركوزي ان "فرنسا بلد صديق لاسرائيل وفي حال حصل أحيانا توتر فهو بين أشخاص ينتظرون الكثير من بعضهم البعض أطلب منكم ألا تقبلوا بتشويه الحقائق". ■■

حسني مبارك: صفقات مذلة...وتمهيدات مشبوهة الأمريكية والصهيونية

حصل في هذه الفترة تحول دراماتيكي في منطقة الشرق الأوسط، بطله السمسار الأمريكي حسني مبارك الذي أسندت إليه مهمة أن يكون عراب السياسة الأمريكية و الصهيونية في المنطقة والترويج لها، ووضع ثقل أكبر دولة عربية في خدمة أعداء الأمة العربية وقضاياها المصيرية وبخاصة في فلسطين والعراق، ودمج إسرائيل في المنطقة العربية وفقا للشروط الأمريكية والإسرائيلية، بل أكثر من ذلك الاندفاع للعب دور خطير في المخططات الأمريكية للمنطقة ككل.

الخطوة الأولى الإفراج عن الجاسوس عزام

وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هو الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام، مقابل إفراج إسرائيل عن أربعة طلاب جرى اعتقالهم ظلماً وعدواناً، بل ربما كان تواطؤ بين حكام مصر وحكام إسرائيل ليكون حجةً للإفراج عن هذا الجاسوس وهذا الثمن يقل كثيراً عما كان معروضاً على مصر من قبل.

وفي اليوم التالي من الإفراج عن عزام فوجئ الجميع بخبر القبض على «جاسوس إيراني» ليتم تخفيف وقع خبر الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي فيما بعد إلى القبض على شريكه المصري وهروب الإيراني، وهكذا جرت الأمور. فتح الأبواب مع إسرائيل على مصراعيها، من جهة، وتأزيم العلاقات مع إيران من جهة أخرى. ويأتي في اليوم التالي الملك الأردني عبد الله الثاني ليتهم إيران بأنها تخطط للدفع بمليوني إيراني أثناء العملية الانتخابية العراقية للتدخل فيها لمصلحة «الشيعة» بالطبع، ثم تمادى الملك الأردني في تحليله حين اتهم إيران بأنها تستهدف من وراء ذلك تكوين «هلال أو حزام شيعي» يمتد من إيران حتى لبنان.

تسخين الأجواء تمهيداً للاعتداء على إيران

إن هذا الكلام يصب في مجرى تسخين الأجواء وتهيئتها وتعبئتها ضد إيران لمنع أو إضعاف أي تحرك شعبي حين تقرر أمريكا توجيه ضربة إليها، وكذلك فإن تسخين لعبة الطائفية القذرة، أي لعبة شيعة وسنة في المنطقة، وهكذا ينكشف المخطط الأمريكي الخطير، وهو أن واشنطن تعمل على جر منطقة الشرق الأوسط إلى مهالك وويلات، لن تسلم منها حتى الدول الدينية كالسعودية التي تحالفت معها منذ أكثر من نصف قرن ووضعت كل إمكاناتها تحت تصرفها، ووفق هذا البرنامج لن تبقى دولة واحدة في المنطقة قائمة، وبدلاً من الانتقال إلى الدول الوطنية، ستجر المنطقة إلى أوضاع ماقبل قرنين من الزمان.

احتفال إسرائيلي

وقد اعتبرت إسرائيل الإفراج عن الجاسوس عزام انتصاراً لها انعكس في وسائل الإعلام وفي تصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين ومن بينهم وزير الدفاع ووزير الخارجية سلفان شالوم وقائد الجيش الذي أشار في تصريحات له إلى :

- شهر عسل قد تم تدشينه بين إسرائيل ومصر قبل إكمال عزام عقوبته.
- الأيام والأسابيع القليلة القادمة ستشهد عودة السفراء العرب المسحوبين من تل أبيب بسبب مجريات الصراع.
- إن إسرائيل في سبيلها إلى تسجيل اختراقات جديدة في عشر دول عربية بين المغرب والخليج العربي دفعة واحدة.

زيارة مبارك لدول الخليج

وقد فضحت صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية أهداف جولة مبارك في الدول الخليجية وبخاصة الكويت والبحرين، وقد أفادت الصحيفة أن الأهداف الرئيسية «لزيارته الكريمة» هي دعوة هذه الدول لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل والضغط على سورية لاتخاذ خطوات محددة وواضحة ضد فصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله، ومقابل ذلك يجري التسريع بوتيرة عملية السلام!! كما أن وسائل الإعلام المصرية لم تنف الأنباء التي بثها التلفزيون الإسرائيلي عن قرب زيارة شارون لمصر، والتي سيعقبها زيارة مبارك لإسرائيل.

رضوخ للإمبريالية الصهيونية

إن تواطؤ القيادة المصرية وبموافقة ضمنية من الحكام العرب، هو رضوخ للمخططات الأمريكية والصهيونية، وإجبار العرب على التخلي عن التمسك بتسوية عادلة مع إسرائيل تحفظ للفلسطينيين حقوقهم، وقرروا أن الحل الأسهل والأنسب هو ما يؤمن بقاء كل الحكام العرب على كراسيهم والرضوخ نهائياً للمطالب الصهيونية وهذا إذا ماتم واكتمل فلن يحصل هؤلاء إلا على الفتات ولن يكسبوا إلا لعنات شعوبهم.

هذا المخطط مصيره الفشل

مهما تآمر الحكام العرب على حقوق شعوبهم، وخصوصاً في فلسطين والعراق فإن الإخفاق سيلاقيهم لامحالة.

فالشعب الفلسطيني الذي صمد ببطولة في وجه الآلة الحربية الإسرائيلية، رغم الخسائر الجسيمة والتضحيات الهائلة، قد أفشل مخططات شارون في تحطيم مقاومة الشعب الفلسطيني وكسر إرادته، بل نقل الأزمة إلى داخل المجتمع الإسرائيلي وداخل حكومة شارون ذاتها، ولن تفلح جميع المؤامرات التي يحوكها الأمريكيون والصهاينة، وينفذها عملاؤهم من الحكام العرب.

وهاهي ذي المقاومة العراقية الباسلة توجه الضربات تلو الضربات للقوات الأمريكية والمتحالفة معها وجعلتهم يغوصون في أزمة لاحل لها إلا بالخروج من العراق.

إن مقاومة الشعوب العربية وقواها الوطنية على مختلف أطيافها تزداد اتساعاً وشدة وخبرة، وعلى هذه القوى أن ترص صفوفها في جبهات واسعة في كل بلد عربي لمقاومة المحتلين ومخططاتهم الخبيثة وإفشالها وهي قادرة على ذلك، فعزيمة الشعوب وقدرتها على المقاومة تتصاعد بشكل لم يسبق له مثيل في زمن القطب الواحد، والنصر في النهاية للشعوب لا لأعدائها.

■■

قوات الاحتلال الأمريكية تنكل بالفلسطينيين في العراق

في يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٤/١٢/٦ قامت قوات الاحتلال الأمريكي بتحشيد قوة كبيرة من الآليات والدبابات والمدرعات والمشاة والطائرات العمودية وطوقت نادي حيفا الرياضي وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والحي السكني للفلسطينيين في منطقة البلديات الواقعة شرق بغداد.

واعتقلت على إثر ذلك عددا من الأخوة العاملين في نادي حيفا ومواطنين آخرين من أماكن سكناهم. وقد دمرت قوات الاحتلال محتويات الهلال الأحمر الفلسطيني ونادي حيفا الرياضي من أثاث ومستلزمات، كما وقامت بمصادرة أكثر من خمسين جهاز حاسوب وهدمت الدبابات الأمريكية أسوار النادي الرياضي من جميع جوانبه وقامت بحملة تفتيش واسعة داخل مكاتب وقاعات النادي وعيادات الأطباء في مبنى الهلال الأحمر ومركز حيفا لتعليم الحاسوب وكانت تلك القوات تدمر كل شيء يقع في طريقها.

وقد قامت الهيئة الوطنية الفلسطينية في العراق والتي تعود مرجعيتها لمنظمة التحرير في متابعة شؤون التجمعات الفلسطينية بُعيد احتلال العراق وذلك بعدما عمت الفوضى وعدم الاستقرار أنحاء العراق وبالخصوص بغداد التي غابت عنها كل المؤسسات والدوائر الرسمية.

ونحن لا نرى مبررا لهذه الاعتداءات الأمريكية على شعبنا الفلسطيني ومنظماته المدنية وجمعياته الخيرية والإنسانية في بغداد إلا كونها استمراراً للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني داخل الوطن.

كما ونجد أن التفسير الوحيد لهذه الاعتداءات السافرة الفشل الذريع الذي تواجهه قوات الاحتلال في معاركها مع شعب العراق ومقاومته الباسلة.

الغريب أن القوات الأمريكية لجأت بعد يوم من تلك المداهمة الهمجية لمسرحية تروج أكاذيبها التي لم تنطل على شعبنا معلنة لهم أنها ألقت القبض على إرهابيين كبار مع أن شعبنا يعرف أنهم من أبنائه البررة المخلصين الذين تفانوا في خدمة شعبهم وأهلهم في تجمع البلديات والمناطق الأخرى.

وفي ذكاء مفرط قامت القوات الأمريكية بتقديم مساعدات غذائية ومن ضمنها خراف حية، إلا أن شعبنا الصابر الصامد لم يقبل تلك الرشاوى الرخيصة وقام بحرقها على مرأى من الجنود الأمريكان.

إننا إذ ندين باسم شعبنا الفلسطيني عموما وشعبنا المقيم في العراق خصوصا منذ نكبته عام ١٩٤٨ والتي كان سببها محتلو العراق اليوم من إنكليز وأمريكان نؤكد في الوقت نفسه على ضرورة الإطلاق الفوري وغير المشروط لكافة المعتقلين.

ونؤكد أن شعبنا عاش عزيزا في ضيافة شعب العراق العظيم وتقاسم معه السراء والضراء على مدار ستين عاما.

كما نهيب بكل القوى الخيرة والمنظمات الإنسانية في العراق وخارجه وبالمنظمات الدولية وجامعة الدول العربية للعمل على إطلاق سراح المعتقلين ووقف مسلسل الإرهاب الأمريكي على شعبنا الفلسطيني ومؤسساته المدنية في العراق.

إرهابيون كبار في روضة للصغار بعد الحرب واحتلال بغداد

من جهة أخرى نجح ضباط أمريكيون يبدو أنهم مدربون على التعامل الجيد مع الناس وإقامة علاقات طيبة معهم، بالتغلغل في أحد الأحياء الشعبية الخاصة بالفلسطينيين (البلديات) شرق العاصمة بغداد، وقدموا خدمات لهذا الحي بعد الفوضى التي اجتاحت العاصمة العراقية بعد دخول القوات الأمريكية، ومن هؤلاء الضباط (كريكسون، ميجر فري، ميجر بنثور) وغيرهم لغاية واحدة وهي المتابعة اليومية لأي تحرك قد يقوم به الفلسطينيون...

لكن حالة من التوتر حدثت إثر وصول ضابط يدعى (جبرائيل) ويعتقد السكان المحليون أنه إسرائيلي فهو يتحدث اللغة العربية بلكنة فلسطينية مشابهة للكنة التي يتحدث بها الإسرائيليون في الضفة الغربية..

ويبدو أن السكان كانوا على حق في اعتقادهم إذ هاجم هذا الضابط الحي الفلسطيني ومقر النادي الرياضي والذي يحتوي على روضة للأطفال ومقر لجمعية المرأة وجمعية الطفل التي تعنى بالمعوقين..

■ **ناطق باسم الفلسطينيين المقيمين في العراق**

الانتخابات العراقية...مراهنات أمريكية على السراب!!

عندما أعلن الرئيس بوش، من على ظهر إحدى البوارج الحربية أن غزو العراق واحتلاله قد تم، وأن الأمور أصبحت في يد القوات الأمريكية كان واهماً، فلقد تبين أن حساب الحقل يختلف كلياً عن حساب البيدر.

فبعد الاحتلال بفترة وجيزة بدأت المقاومة العراقية ضد الاحتلال تطل برأسها، وأخذت تتصاعد مكبدة قواته خسائر في الجنود والعتاد. بل أشارت الأنباء آنذاك إلى أن الاستعداد من بعض القوى لمقاومة الاحتلال قد بدأ قبل الغزو، وازدادت اتساعاً وشدة بعد أن انفضحت الأكاذيب التي روجتها الإدارة الأمريكية لتبرير عدوانها على بلاد الرافدين. وقد تأكد الشعب العراقي والعالم بأسره أن أسلحة الدمار الشامل غير موجودة. وأن جنة الحرية والديمقراطية التي وُعد بها العراقيون تبين أنها جحيم، وانتقالهم من تحت الدلف إلى تحت المزراب أجج غضبهم، ولذلك ليس مستغرباً أن تغوص الولايات المتحدة في المستنقع العراقي، وتجد نفسها في مأزق لامخرج منه.

تزايد عدد المشاركين في المقاومة

وقد علقت صحيفة «الفيغارو» الفرنسية على معركة الفلوجة بقولها: «إن النجاح الجزئي الذي حققته الولايات المتحدة في الفلوجة وضعها في مواجهة مصاعب أخرى، فما أصاب الشعب العراقي من ويلات الاحتلال جعلته ينحاز كلياً إلى المقاومة وتأييدها، بل والمشاركة فيها بأعداد هائلة، وبحسب تقدير وكالة المخابرات الأمريكية فإن المنضوين تحت لواء المقاومة كان قبل عام نحو ٧٠٠٠ عنصر، ثم ارتفع إلى ١٢ ألفاً هذا الصيف، وحالياً تقدر أعدادهم بنحو ٢٠٠٠٠ .

الانتخابات والهجوم على الفلوجة

فماهي الأهداف الحقيقية من الهجوم على الفلوجة؟ هناك ثلاثة تفسيرات:

١ - إن الهجوم يرمي إلى إعادة رفع معنويات جنود المارينز الذين لم يهضموا حتى الآن فشلهم فيها خلال شهر نيسان المنصرم عندما حاولوا السيطرة على المدينة وفشلوا.

٢ - ويعتقد آخرون أن الولايات المتحدة تبحث عن مخرج لها من المستنقع العراقي، وأنها تعتقد أن الانتخابات المرتقبة في أواخر كانون الثاني القادم هي فرصتها الذهبية للخروج من العراق مع حفظ ماء الوجه، ولكي تكتسب هذه الانتخابات شرعيتها، وتشارك فيها الأطراف العراقية جميعها ينبغي «إحلال السلام» في المنطقة التي تدعى «مثلث الموت» وهذا يفترض التخلص من معقل المقاومة في الفلوجة، وهذا يعني أن أمريكا أقرت ضمناً أن الحرب لايمكن كسبها، وبالتالي تريد وقف خسائرها عند هذا الحد والرحيل، ولكن ينبغي في البداية تأمين أقل قدر ممكن من «الأمن والاستقرار»!!

٣ - وثمة تفسير ثالث ينبئ بمستقبل أكثر سوداوية للعراق، لأن الهجوم على الفلوجة سيكون ضمن خط لسياسة خارجية أكثر شراسة وعدوانية كما هو متوقع لما بعد انتخاب بوش لولاية ثانية.

فالمحافظون الجدد في البيت الأبيض الذين ترسخ وجودهم فيه ليس لديهم أية نية للتخلي عن طموحاتهم وبرنامجهم الذي يتضمن «الانتهاء من مهمة العراق» أي إقصاء المعارضة والقضاء عليها، وجعل هذا البلد الغني بالنفط تابعاً للولايات المتحدة، بالإضافة إلى قلب بعض الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الشرق الأدنى.

إن هذه التفسيرات كلها واردة في الحسبان ومتداخلة فيما بينها وهدفها النهائي البقاء في العراق ونهب خيراته ولو كان على حساب الشعب العراقي وتدميره، كما جرى في اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية حيث نالت مدينتا هيروشيما وناغازاكي نصيبهما من الدمار والويلات على أيدي حكام واشنطن، وماجرى فيما بعد في فييتنام البطلة التي هزمت الدولة الإمبريالية الأولى في العالم شر هزيمة.

شرعنة الاحتلال

إن تصاعد المقاومة العراقية، دفع الأمريكيين، إلى جانب استخدام القوة المفرط ضد العراقيين، إلى إيجاد واجهة عراقية «شرعية» تتخفى وراءها وتتمركز في قواعد عسكرية متوضعة في عدة أماكن من العراق، وهذه الواجهة هي الدعوة إلى إجراء انتخابات لتشكيل جمعية وطنية تنبثق عنها وزارة تأتمر بأمرهم وتعطي وجودهم في العراق شكلاً قانونياً أمام الشعب العراقي وشعوب العالم.

الدعوة إلى تأجيل الانتخابات

لكن الظروف «الأمنية» الصعبة، أي تصاعد أعمال المقاومة قد جعلت زمن إجراء الانتخابات غير مناسب، ولذلك أخذت تتوالى التصريحات التي تدعو إلى تأجيلها ستة أشهر حتى «تهدأ الأوضاع» كما اقترح أزلامهم والمتحالفون معهم، بما فيهم الحزبان القوميان الكرديان، وحزب الوفاق الوطني الذي يرأسه إياد علاوي، وقد صدر بيان بعد اجتماع ١٧ حزباً ومنظمة أيدوا فيه تأجيل الانتخابات، لكن بوش، ضرب قرارات عملائه بعرض الحائط وأصر على إجرائها في وقتها المحدد، وهذا دليل جديد على أن المستعمرين يحتقرون أزلامهم ولايأبهون بما يصيبهم من إذلال إذا ماتعارضت مع مصالحهم.

شرم الشيخ والدعم الخارجي

وإذا كان مؤتمر شرم الشيخ قد قدم دعماً خارجياً، عربياً رسمياً، ودولياً لقوات الاحتلال وأعطاها الصفة القانونية، وقوّى موقع حكومة علاوي فإن تطور الوضع الداخلي هو الذي سيقرر مستقبل العراق الشقيق، وأن خيار المقاومة سيبقى الخيار الوحيد طالما أن قوات الاحتلال لاتفكر في الخروج من العراق على المدى المنظور.

شروط الانتخابات الحقيقية

إن الأمريكيين يريدون انتخابات على مقاسهم ومصلحتهم، فكل مايسعون إليه هو انتخاب جمعية وطنية مطواعة تحقق لهم أهدافهم التي احتلوا العراق من أجلها، وحتى تكون الانتخابات ديمقراطية ولصالح الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب العراقي لابد من تحقيق الشروط التالية:

١ . انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية من العراق بدون قيد أو شرط وترك الأمور للعراقيين كي يحلوا أمورهم ويديروا شؤونهم بعيداً عن تدخل أية قوة أجنبية.

٢ . إطلاق الحريات الديمقراطية وحرية الأحزاب والصحافة.

٣ . تأمين الاستقرار الداخلي عن طريق وقف العنف والمصالحة الوطنية وتجنب أي اقتتال داخلي موجه من الخارج.

٤ . الحفاظ على كرامة الإنسان العراقي التي هدرت طويلاً، وتمتعه بحريته وسيادة القانون وتطبيقه على الجميع.

٥ . إطلاق برنامج سريع لإعادة إعمار مادمره العدوان.

٦ . الاحتفاظ بالثروة البترولية وعدم تسليمها للاحتكارات الأجنبية.

٧ . وضع دستور ديمقراطي علماني يساوي بين جميع المواطنين بغض النظر عن الطائفة أو الدين أو القومية ويتضمن حلاً مناسباً لحقوق القوميات الموجودة في العراق، بما فيها الحقوق القومية للأكراد، ويحتفظ للعراق بوحدة أراضيه.

■ **عادل الملا**
محرر الشؤون العربية

المقاومة العراقية.... تصعق الأمريكان بعملية نوعية

لم تستطع الإجراءات القمعية الوحشية، ولاالأسلاك الشائكة ولاأنظمة الحماية والاستطلاع المرتكزة إلى أحدث التقنيات، أن تمنع رجال المقاومة العراقية البواسل من توجيه ضربة نوعية موجعة لقوات الاحتلال الأمريكية وحلفائها في العراق.

ففي يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠٠٤/١٢/٢١، تمكن المقاومون العراقيون من ضرب إحدى القواعد الأمريكية في الموصل شمال العراق، موقعين ٢٤ قتيلاً في صفوف الغزاة وأكثر من ٦٠ جريحاً.. هذا حسب اعترافات المتحدث باسم القيادة العسكرية الأمريكية، الذي اعتاد أن يخفي الأرقام الفعلية والحقيقية للخسائر البشرية والمادية لقوات الاحتلال، رغبة في التخفيف من الآثار النفسية السلبية على جنود وضباط قواته.

وتأتي هذه العملية الفذة قبيل الانتخابات العامة التي تسعى الإدارة الأمريكية لإجرائها في العراق في ٣٠ كانون الثاني المقبل، لتؤكد أن الشعب العراقي يرفض كل أشكال الوجود الأجنبي على أرضه الحرة، ولاشك أن توقيتها الذي جاء بعيد العدوان الهمجي على الفلوجة، يحمل الكثير من المعاني الهامة، ويثبت أن المقاومة تزداد جرأة ودقة وإصراراً يوماً بعد يوم، خصوصاً وأنه إلى الآن لم يستطع العسكريون الأمريكيون معرفة نمط الهجوم الذي تعرضوا له، أهو انتحاري أو بقنابل موقوتة أو بصواريخ موجهة.

وسقط في الهجوم عدد من المتعاقدين الأمريكيين، وبعض موظفي شركة «هاليبرتون» الأمريكية، وعناصر عسكرية من جنسيات مختلفة، وهذا مايدل أن الأعداد الحقيقية لخسائر الهجوم البطولي هو أكثر بكثير مما أعلن عنه.

■■

د. قدري جميل في حوار مع الثورة..

ثنائية المعارضة والنظام غير حقيقية..

تحت هذه العناوين نشرت صحيفة «الثورة» يوم الخميس ٢٠٠٤/١٢/١٦ في صفحة «قضايا فكرية» الحوار الذي أجرته مع الرفيق د. قدري جميل.

وفيما يلي النص الكامل للحوار (مع تصليحات الأخطاء المطبعية الفادحة أحياناً):

انشغل الفضاء الالكتروني بعرض وقائع ندوة (الوحدة الوطنية كأداة أساسية في مواجهة المخاطر) وما ورد من تعقيبات على الآراء التي قيلت فيها.

دعت لهذه الندوة جريدة «قاسيون»، فلم يكن أفضل من د. قدري جميل رئيس تحريرها طرفاً للحوار حول دواعي إقامتها، مجرياتها وما أفضت إليه من نتائج وشرعت من آفاق.

وللتعريف فالدكتور جميل عضو اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن هذا التفصيل انطلق الحوار التالي معه:

❖ أنت من فصيل شيوعي يدعو إلى وحدة وطنية وسؤالي: عن أية وحدة وطنية تتحدثون وقد عجزتم عن انجاز الوحدة فيما بينكم كشيوعيين؟

❖❖ برأينا أن الحركة السياسية الضعيفة تؤدي إلى تشرذم الأحزاب وانقساماتها وبالاستدلال تتعزز الوحدة الوطنية كلما توفرت الأجواء الموضوعية لتقوية الحركة السياسية وبالتالي إعادة توحيد تلك الحركات السياسية التي انقسمت خلال الحقب السابقة، من هنا سؤالك صحيح عن العلاقة العضوية بين الوحدة الوطنية ووحدة الأحزاب.

❖ متى تنقسم الأحزاب؟

❖❖ تنقسم الأحزاب عادة في مراحل التراجع والهزائم، حيث تصعد الأسئلة، دون أن تجد لها إجابات فتكثر الاجتهادات، وحيث تكثر الاجتهادات، تكثر الفرق والطوائف والشيع، فتظهر الأرضية الموضوعية للانقسامات، إن القراءة التاريخية تدلنا على أن التراجع عام، شمل مجمل الحركات الثورية العالمية منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، لكن وبدلا من دراسة الأسباب بدأنا نحمّل المسؤوليات بشكل غير موضوعي لمن لا يجب أن يتحملها، فبدأت الانقسامات في الحركات كافة ومعها التراجع عما كان مطروحا من شعارات .. لقد كنا نتحدث عن الاستقلال الاقتصادي على أساس أننا أنجزنا التحرر الوطني، فإذا بنا اليوم بمجابهة مع الاحتلال المباشر. مفارقة تجعلني أقول أننا كنا في حقيقة الأمر مهزومين، لكننا كنا نخوض معاركنا بعقلية المنتصرين، سواء كنا قوميين أو شيوعيين، على عكس حالنا اليوم، حيث الظروف الموضوعية متوفرة من أجل الصمود، لأن المشكلة عند الأميركان، وإلا لما لجؤوا إلى الحل العسكري.. فالحرب الخارجية تعبير عن أزمة متجذرة، ومن دونها لشهدوا انهيارا اقتصاديا مدويا، كان المحللون يتوقعونه ويقترحون لتفادي صدمة الانهيار أو تأجيلها تخفيض قيمة الدولار شهريا بمعدل ٦ أو ٧٪، لكن الأمريكيين رفضوا التخلي عن مركز الصدارة وكان لابد من حرب كبيرة بحجم المشكلة.

أما لماذا أفغانستان، فلأنها تقدم إمكانية حرب افتراضية قابلة للتطوير في جميع الاتجاهات ولا سيما باتجاه الغرب، أي منطقتنا.

الحرب هي حل أخير، وهذا يعني أن الأفق التاريخي أمام الأميركيين مسدود، لكننا للأسف نواجههم بعقلية المهزومين مع أننا في مرحلة صعود.

تناقض القول والفعل

❖نعود إلى الشيوعيين السوريين، لماذا انقسموا؟

❖❖ ليس الشيوعيون السوريون فقط، فمع تقدم الزمن كان التناقض يزداد بين القول والفعل، بين الهدف البرنامجي وما يتحقق منه، وهذا يتطلب من الناحية المعرفية تفسيراً أساسيا وإلا فسيتم التوجه للأسباب الثانوية فلا تحل المشكلة بل تعيد الأزمة إنتاج نفسها.

هذا ما حدث مع الشيوعيين في سورية.. بدأ الانقسام على أساس أن دور الحزب يتراجع، لكن الأطراف الجديدة المنبثقة عن الانقسام لم تدرك السبب الرئيسي للتراجع، فاستمر هذا التراجع مع كل طرف لأن الأزمة أعادت إنتاج نفسها.. وهكذا نجد أنفسنا بعد ثلاثين عاماً في حالة تشتت قصوى وأزمة عميقة، مما يوفر الجو الموضوعي لتوحيد الحركات التي يجمعها هدف محاربة الظلم والسعي للتحرر.

❖ وماذا عن تقاسم المكاسب؟

❖❖ هذا تفسير يظل أسير الظواهر ولا يبحث في عمق الأزمة وهل كانت حركات التحرر العربية منتصرة حتى تتقاسم مكاسب الانتصارات؟.

❖ عندما تنكمش المكاسب، يزداد الاقتتال ضراوة؟

❖❖ أنا لا أنكر أن البعض انخرط في حركات تحرر لأنه ظنها منتصرة، فإذا به يكتشف العكس فحاول أن يدبر رأسه.. هذه الامتيازات تشكل ظاهرة تظل ثانوية ولا يمكن على أساسها تفسير المشكلة الرئيسية لحركات التحرر.

❖ أنت واحد ممن يرفعون لواء الدعوة النبيلة للحوار وتدعيم الوحدة الوطنية لكنك في الندوة الثانية استطعت أن تخون من يختلف معك في الرأي ففي الوقت الذي قلت فيه أن بين المعارضة وطنيين مخلصين أي أنك منحتهم شهادة حسن سلوك، قلت أن هناك بالمقابل ليبراليين يدعمون اقتصاد السوق وكأنهم قنابل موقوتة؟

❖❖ هذا اجتزاء، فأنا تكلمت أيضا عن النظام، وفيه من يدعمون اقتصاد السوق، وأنا أقصد أن ثنائية المعارضة والنظام اليوم، ليست ثنائية حقيقة مع التقسيمات المعقدة في المجتمع والتي تجري على أساسها اصطفافات ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

بالمناسبة أنا لم أقصد تخوين من يتبنون الليبرالية الجديدة، فقد يكون من بينهم مخلصون متعطشون للديمقراطية لكنهم لايدركون أن الليبرالية الجديدة تخلق الأساس الموضوعي لتقييد الحريات.

❖ ماذا تفعل أمريكا اليوم أعظم ممثل لليبرالية الجديدة؟

❖❖ تحتل، ومن بعد تقوم بخصخصة كل شيء بهدف تفتيت المجتمعات وبُنى الدول، أي أن الليبرالية الجديدة رافعة للمزيد من القمع وتقييد الحريات السياسية ولا يجوز النظر إليها بالمطلق كوصفة اقتصادية.

أنا واثق أن البعض من (المعارضين) لا يعون الجانب السياسي لهذه العملية الاقتصادية فيتشدقون بالحديث عن ديمقراطية مأمولة.

لكن هؤلاء يتكلمون، أما الأخطر منه فأولئك الموجودون في أجهزة الدولة ويتبنون الليبرالية الجديدة بالممارسة دون الحديث عنها..

❖ هذا يعني أنك مع الشكل الوصائي للدولة؟

❖❖ اعتقد أن البعض يحاول أن يضعنا أمام ثنائيات وهمية: انتم مع الأمريكيين أم مع صدام؟ مع النظام أم المعارضة؟ مع اقتصاد السوق أم مع دور الدولة القديم؟.

ألا يمكن أن ابحث عن خيار ثالث؟ أليس من الممكن أن أكون مع المعارضة في طروحاتها الصحيحة ومع النظام في قضاياه الصحيحة، والعكس بالعكس؟.

ثم هل يستطيع من يتكلم عن اقتصاد السوق أنه يعرّفه لي؟

أنا كاقتصادي أعرف أنه العلاقة بين العرض والطلب، وأعرف أن هناك أربعة نماذج تاريخية من اقتصاد السوق عرفتها البشرية حتى الآن، وإن ظل أشهرها النموذج الذي يتبنى المنافسة الحرة، لكنه انتهى مع نهاية القرن التاسع عشر، أما الآن فالحديث عن اقتصاد سوق يندرج في إطار ترويج الأوهام مع تسيد الاحتكارات وتزايد تدخل الدولة المباشر وغير المباشر، كما تثبت الأرقام في العشرين سنة الماضية.. ومع ذلك يطالبون بالعكس في بلداننا..

من قال أن المطلوب إما أن نبقي على دور الدولة الوصائي السابق أو ننتقل إلى مرحلة لا دور للدولة فيها؟.

❖ تتحدث عن نموذج ثالث، فهل تستطيع توضيحه؟

❖❖مطلوب من الوطنيين كافة أن يساهموا في تحديد النموذج بشكل يساعد الدولة على لعب دورها التنموي. وتائر النمو كما صرحت هيئة تخطيط الدولة لا تتعدى نصف في المائة ٠،٥٪ إذا أزحنا النفط في ظل النمو السكاني بمعدل أعلى من ٢٪ مما يعني أن حصة الفرد من الدخل تتناقص، والمطلوب برأيي تحقيق نمو اقتصادي يفوق النمو السكاني بثلاث مرات كي نحل مشكلة البطالة ومستوى المعيشة.

أما الأهم من المشكلة الاقتصادية فهو دور سورية الإقليمي.

في السابق كانت تحصل سورية على ريع سياسي من الأوضاع العالمية والإقليمية يمكنها من لعب دور أكبر من وزنها الاقتصادي. أما الآن فقد تغيرت الموازين وصارت سورية تحتاج إلى وزن اقتصادي يستطيع أن يحمل دورها الإقليمي وإلا فنحن مهددون بالانكفاء والانتقال من حالة التأثير بمحيطنا إلى التأثر فيه مما يحمل أخطاراً جدية على الوحدة الوطنية.

الاقتصاديون يرون ضرورة زيادة وتائر التنمية بنسبة ٧٪ وهذه مهمة لن يستطيع قطاع الدولة بحالته السابقة والراهنة من التصدي لها كما لن يستطيعها القطاع الخاص مما يعني البحث عن صيغ تنموية لدولة عقلانية منفتحة على المجتمع.

الخطر الخارجي والعدالة الاجتماعية

❖ كلما أردت تبرير أو شرح فكرة تستعين بالخطر الخارجي للبرهنة على ضرورة الحوار أو الوحدة الوطنية أو التنمية الاقتصاديةألا تعتقد أن الخطر الخارجي هو الأقدر على إقصاء الخلافات

❖❖ صحيح، لكن الخطر الخارجي يستند إلى الثغرات في الوحدة الوطنية يجب تجنيد المجتمع وتحصين الداخل لنجبر العدو على التفكير ألف مرة قبل أن يقدم على أي عمل.

اليوم لدينا نسبة بطالة عالية مائتا ألف شخص كتلة زيادة سنوية على حجم المهمشين في المجتمع فتخيلي حجم هذه القنبلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر تلقائيا أو تفجرها يد خارجية في لحظة مدروسة.

هناك أيضا مستوى المعيشة، على الرغم من محاولات تحسينها ليس من اليسير تجنيد مواطن لا يحصل على لقمته بشكل كريم. كيف يمكن أن نطلب التضحية على قدم المساواة وهناك من يغتني على حساب الآخر؟.

صعب! لذلك يجب تأمين مستوى من العدالة الاجتماعية.

❖ تتحدث عن التهديدات الخارجية من الذي تستهدفه هذه التهديدات؟

❖❖ هناك مخطط كامل لإعادة ترتيب المنطقة وتفكيك بناها وإركاعنا، من هنا المواجهة قادمة ليس اعتباراً من إحداثيات المنطقة، بل اعتباراً من الوضع الأمريكي والعالمي، ولا يظن أحد أن مأزق العراق سيعني انكفاء الأمريكيين، في السابق احتل الأمريكيون كامل الهند الصينية عندما انحشروا في فيتنام.

إذاً فمأزق العراق لا يعني الانكفاء الحتمي، فقد يعني أيضا توسيع رقعة الحرب والهيمنة.

❖ أي الهروب إلى الأمام؟

❖❖ تماما، فهل من عاقل يظن أن الأمريكيين سيخرجون من العراق؟، هذا سيضيف إلى مشكلاتهم الاقتصادية مشكلات سياسية وعسكرية واجتماعية كبيرة.

هذه القراءة تتطلب وحدة وطنية عالية المستوى لمواجهة المخاطر فلم يعد بالإمكان في ظل توازن القوى الحالي الاعتماد على تواجه الجيوش.

وكما نعي أهمية الجبهة الداخلية، كذلك يعرف عدونا أهمية اختراقها لاسيما عبر ثغرة الفساد. قوى الفساد الرئيسية نقطة ارتكاز أساسية للعدو الخارجي فمصلحتها حيث حساباتها البنكية لا في الوطن.

أنا أحدد قوى الفساد الكبرى لأنني أخشى الانشغال بقوى الفساد الصغرى لأنها إفرازات جو عام ومشكلة أكبر.

دون اجتثاث قوى الفساد الكبرى لا يمكن حل مشكلة البطالة أو مستوى المعيشة أو تهيئة الأجواء المعنوية المناسبة للمواجهة، بذلك فقط نؤمّن حركة مجتمع متناسبة مع مستوى الأخطار فتتحرر الطاقات الكامنة والمقيدة حتى الآن في المجتمع. هذه الطاقات ستسمح بحل كثير من قضايانا الداخلية وتهيئة الظروف لمواجهة خارجية قد تفرض علينا.

❖أي تفعيل سياسي لقوى المجتمع؟

❖❖ نعم حركة سياسية نشيطة تنهي حالات الموت السريري عند قوى سياسية عديدة فتعيد السياسة للمجتمع علما أن المجتمع لم يخرج من السياسة بل الأحزاب هي التي خرجت منه.

الوحدة الوطنية

❖ هل تعتقد أن ندوة الوحدة الوطنية قد أتاحت في المجال لحوار حقيقي أم أنها كانت تجميعاً لمونولوجات، فمن حضرها إنما حضر بصفته الشخصية لا بصفته ممثلا لقوى وأحزاب فيستطيع أن يصرّح أو يفاوض

في الشق الثاني من سؤالي عن الندوة أود أن أعرف ما إذا كان الحوار بالفعل هدفها أم أن الهدف الأبعد الاشتراك في السلطة؟

❖❖ الحوار من أجل الوحدة الوطنية بعيد عن أية مكاسب أو مغانم ولم يقم للخروج ببرنامج سلطة بل برنامج مواجهة يمكن أن يجمع القوى المختلفة على الأرض لتشكيل جبهة مواجهة للخطر.

الأمر الثاني وهو ليس بسر إن البعثيين الذين حضروا إنما حضروا بتكليف من حزبهم أما فيما يخصنا فلم نشترط سوى أن يكونوا من الباحثين والمفكرين وكذا الحال بالنسبة للقوى والأحزاب الأخرى لأن النقاش بين الباحثين حول قضايا معقدة أسهل في سيرورته وأجدى مما لو تم بين قوى سياسية.

انطلاقا من هذا الواقع أصستطيع القول أن الندوة لم تكن مونولوجاً كما لم ترق لمستوى الحوار التفاعلي بل تراكما لآراء مختلفة تمهيداً لمرحلة التفاعل.

أما أهم الايجابيات فتتمثل في الاستغناء عن الوسطاء الذين يوصلون الأفكار بشكل خاطئ والبرهنة العملية على القدرة المدهشة للأغلبية على التسامح وتحمل الاختلاف والتفاعل بين الرأي والرأي الآخر.

هذا لا يعني غياب الأصوات المتطرفة سواء تلك التي وجدت أن الوحدة الوطنية فعل تحقق ومنجز ولا داعي للنقاش فيه أو تلك التي نفت أسسها .. الرأيان لم يمنعا تدفق تيار أوسع أجمع على ضرورة استمرار الحوار حول القضايا الإشكالية والأساسية للوصول إلى مواقف متقاربة.

■ أجرت الحوار: ديانا جبوب

كنا مهزومين ونخوض معاركنا بعقلية المنتصرين والآن عقليتنا مهزومة مع أن الانتصار ممكن

■ سورية تحتاج إلى وزن اقتصادي يحمل دورها السياسي!!.

■ الحرب الخارجية تصدير لأزمة داخلية!.

■ قوى الفساد نقطة ارتكاز للعدو الخارجي!.

عشر وصايا إلى فقراء سورية

أيها الفقراء ! لا تبتئسوا فهناك العديد من الخبراء الذين درسوا في الغرب والشرق، ممن يهمهم أمركم، سيأتون لدراسة وضعكم، بالتنسيق مع العديد من المنظمات الدولية، بما فيها التابعة للأمم المتحدة، وسيجبرون الأرقام على إنقاص نسبتكم سنوياً حتى تصلوا إلى ما دون الصفر.

ها هي صحيفة "تشرين" تتطالعنا في عددها الصادر بتاريخ ١٢/١٠/ ٢٠٠٤ بخبر أسعدنا للوهلة الأولى، مفاده، أنّ معدل الفقر في سورية أقل من ٩٪، وكم كنا نتمنى أن يكون هذا الرقم دقيقاً وصحيحاً، على أرض الواقع، كما نتمنى أن تكون هذه النسبة تقارب الصفر.. لكن مع الأسف الشديد فإنّ نسبة ٩٪، بحد ذاتها، تحتاج إلى تدقيق، كما نعتقد..

تستند "تشرين" في معلوماتها على دراسة "المكتب المركزي للإحصاء وبالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"؛ وتتابع الصحيفة قائلة: "وأكد المصدر أن الرقم أقل من ذلك أيضاً وأشار إلى أنّ معدل الفقر في مصر ٢٦٪ وفي الأردن ١٥٪ وفي لبنان ٣٠٪".

وتتضمن الدراسة التي انتهت اللجنة من تجميع معطياتها في أيار (مايو) الفائت (كما تقول صحيفة تشرين) معلومات مفصلة حول تكاليف المعيشة ومستوى الدخول. وتعبر عن سبر (واقعي) لمستويات المعيشة في كافة المحافظات. وعلاقة ذلك بمعدلات البطالة ومستوى التعليم.

مخاطر الدراسات والإحصائيات الرقمية على مصير العباد والبلاد

لقد توقفتُ ملياً عند هذا الرقم ٩٪، ولفت انتباهي أنّ العديد من المهتمين بالشأن العام لم يتوقفوا عنده، ولم يناقشه أي منبر حزبي أو شيوعي أو جبهوي، أو حتى معارض، وكأنّ الأمر إما مسلم به ودقيق، أو كغيره من الأرقام والتصريحات فقدت مصداقيتها ولا تستحق التوقف عندها؟؟!!

ولما كنت قد نشرت في أكثر من مقال سابق، منها على سبيل المثال، مقال تحت عنوان "الإصلاح الشامل وبناء الدولة على أسس عصرية سليمة مهمة وطنية وقومية" أرقاماً أخرى حول نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر في سورية - (مستنداً إلى إحصاءات اقتصادية، منها "المجموعة الإحصائية ٢٠٠٣ ، دمشق، الجدول ١٢/١٦، ص٥٣٥ - المجموعة الإحصائية ٢٠٠٣، دمشق، جدول ٩/١٦، ص٥٣٣ . - نبيل سكر، الاقتصاد السوري إلى أين، مجلة الاقتصادي الكويتي، الكويت، العدد٤٠٦، يوليو/ تموز٢٠٠٣، ص٤٧-٤٨ . - هيئة مكافحة البطالة في سورية - التقرير السنوي الأول ٢٠٠٢ ، ص٤، انظر أيضاً جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٤٩٤٩، ٢ آذار ٢٠٠٤، ص١٣ . - جريدة الاتحاد، أبو ظبي، العدد ١٠١٦٢، الجمعة ٢ /٥/٢٠٠،ص١٧ . - جريدة الاتحاد، أبو ظبي، العدد ١٠٣٠٥، الاثنين٢٢/٩/٢٠٠٣،ص٢٧) - تبين اختلاف التقديرات المحلية والعربية والدولية لمعدل البطالة في سورية، فالجهات الرسمية الحكومية في سورية تقدرها بنحو ١١،٥٪ في حين تقدر هيئة مكافحة البطالة المعدل بنحو ١٥٪ عام ٢٠٠٢ و١٦٪ أي نحو ٨٥٠ ألف عاطل عن العمل عام٢٠٠٣ من إجمالي القوى العاملة المقدرة بنحو ٥،٣ مليون عامل(تقدر نسبة القوة العاملة إلى إجمالي مجموع السكان بنحو ٣١،١ ٪ عام ٢٠٠٠، وفي دراسة صادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل العربية بعنوان البطالة في الدول العربية، تشير إلى أن معدل البطالة في سورية يقدر بحوالي ٣٠٪ في حين يقدرها البنك الدولي بحوالي٣٧٪، هذا فضلاً عن البطالة المقنعة، في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع (العام).. وقلنا إنّ الآثار السلبية لهذه الحالة غنية عن البيان.. وهي تعكس وضعاً كارثياً يدل على أن نسبة تقارب ٤٠٪ من أبناء المجتمع، إن لم يكن أكثر، تعيش دون مستوى خط الفقر.. وها هو المكتب المركزي للإحصاء وهيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدحض تلك الأرقام مبيناً أنّ معدل الفقر في سورية أقل من ٩٪!!!

أي الأرقام أدق؟

نعود لنؤكد أمنيتنا بأن يكون معدل الفقر في سورية أقل معدل في العالم، وأن يقارب الصفر.. ولكن التمنيات شيء، والواقع ولغة الأرقام شيء آخر..

والملفت للانتباه أن واضعي هذه الدراسة يتناقضون مع أنفسهم.. فها هو رئيس هيئة التخطيط في سورية الدكتور عبد الله الدردري يقول: "لقد اكتشفنا أن ١٦٪ من تلاميذ المدارس في سورية كان لديهم فقر دم، وهذه قضية بدأنا نعالجها ومن هنا اختيارنا لكل هذه المعايير والمؤشرات، يعني اختيارنا للقرى المستهدفة." (انظر جورج كدر :مجلة أبيض وأسود و"كلنا شركاء ٢٠٠/١٠/٢٧ "

ولا يسعنا إلاّ أن نسأل هيئة تخطيط الدولة، التي شاركت في إعداد تلك الدراسة: كيف يمكن الموافقة بين معدل ١٦٪ من تلاميذ المدارس الذين لديهم فقر دم، ومعدل الفقر في البلاد أقل من ٩٪ ، علماً بأن التلاميذ الذين يعانون من فقر الدم يعيشون في أسر لا يقل عدد أفرادها عن ثلاثة أشخاص (٣×١٦=٤٨٪) دون خط الفقر، أليست هذه كارثة وطنية؟؟!..

وفي هذا السياق لا يسعنا إلاّ أن نقدر عالياً رأي الباحث سالم فضل في تصريحه لوكالة (آكي) الإيطالية للأنباء في دمشق في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ ، حيث استغرب النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، والتي تشير إلى انخفاض نسبة الفقر في سورية إلى نسبة تقارب الـ ٩٪. واعتبرها "بعيدة عن الواقع" وقال: "إن مؤسسات الدولة المعنية ترى أنها بخفضها هذه النسبة على الورق يعني أنها انخفضت فعلاً"، وأضاف "ما على المسؤولين وباحثيهم سوى النزول إلى الشوارع والدخول إلى البيوت والتجول في القرى والأحياء الفقيرة ليروا نسبة الفقر وطبيعته على حقيقتها". وقال فضل "إن وسطي دخل الفرد في سورية أقل من ١٥٠٠ يورو سنوياً، ونسبة التضخم مستمرة، والقدرة الفعلية لدخل المواطن تتآكل، ونسبة البطالة عالية وتتجاوز ٢٠٪، فكيف ينخفض معدل الفقر ضمن هذه المعطيات؟ وأشار في حديثه أيضاً إلى أن "أكثر من ٦٠٪ من جملة العاملين بأجر يتقاضون أقل من ١٢٠ يورو، وهذا الدخل يعتبر بالمقارنة مع تكاليف معيشة الأسرة متدنياً جداً"، واستطرد "يمكن أن تكون أرقام الدراسة هذه صحيحة، بحالة أن المعنيين بالدراسة اعتبروا أن تعريف الفقر هو (الموت جوعاً)".

وتتابع (آكي) القول: "ومن الجدير بالذكر أن دراسات متخصصة لباحثين سوريين تشير إلى تراجع نسبة حصة ذوي الدخل المحدود في البلاد، بسبب تفاوت توزيع الدخل، وبسبب تقارب وسطي معدل نمو السكان مع وسطي معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدفع أصحاب الدخل المحدود إلى مضاعفة يوم عملهم وحتى إلى تشغيل أطفالهم."

وبقي معدل ٩٪ لغزاً بالنسبة إلي، يقض مضجعي، إلى أن أنبأتنا صحيفة (الحياة) في عددها الصادر في ٢٠٠٤/١١/١٠ بحقيقة ذلك المعدل، حيث جاء: "أوضحت دراسة أجراها «المكتب المركزي للإحصاء» عن دخل ونفقات الأسرة السورية، أنّ متوسط إنفاق الأسرة الشهري ارتفع من ١٧٩٠٠ ليرة في عام ١٩٩٧ إلى نحو ٢٠٦٠٠ ليرة (نحو ٤٠٠ دولار أمير كي) السنة الجارية. وتبيّن أنّ خط الفقر بلغ ١٣٢١ ليرة سورية السنة الجارية (حوالي ٢٦.٥ دولار أمريكي) مقابل ١١١٣ ليرة في عام ١٩٩٧ ".

وإذا أردنا أن نترجم مبلغ ١٣٢١ ليرة سورية، في الشهر، إلى لغة السلع لوجدنا أنّه يعادل:

(طعام: ٩٠ (سندويشة فلافل (بمعدل ثلاث سندويشات في اليوم)) ×١٠ ل.س=٩٠٠ ل.س (١٨دولارا)) + اهتلاك أحذية وألبسة ١٠٠ ل.س (دولارين) + مستلزمات سكن ٢٠٠ ل.س (أربعة دولارات) + رسوم كهرباء وماء وتدفئة ١٠٠ ل.س (دولارين) +٢١ ل.س (نصف دولار) رفاهية..

وهكذا نجد أنّ هذه الدراسة لم تغفل، حسب زعمنا، (ترفيه) الفقراء في سورية، وكأنّ لسان حال المكتب المركزي للإحصاء، وهيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوصي فقراء سورية بضرورة تقيدهم بالعديد من الوصايا، بعدم مغادرتهم منازلهم، أو التفكير بتناول أية وجبة عدا الفلافل، مراعاة لصحتهم، كي لا يذهبوا إلى الطبيب، أو يشتروا أية أدوية، لأنّ ذلك لم يرد في الخطة ولا في الدراسة، ومن هذه الوصايا الملزمة - التي يمكن الاستدلال عليها من الأرقام أعلاه- ما يلي:

١ - عدم تناول أي نوع من أنواع الخضار أو الفاكهة حتى في الأحلام..

٢ - العودة إلى اللباس التقليدي لأجدادنا في العصور الغابرة، لأنّ الدراسة لم تلحظ شراء اللباس العصري..

٣ - يسمح بالتنفس المجاني وشرب المياه من المناهل العامة، أما مياه الاستحمام وغسل الثياب بالغسالة فمؤجلة..

٤ - عدم التفكير بحلاقة الذقن أو شعر الرأس، لأنّها تولد الطموح لاستخدام العطور الخاصة بالأكابر..

٥ - الاستعاضة عن عمليات تنظيف الأسنان بالفرشاة والمعجون، بالغرغرة بالماء الفاتر والملح..

٧ - تناول اللحم، العسل، الأجبان، الألبان، البيض، السمك.. الخ مثلها مثل الكفيار عادات برجوازية تغوي البروليتاريا، وتبرجزها (والعياذ بالله)..

٨ - يحظر ركوب السرافيس و(السياحة الداخلية) في يومي العطلة، وما شابه من سيران وصبحيات الخ.. الخ..

٩ - القهوة، الشاي، الزوفا، مثلها مثل الويسكي للأكابر..

١٠ - أي نوع من أنواع المحارم غير ضروري، يمكنكم أن تمسحوها بأكمامكم..

هناك العديد العديد من الوصايا والمحرمات الأخرى، لك أيتها "الدرة بين الركام" كالتفكير بشراء كتاب، أو جريدة، أو مشاهدة السينما أو المسرح، أو استخدام الكهرباء، والهاتف وما شابه.. لكن طالما اكتفى الذين سبقونا بعشر، فلنكتف نحن بعشر أيضاً، حتى ينخفض معدل الفقر إلى المستوى الذي تريده تلك الجهات..

ونود التنويه إلى أنّ تلك الدراسة أعدت قبل الغلاء الأخير الذي طرأ على الأسعار، فها هي صحيفة تشرين في عددها الصادر في ٢٠٠٤/١١/٢ تصرخ "الحكومة تفقد السيطرة على الأسعار ..زيادة في أسعار معظم المواد لنسبة ١٥٪ ..أسر تبحث عن الأرخص لتدبير طعام أولادها وأخرى أصبح اللحم ضيفاً غريباً على موائدها! .." والحبل على الجرار، فهل مثل هذه الزيادات تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد معدل الفقر في البلاد؟!

لكم تريحنا النسب المنخفضة لمن يعيش دون خط الفقر في بلادنا، نحن نريد أن تصل هذه النسبة في الواقع وليس على الورق إلى الصفر، لكننا نأسف لافتعال النتائج التي تعيق الرؤية الصحيحة والسليمة لواقع المجتمع.

كم هو مؤسف أن تأتي أول دراسة من هذا النوع في سورية، وتشارك فيها منظمة تابعة للأمم المتحدة، وهيئات يعول الكثيرون عليها، (أن تأتي) بهذا الشكل الملفت للانتباه، والداعي للاستغراب. كم هو مؤسف أن تلعب هذه الهيئات والمسؤولون عنها دوراً ديماغوجياً في حياة البلاد، ونأسف لمشاركة جهات دولية وتابعة للأمم المتحدة في هذه العملية..

وفي نفس الوقت لا بد من التحذير من مخاطر تقديم الإحصائيات التي ستبنى عليها التصريحات، وعلى أساسها ستوضع الخطط التنموية على طريق (التطوير والتحديث)، وتوضع الميزانيات.. ونذكر بالأخطاء الكبيرة التي كانت تعتمدها هيئة تخطيط الدولة في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية المنهارة، والتي كانت تقدم أرقاماً وإحصائيات وهمية، تبين، على سبيل المثال، تفوق جورجيا، على فرنسا، والجميع يعرف مآل تلك الخطط والدول..

إنّ الجهات التي قامت بهذه الدراسة مدينة بالاعتذار إلى الشعب السوري..

■ م. شاهر أحمد نصر
Shaher٥@scs-net.org

الجنرال أيمن زيدان يضيع بالابتذال مقولات كثيرة

يأتي عرض (سيدي الجنرال) للمخرج أيمن زيدان فاتحة لموسم مسرحي جديد، بعد أن اختتم به عروض مهرجان دمشق للفنون المسرحية في نسخته الثانية عشرة، المهرجان الذي قاطعته وجوه إبداعية كثيرة من غسان مسعود وبسام كوسا إلى فايز قزق و نائلة الأطرش وغيرهم..

يتمحور النص الأصل (العائلة توت) للكاتب الهنغاري استيفان اوكريني حول زيارة ضابط لعائلة جندي يعمل تحت إمرته فيفتعل أزمة مع جيران العائلة ما يدفعه لاستخراج جميع خبراته العسكرية للتجهيز للمعركة المفترضة، فتظهر الأسلاك الشائكة وحقول الألغام في حديقة المنزل ولا يلبث أن يتحول المنزل بأكمله إلى ساحة حرب ومنطقة عسكرية مغلقة .

إعداد ساذج بحسن نية

تنتقل الحكاية إلى قرية وادعة في سايغون يشارك أهلها مع الأمريكيين في حربهم ضد قوات فيتنام الشمالية، و لا نبالغ إن قلنا أن النص قد تعرض لفعل اغتصاب مرتين، ((وذلك بفعل خلط المقولات التي يريدها، وكأنه بعد قطيعة ١٥ عاماً يريد أن يقول كل شيء دفعة واحدة)) وذلك مما أدى إلى تشويه المضامين ذات البعد السياسي الهام:

الأولى – على يد المعد (محمود الجعفوري)الذي أراد أن يضرب عصافير كثر بحجر ((فبالرغم من صحة الإسقاطات السياسية، إلاّ أن ازدحام الأفكار أدى إلى تشويه فني كبير)):

١ .التأكيد على الفكرة الأساسية للأصل

٢ . القول بأن الطغيان الأمريكي واحد من زمن فيتنام ولاووس إلى بنما وكولومبيا

٣. جمع ذلك كله وإسقاطه على واقع الأمة العربية ومراثيها ،ليصب في ما يجري في العراق وفلسطين.

الثانية – على يد المخرج ومشاركته في الإعداد، وإقحامه للكوميديا في ثنايا العمل الذي انقسم على نفسه في مستويين :

درامي يسير بمحاذاة التركيب المنطقي للحدث ، وآخر كوميدي مفتعل يظهر فيه الممثل وكأنه يعلن : والآن إليكم فاصل مضحك، ويعود إلى الحكاية

ويركز زيدان على الكوميديا والممثلين (من أدواته) للوصول إلى الجمهور

ممثلون يا غافل الك....

وحده نضال سيجري (العمدة) أفلت من هذه التهمة بعفوية وحرفية عالية تدل على أنه مشتغل جيد على شخصياته .

إجحاف كبير لحق بأمانة والي(سونغ)وتهميش واضح لها بدور فقير لم تستطع من خلاله أن تقنعنا بأنها الأم الخائفة على ابنها والمستعدة للتضحية بكل شيء من أجل سلامته.

تحلم رغدة شعراني(الابنة مونغ) في مونولوج قصير بالأمريكي الطويل الأبيض ذي العينين الزرقاويين.

ويأتي الجنرال(محمد حداقي) بسحنة شرق أوسطية(ربما في إشارة إلى جوني أبي زيد) ليقنعنا فاشلاً بأنه جنرال وأمريكي أيضاً .

كوميديا ٢/١ كم

إذا ما تتبعنا مسيرة أيمن زيدان مع الكوميديا منذ (سوبرماركيت ،الدوغري، صوت الفضاء الرنان، يوميات مدير عام) نتلمس الحس الكوميدي العالي لديه

لكن ومع غزارة الإنتاج التلفزيوني أصبحنا نرى مآثر أخرى من وزن :

جميل وهنا، زمان الصمت وووووووو

هذه المآثر خرجت الكثير من الكوميديانات السمجة والمقرفة، ومع ذلك لا يزال الفنان أيمن زيدان يستشهد بمقولة للأديب المصري نجيب سرور :

"ليس العيب في الجمهور ولكن العيب فيما يقدم لهذا الجمهور " وهنا بالتحديد أراني مضطراً لسرد بعض من وقائع هذا العرض :

١ .يعاتب الجنرال مضيفه لعدم اهتمامه :

❖ الجنرال : شو السيد توت مو مهتم ب(بختي)

توت: أنا مهتم ب(أختك) وأخت أمريكا

❖ الجنرال : ما حابب تشاركني

توت: أنا حابب شركك(بتشديد الشين)

٢ . نقرئ لافتة ترحيبية :«لنعمل معاً من أجل ثقب الجنرال».

٣. وفي درس تطبيقي في التمريض يشرح الجنرال وعلى مؤخرة السيد توت كيفية إعطاء الحقن العضلية يشرح ويستفيض (تلال، هضاب ،وديان) ويعرض على الابنة مونغ أن تجرب فتخطئ

الجنرال : لاه أجت بنصا ...

ويتابع الفنان أيمن زيدان في معرض حديثه للرأي العام الكويتية : " هناك توجه لتخريب الذائقة الفنية"

مسرح شعبي أو جماهيري

ويعتمد زيدان في مشروعه الجديد مفتاحاً سحرياً اسمه كوميديا سياسية اجتماعية ساخرة (لكن إلى أي حد وقد سبقه همام حوت بسنوات) فيدعو إلى التصالح مع الجمهور و إقامة علاقة تأثير متبادلة ، بخلق مسرح شعبي أصيل بعيداً عن الشعبوية والتجارية !!!!!

مسرح شرطه الفرجة الممتعة و الجذابة، فيرى المتفرج على الخشبة صدى همومه و أوجاعه، الأمر الذي حققه مشهد ماراثوني عن التواليت والحاجات التي لا تؤجل ما حرض الحضور من الأطفال وآثار شهيتهم وأزعج الأمهات لاضطرارهن لتلبية حاجات أطفالهن التي لا تؤجل

وباعتبار أيمن زيدان الأكاديمي الأول ومعنياً جداً بالمسرح فهو يرى بأن لا فسحة للأمية في العمل الفني، وأن الموهبة وحدها لا تكفي والثقافة والدراسة قد لا تصنع فناناً ولكنها تحمي الموهبة وتحرضها على الاستمرار والتألق .

عذراً أيمن زيدان ومزيداً من الاستمرار والتألق.

■ الحسين نعناع

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»! | أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2004/12/22

ممدوح عدوان: الحق الحق أقول لكم

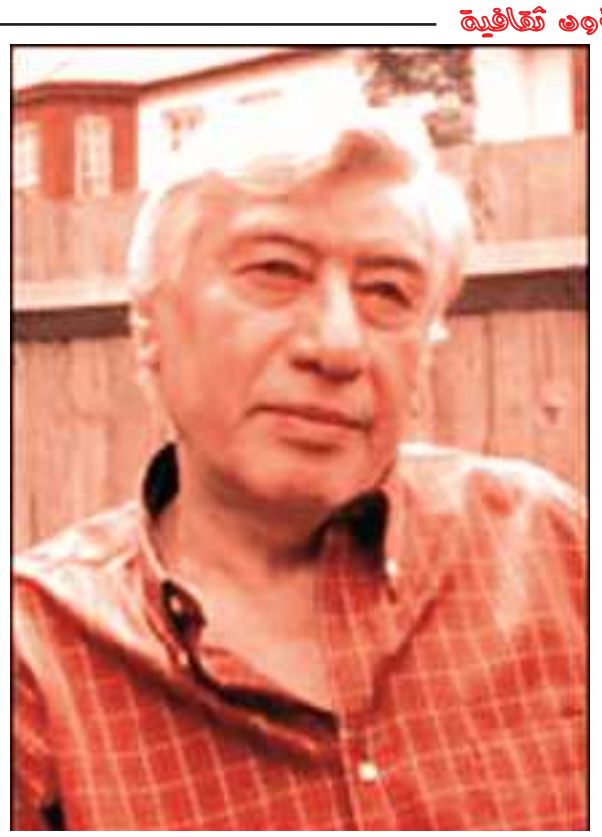

في الغرب هناك مؤسسات ثقافية للإبداع والكتابة والترجمة.. في سورية غابت هذه المؤسسات وحاولت أن تغيب المبدعين إلاّ أنهم رفضوا أن يغيبوا، ليظهروا على السطح أفراداً قاموا بدور المؤسسات، ليحَارَبوا كأنبياء، أنكروا وحُوربوا طويلا، إلا أن ذلك لم يكن ليقف في طَريقهم.. ومنهم كان ممدوح عدوان.

لم يكن ممدوح عدوان الـ«مدافع عن الجنون» فرداً عادياً بل كان مؤسسة. أغنى المكتبة العربية بالكثير من التراجم التي لم يحدها نوع أو مجال، فمن «تقرير إلى غريكو»، وترجمة رائعة لمذكرات كزانتزاكس، إلى «زوربا البرازيلي»، وروح هرمان هسة في «سد هارتا» و«رحلة الشرق»، إلى أنطونيو سكارميتا وشعرية النص المسرحي في «ساعي بريد نيرودا»، ودراسات «تاريخ الشيطان» و«الكوميديا الإيطالية»، و«التعذيب عبر العصور»، وتراجم أخرى كثيرة كانت آخرها ملحمة الإلياذة، التي قام بتجديد ترجمتها لتتلاءم مع روح العصر. . ليصل عدد الكتب التي ترجمها إلى ٢٣ كتاباً.

ومن «الظل الأخضر» في العام ١٩٦٧ أيام النكسة كان أول ديوان شعري لممدوح عدوان، دون أن ينقطع عن كتابة الشعر طيلة سني حياته، وهو يعلن دائماً أنه شاعر قبل كل شيء.. ليتلون شعره بأطياف الأيديولوجيا، متشبثاً بفهمه، حاملاً هموماً كثيرة وألما. ليحط رحاله شاعراً في آخر أيام حياته، هارباً إلى دواخله، فرسم على الورق حياته اليومية في تفاصيلها وجمالها ولحظاتها. دون أن ينكر سني شعره التي سبقت ديوانه الأخير.. ومن الشعر كان المسرح ومسرحه كان شعراً، فأنجز ٢٤ عملاً مسرحياً، يعتبر جزء منها علامة فارقة في المسرح السوري كمونودراما «الزبال» التي عرضت على معظم خشبات المسرح العربي.. بالإضافة إلى روايتين أثبت من خلالهما عدوان حرفته وقدراته الإبداعية، دون أن يطلب اعترافاً من أحد.

وبقيت مقالاته تفاجئ وتدهش الجميع على صفحات المجلات والصحف، منذ أيام قدومه المبكر إلى دمشق..

وما كان من ممدوح عدوان إلا أن يدخل في ورشة الإبداع الدرامية، ليكتب للشاشة الصغيرة عدداً من الأعمال الدرامية التلفزيونية، والتي كان جزء منها نقطة تحول في مسيرة الدراما السورية..

خلال دراستي في المعهد العالي للفنون المسرحية كان ممدوح عدوان أستاذي في مادة الكتابة المسرحية، وطوال سنتين استطعت أن أتعلم منه أموراً كثيرة، تجاوزت الكتابة المسرحية إلى الحياة كلها. ربما كنت آخر طالب يشرف الأستاذ ممدوح عدوان على مشروع تخرجه، وبالرغم من المرض الذي أصابه فقد تعلمت من هذا الرجل المحارب كيف أحب الحياة.

أمام ممدوح عدوان لا يستطيع أي إنسان إلاّ أن يضحك ملء قلبه على نكاته بسبب ضحكته المجلجلة التي كانت تعقب تعليقاته ونكته، ولم يكن أحد يغضب من نقده لقلبه الكبير الذي كانت المحبة تتخلل الحديث بهدوء، وهو يربت على كتف من يحدثه.

رحل ممدوح عدوان ليل الأحد في الـ١٩ من الشهر الجاري ليتحول أيقونة في كلمات كل من كتب عنه بسيجارته التي تلازمه دائماً وضحكته حتى السعال وسيارته الفولكس فاغن الحمراء المنقطة بالأسود. . أيقونة في تحدي المرض وحب الحياة، بشعره الذي بقي يبعده عن عينيه حتى بعد الجرعات الكيماوية..

ممدوح عدوان اختلف حوله كثر وأحبه كثر.. أنكره الجميع واعترف به الجميع .. كلاسيكي ثائر وثائر على الكلاسيكية. فهل من سيستطيع ملء الفراغ من بعده.

■ عمرو سواح

تصبحون على وطن

«كريب» ثقيل!!...

بعد أن كنت في عداد من اجتاحتهم موجة «الكريب» الحادة.. بقيت ممدداً عدة أيام طريح الفراش.. ومع تناوب موجات البردية والحرارة المرتفعة.. كانت فرصتي لمتابعة التلفاز ليلاً نهاراً (فقط)، لتتداخل برامجه مع صحوي وهذياني...

لم أعلم السبب في إصراري على متابعة برامج التلفزيون السوري على وجه الخصوص.. والذي غبت عنه منذ فترة طويلة بعد أن أصبح عندي «دش ديجيتال».. إلاّ أنني أعتقد أن سبب هذه المتابعة هو معرفة مدى المصداقية في «الثورة الإعلامية» التي يكثر الحديث عنها هذه الأيام.. فاكتشفت بعض الحقائق:

■ البرامج هي هي.. مع إضافة ابتسامة سمجة ثقيلة ودائمة من مذيعي نشرات الأخبار المحلية الذين يذكّرونني دوماً بسحنة «رجل أمن»!!.. مع غياب بعض الوجوه المألوفة والقريبة إلى القلب..

■ زيادة عدد المذيعين الشباب ليلحقوا بعدد المذيعات (سيدات وفتيات).. وكل شب يتباهى بفحولة صوته ونظراته الخارقة..

■ زيادة في استخدام التاتشات الموسيقية المفزعة.. إلى الرسومات الالكترونية الفجة..

■ تغيير في العديد من المصطلحات كي تبدو «ملطفة»، وتصل «مسطحة»!!..

استمرار أخبار فتوحاتٍ الوزراء والمدراء العامين والندوات والفعاليات.. مروراً بأخبار الطلائع والشبيبة والمرأة والمعلمين.. (وهنا تزداد الابتسامة طولاً وعرضاً عند عبارة: «نشكر حسن متابعتكم»)..

وقد أعادني «حسن المتابعة التلفزيونية» لأحد أسباب «الكريب».. وهو متابعتي لوقائع الجلسة الثانية للمؤتمر الاستثنائي للحزب، الذي عُقد في جو بارد، رغم سخونة النقاش وشفافيته ودفء الحماس الشيوعي..

كم أحزنني وأمرضني افتقاد المؤتمر لبعض الرفاق (الحماصنة).. ليس لأن حمص مسقط رأسي، وليس لأن حالتنا هي تتويج عملي لمفهوم الديمقراطية عند الشيوعيين، بعد أن وصل لمرحلة اللاعودة عن هذا الخيار... ما أحزنني هو أن تصل ديمقراطية البعض بأن يضعوا شروطاً على المؤتمر، وهم ما زالوا يعتبرون فرسان العمل الديمقراطي!!..

نعم.. جرحني الأحباء عن بعد.. ياليتهم أتوا وليجرّحوا من شاؤوا!!..

وضمن مفهوم «حُسن المتابعة».. وصولاً لمفهوم «حُسن الختام» انتابتني قشعريرة مريرة وأنا أفكر في «حُسن الديمقراطية» المهانة على الطريقة الأمريكية..

لم أتمالك نفسي من الضحك لأنني تذكرت طرفة خبيثة عن الحماصنة: (كان في واحد حمصي، وواحد عادي)!!.. والمفارقة هنا ليس أن العادي أفضل من الحمصي.. بل لأن الحمصي غير عادي، أو فوق العادي، وهذا شيء جميل.. إلاّ أن ذلك لايبيح أن يكون له حقوق «سبيشل» في الحزب..

بالأمس القريب اكتوينا جميعاً (حماصنة وعاديين) بنار خرق المؤتمرات والتطبيقات وموجات الطرد والفصل والإبعاد و (وضع نفسه بيده خارج صفوف الحزب)... وبالأمس القريب أيضاً اكتوينا بنار القيادات التي (خرطها الخراط وقلب ومات).. وبعد تلك الأماسي الحزينة انتقلنا لنضع معاً «ميثاق شرف الشيوعيين السوريين».. والذي سرعان ماتجذّر ليجمع حبات البذار اليانعة لتتواصل مساعي وحدة الجميع في العمل لكرامة الوطن والمواطن.. دون انقسام أو استسلام.. وليس لافتتاح دكان جديد من دكاكين الشيوعية... فكنا حالة عمّت الوطن من أقصاه إلى أقصاه.. ولم تعد وحدتنا همّاً حزبياً يتعلق بهذه العشيرة أو تلك القبيلة.. ليغدو صوتنا من صوت الوطن بكل أطيافه وألوانه...

ما العيب في أن يتفانى شبّان طرطوس ودمشق والجزيرة وغيرها من المحافظات السورية في جمع عشرات ألوف التواقيع ضد الغلاء.. حتى لايُقدر بعضهم قيمة هذا الفعل حق قدره!!... كيف.. ولماذا يا أحباب؟؟!!..

عودة لأجواء المؤتمر.. لا أنكر (كغيري من المشاركين) عدم قناعتي بزيد أو عمر وبالمدائح المتبادلة.. هل نحن حزب ملائكة؟!.. وبغض النظر عن أية نتيجة قد تعجب فلانٍ ولا تعجب علتان.. إلاّ أن من اختارهم المؤتمر حملوا عبئاً ثقيلاً فوق أعبائهم الحياتية.. ولم تعد المهمة الحزبية منصباً فخرياً ومطمعاً بغنائم.. وأكبر دليل على ذلك احتفالنا بالأمس بالذكرى الثمانين للتأسيس الذي كان تظاهرة وطنية شقّت شوارع العاصمة، وليست احتفالاً معلّباً ليكون (تحصيل حاصل)..

إنه العمل الميداني الذي قد يُدفع ثمنه دماءً...

رغم المدفأة والمكيف.. (الجريدة بردانة).. «صاحبي» (أبو فهد) لم يستطع أن يقول شيئاً.. يجتاحه «كريب» ثقيل... (أبو محمد) يقبع للمرة الثانية في العناية المشددة.. وما زالت الحياة تقتص منه جزاء الوجدان النظيف.. عادل الملا.. ذاك الطفل الهرم.. الشيوعي النبيل.. أكثر من خمسين عاماً في بناء الحزب وصحافته.. وبيته يُعرض في المزاد العلني!!..

■ كمال مراد
kamal@kassioun.org

عازف العود العراقي نصير شمّا:

بوش أغبى شخصية سياسية في التاريخ!

ينتظر خروج الأميركيين قبل العودة إلى وطنه

قال عازف العود العراقي نصير شمة أن الرئيس الأمريكي جورج بوش هو أغبى شخصية عرفها التاريخ المعاصر، مشيرا إلى انه ينتظر خروج الأمريكيين كي يعود إلى وطنه.

وأضاف إنه أكد أكثر من مرة ومازال يؤكد أن «بوش أغبى شخصية سياسية عرفها التاريخ الإنساني المعاصر حتى وقتنا هذا لأنه لا يملك مشروعاً محدداً مما أثر في حياة جميع البشر الذين أصبحوا يدفعون ثمناً لهذا الغباء في كل المطارات والموانئ من التفتيش والإهانة بسبب غباء بوش وسوء تصرفه في إدارة شؤون العالم».

وتابع قوله: «أنا أنتظر لحظة خروج الأمريكيين من العراق لأذهب إلى بلدي (الكوت) وإلى بغداد ومختلف المدن العراقية مثلما كنت أفعل عام ١٩٩١ حيث كنت أزور كل المدن التي يتم ضربها مهما كانت الظروف. وأنا حالياً بحاجة لتفقد كل مكان بالعراق والوقوف على حجم الدمار والضرر والقدرة على إعادة البناء والمساهمة فيه.»

وحول مقطوعة (حدث في العامرية) التي تضم جزءاً من النشيد الوطني العراقي في نهايتها، قال نصير: «إن المقطوعة لا تضم نشيداً بعثياً أو صدامياً، كما أن النشيد الوطني مجرد رمز مثله مثل اسم الدولة وشعارها، فمن كتبه لبناني أعدمه صدام وأنا نفسي تعرضت لنفس المصير وقتها».

وأضاف: إن السلام العراقي الموجود في العامرية هو مقطوعة صغيرة جدا كما أنه غيره منذ ثلاث سنوات بمقطع آخر يعطي نفس الإحساس لعلمه بأنه سيتبدل بعد فترة.

وتابع ان موقفه هذا جلب عليه الكثير من المشاكل والانتقادات.

وقال شمة: «أن الموسيقى لم تستطع النجاة من سيطرة الغناء طوال التاريخ العربي لأنها تحتاج أرضا ممهدة وأوطانا مستقرة تنمو فيها، لكن معظم الدول العربية لم تنل استقلالها إلا في خمسينيات وستينيات وربما سبعينيات القرن العشرين كما أن عددا من الدول استقلت صورياً ولم تستقل فعليا وهذه أسباب كافية لتخلف الموسيقى العربية رغم الموروث التاريخي الكبير الذي نملكه والذي كان من الممكن أن نخلق من خلاله تنوعاً كبيراً وتقدما ملحوظا في هذا المجال، لكننا ركنا إلى الأسهل فأصبحت الأغنية هي الأساس وما تزال مهيمنة حتى الآن».

وأشار: «إلى أن هناك دولاً لم تقتنع بعد بضرورة وجود معاهد موسيقية تبعاً لمعتقدات قديمة خاطئة بعدم جدواها أو مخالفتها للشريعة لكن الموسيقى نتيجة للواقع الذي نعيشه ستفرض نفسها وسيكون دورها واضحاً ومؤثراً في السنوات المقبلة».

ورداً على سؤال حول موجة الغناء والموسيقى السائدة، قال: «إن ما يحدث لا يعدو كونه موجة بالفعل والموجة في حركة البحر عمرها جزء من الثانية، ونتيجة لحركة التاريخ لن يبقى إلا من يقف على موهبة حقيقية وعلم وصدق، أما ماعدا ذلك فسيذهب أدراج الرياح ولن يبقى منه شيء والدليل أننا كل شهر نستهلك كمستمعين عشرات الأصوات الجديدة مثلما نستهلك أي شيء آخر من كماليات الحياة.

وقال إن عينه دائماً على المستقبل، ويفكر دائماً فيما سيقوله الناس عن أعماله بعد مئة عام، هل سيجدونها متخلفة أم متجددة سبقت زمانها واستطاعت أن تخترق الزمن مثلما فعلت بعض الأعمال الموسيقية عبر مئات السنين، مشيراً إلى أن ذلك يجعله يقدم أعمال تتوازن بين الجمال الحقيقي والتحديث وكسر القوالب السائدة من أجل بناء جديد.

وأضاف: إن أحدث مشروعاته كان إنشاء بيت العود العربي بالقاهرة الذي بدأ أثره يظهر وبدأ خريجوه ينتشرون في كل مكان «وقد افتتحنا له فرعا جديدا في الجزائر ونسعى خلال الأيام القادمة لافتتاح الفرع الثاني في الأردن كما نبحث افتتاح فروع له في الخليج العربي».

■■

عام 2004 الأشد فتكا بالصحفيين خلال عشر سنوات

قالت لجنة حماية الصحفيين إن ٥٤ صحفيا قتلوا هذا العام، مؤكدة أن هذا العدد هو الأكبر منذ عشر سنوات.

وحذرت المنظمة التي تتخذ من مدينة نيويورك الأميركية مقرا لها من أن العراق هو من أخطر المناطق التي يعمل فيها الصحفيون حيث قتل فيه ٢٣ صحفيا هذا العام مقارنة بالعام الماضي الذي شهد مقتل ١٣ صحفيا.

وقالت المنظمة إن البلد الثاني بعد العراق من ناحية الخطورة الصحفية هو الفلبين التي شهدت مقتل ثمانية صحفيين هذا العام. وأوضحت المنظمة أن ٤٨ صحفيا قتلوا في الفلبين منذ استقلال البلاد.

ويعتبر عام ١٩٩٤ أسوأ الأعوام على الإطلاق في عدد الصحفين الذي قتلوا أثناء تأدية الواجب. فقد قتل في ذلك العام ٦٦ صحفيا أثناء تغطيتهم للأحداث والصراعات في الجزائر ورواندا والبوسنة.

■■

بدء حملة الاشتراكات في

«قاسيون» 2005

تعلن «قاسيون» عن بدء حملة الاشتراكات لعام 2005

قيمة الاشتراك (300) ل.س

يتم الاشتراك عبر موزعي «قاسيون»

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»!

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org